جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

نظرية الأمن القومي العربي ومظاهر عجزها في السياسات العربية

" دراسة نقدية تحليلية "

Arab National Security Theory and Its Deficiencies in the Arab Policies

إعداد:

ناصر فليح الخلايلة

إشراف:

الأستاذ الدكتور عبدالقادر محمد فهمي الطائي

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

حزيران، 2021

تفويض

أنا **ناصر فليح الخلايلة**، أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: ناصر فليح الخلايلة.

التاريخ: 14 / 06 / 2021.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـ : **نظرية الأمن القومي العربي ومظاهر عجزها في السياسات العربية " دراسة نقدية تحليلية "**

للباحث: ناصر فليح الخلايلة.

وأجيزت بتاريخ: 14 / 06 / 2021.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
د. ريما لطفي أبو حميدان	عضوًا من داخل الجامعة ورئيسًا	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ. د. عبدالقادر محمد الطائي	مشرفًا	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. سحر محمد الطراونة	عضوًا من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ. د. خالد حامد شنيكات	عضوًا من خارج الجامعة	جامعة البلقاء التطبيقية	.....

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وبعد...

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ القدير مشرفي الفاضل "الأستاذ الدكتور عبدالقادر فهمي الطائي"، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما بذله من جهد وإرشاد طيلة فترة إعداد الرسالة، وبروح أخوية وسعة صدر، ولما منحني من وقته وعلمه الغزير، وكانت لملاحظاته العلمية وتوجيهاته السديدة الأثر البيّن في إنجاز البحث وإخراجه على هذه الصورة، وله من الله تعالى خير جزاء ومني كل التقدير والاعتزاز والاحترام.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للسادة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرين، والشكر موصول لسادتي الأفاضل في جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، جزاهم الله تعالى جميعاً كل الخير وسدد خطاهم.

ناصر فليح الخلايلة

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.... إلى من احمل اسمه بكل افتخار

إلى من بذل فأعطى وضحى فأوفى .... إلى صاحب القلب الطيب **... والدي العزيز**

إلى من كانت الجنة تحت أقدامها.... وكان نجاحي مرهوناً برضاها

إلى نبع العطاء..... **أمي الحبيبة**

إلى من ناضلت من أجل سعادتنا.....وكابدت مشاق الحياة كي تخدمنا

إلى من وقفت بجانبي في جميع أوقاتي.... **زوجتي العزيزة**

إلى **إخواني وأخواتي** التي لا تحلو الحياة إلا بهم

إلى من وقفوا بجانبي دوماً.... إلى من كانوا خير عون وسند

إلى شعلة الذكاء والنور.... **أبنائي**

وشكراً جزيل لجميع من ساعدني حمل إتمام رسالتي

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

العنوان.....أ
تفويض .....ب
قرار لجنة المناقشة .....ج
شكر وتقدير .....د
الإهداء ..... هـ
فهرس المحتويات.....و
الملخّص باللغة العربية .....ح
الملخّص باللغة الإنجليزية ..... ي

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة 1
مشكلة الدراسة.....2
أسئلة الدراسة.....3
أهداف الدراسة 3
أهمية الدراسة 4
فرضية الدارسة.....4
حدود الدراسة.....4
محددات الدراسة.....5
مصطلحات الدراسة.....5
الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة 6
أولاً: الإطار النظري 6
ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة.....9
منهجية الدراسة..... 15

الفصل الثاني: البنية الفكرية والمقومات الموضوعية لنظرية الأمن القومي العربي

المبحث الأول: البنية الفكرية لنظرية الأمن القومي العربي..... 18
المبحث الثاني: المقومات الموضوعية للأمن القومي العربي 27

الفصل الثالث: البنية المؤسسية للأمن القومي العربي

المبحث الأول: جامعة الدول العربية 44
المبحث الثاني: مؤسسة القمة العربية..... 58

الفصل الرابع: مظاهر العجز في السياسات العربية لتأمين متطلبات الأمن القومي العربي

المبحث الأول: مظاهر العجز على مستوى الأداء الوظيفي لجامعة الدول العربية 70
المبحث الثاني: مظاهر العجز على مستوى الأداء الوظيفي لمؤسسة القمة العربية:..... 90
المبحث الثالث: العجز عن إيجاد استراتيجية عربية موحدة في التعامل مع القوى الدولية المؤثرة والقوى الإقليمية..... 101

الفصل الخامس: الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة 109
الاستنتاجات..... 110
التوصيات..... 111
قائمة المراجع 113

نظرية الأمن القومي العربي ومظاهر عجزها في السياسات العربية
"دراسة نقدية تحليلية"

إعداد: ناصر فليح الخلايلة

إشراف الأستاذ الدكتور: عبدالقادر محمد فهمي الطائي

الملخّص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على نظرية الأمن القومي العربي ومظاهر عجزها في السياسات العربية، من خلال الوقوف على مفهوم تلك النظرية، والمقومات الموضوعية للأمن القومي العربي، والتأثيرات الدولية والإقليمية التي أثرت في صياغة هذه النظرية في الأدب السياسي العربي، والتعرف على البُنية المؤسسية للأمن القومي العربي ودور هذه المؤسسات في الحفاظ على الأمن القومي، ودراسة وتحليل مظاهر العجز التي رافقت السياسات العربية لتأمين متطلبات الأمن القومي العربي.

ومن خلال دراستنا لنظرية الأمن القومي العربي، تبيّن أن هذه النظرية، تم التنظير لها مبكراً منذ التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية عام 1945، وتوصلت الدراسة إلى أن الأمن القومي العربي هو تلك الحالة التي يشعر فيها المواطن العربي بقدر مُطمئن من الشعور بالأمن ضد التحديات الداخلية والخارجية، من خلال العمل العربي المشترك. لتحقيق العدل، والإستقلال السياسي، والتنمية الإقتصادية والعسكرية والتعليمية.

وبيّنت الدراسة أن مفهوم الأمن القومي العربي ما زال مفهوماً متحركاً من حيث الإتفاق على تعريفه أو السبل الكفيلة بتحقيقه، وكان لا بدَّ في ظل الإنقسامات العربية من إيجاد صيغة جديدة للأمن القومي العربي تراعي التطورات الدولية وتأخذها في الإعتبار، وتوصّلت الدراسة إلى أن الوطن العربي يملك من المقومات التي إذا ما وُظّفت بالشكل الصحيح، فإنها ستمكّنه من امتلاك قراره السياسي والذي سيصب بالنهاية في صالح الأمن القومي العربي.

كما بيّنت الدراسة إلى أن الأمن القومي كمصطلح لم يرد في أيّ من نصوص ميثاق الجامعة العربية، إلا أن هناك إشارات ضمنية وأخرى صريحة أشارت إلى الدفاع الجماعي، إلا أن هذه الإشارات لم ترق إلى مستوى التطبيق العملي وظلّت حبراً على ورق، كما أن الجامعة العربية وهي مؤسسة العمل العربي المشترك الأولى في العالم العربي، أخفقت في لعب دور فاعل ونشط في الأحداث السياسية في المنطقة، بسبب نظام التصويت القائم على مبدأ الإجماع. وليس خافياً على أحد أن فكرة الجامعة العربية هي فكرة بريطانية لم يكن هدفها الوحدة العربية بل اقتصر دورها على تنسيق الخطط وتوثيق الصلات بين الدول العربية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– ان نظرية الأمن القومي العربي، لم تزد عن كونها نظرية مكتوبة حبراً على ورق لم تأخذ طريقها للتطبيق العملي.

– تمتلك الدول العربية العديد من المقومات التي إذا ما أحسنت استغلال الكثير منها ستكون قادرة على حماية وصيانة أمنها القومي.

– لم تكن فكرة إنشاء الجامعة العربية للنهوض بالأمن القومي العربي، وإنما كانت لإجهاض الفكرة الوحدوية العربية، وخدمة لمصالح بريطانيا والطبقة الحاكمة في الوطن العربي.

– القصور في الأداء الوظيفي للجامعة العربية ظهر من خلال عجزها البيّن في سياساتها الدفاعية والإقتصادية.

– العجز في الأداء الوظيفي لجامعة الدول العربية ومؤسسة القمة العربية أدّيا إلى غياب استراتيجية موحدة للدول العربية للتعامل مع القوى الدولية والإقليمية كوحدة سياسية واحدة.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي العربي، الأمن، النظرية، القومية.

Arab National Security Theory and Its Deficiencies in the Arab Policies
Analytical Critical Study

Prepared by: Naser Flayyeh Al-Khalalileh

Supervised by: Prof. Dr. Abdel Qader Mohammad Fahmi Al-Taie

Abstract

This study aimed at shedding lights on the Arab security theory and its deficiencies in the Arab policies, through understanding the concept of this theory, the objective components of Arab national security, and the international and regional influences that affected the formulation of this theory in the Arab political literature. The study also aimed to identify the institutional structure of the Arab national security, and the role of these institutions in maintaining the Arab security, as well as to investigate and analyze the deficiencies that accompanied the Arab Policies to secure the requirements of the Arab national security.

Through our study of the Arab national security theory, we found that this theory was theorized early since the signing of the Charter of the League of Arab States in 1945. The study found that the Arab security is that state in which the Arabic citizen feels a certain amount of security against the internal and external challenges, through the Arab joint work, to achieve security, political independence, and economical, military and educational development.

The study showed that the concept of Arab national security is still a moving one, in terms of agreement on its definition or the ways that ensure achieving it. In the light of Arab divisions, a new formula for Arab national security had to be found, that takes into consideration the international developments. The study found that the Arab world possesses many components that, if employed properly, will enable it to take possession of its political decision, which will ultimately benefit the Arab national security.

The study further showed that the national security as an idiom that did not appear in any of the provisions of the Arab League Charter. Yet, there are some implicit indications as well as other explicit that pointed out to the collective defense, which (the indications) did not live up to the level of practicality and remained mere ink on paper. In addition, the Arab League, the first Arab joint work institution, failed to play an active role in the political events in the area, due to the voting system which is built on the consensus

principle. It is no secret that the idea of the Arab League is British, which goal was not Arab unity. Rather, its role was restricted to coordinate the plans and strengthen the ties between the Arab countries.

The study concluded the following results:

- The Arab national security theory is no more than a written one, ink on paper, and did not find its way to practicality.
- The Arab countries are capable, without the help of anyone, to preserve and maintain its national security, if only they utilized many of the components they have.
- The idea of establishing the Arab League was not to advance Arab national security, but rather to abort the Arab unitary idea, and serve the interests of Britain and the ruling class in the Arab world.
- The shortcomings in the functioning of the Arab League were evident through its apparent deficiency in its defense and economic policies.
- The deficiency in the functioning of the Arab League and the Arab Summit Foundation led to the absence of a united strategy to deal with the international and regional powers as a one political unit

Keywords: Arab National Security, Security, Theory.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة

يُعدُّ موضوع الأمن ضرورة وجودية ملازمة لوجود الدولة، وظهر مفهوم الأمن الذي ارتبط بمفهوم الدولة، وتحديداً بمعاهدة ويستفاليا عام 1648، التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا وقامت الدولة بعد ذلك على أساس قومي، إلا أن هذا المفهوم أصبح أكثر انتشاراً واستخداماً بعد إنشاء المجلس القومي الأمريكي عام 1947، أما في المنطقة العربية فيمكن القول أن فكرة القومية بدأت تتسرب إلى العرب من أوروبا في بدايات القرن العشرين، ورافق هذه الفكرة ظهور الأحزاب القومية التي أخذت تدعو للقومية العربية ونهضة العرب، فانطلقت الثورة العربية الكبرى لتلبية مطالب القوميين العرب بالوحدة والحرية والحياة الفضلى، وخرج العرب من الوصاية العثمانية ليجدوا أنفسهم تحت الهيمنة الاستعمارية.

ومع بدايات التحرر العربي من الإستعمار الأوروبي تعالت الأصوات الداعية للوحدة العربية وجمع شتات الأمة، فتلاقت مصالح الطبقة الحاكمة في الدول العربية مع المصالح الإستعمارية على إنشاء كيان ضعيف ينادي بحفظ الأمن القومي العربي من خلال التأكيد على الأمن الجماعي، إلَّا أنه، وفي الواقع، لم يكن يهدف إلى أكثر من توثيق الصلات بين الدول العربية، وصيانة استقلالها وسيادتها، فخابت آمال الشعب العربي في أن يكون هذا الصرح القومي طريقهم للوحدة.

كما لم تُحسن الدول العربية توظيف العديد من المقومات الاقتصادية والجغرافية والديمغرافية والعسكرية، التي امتلكتها، لصالح أمنها الغذائي والقومي، مما رهن قرارها السياسي والإقتصادي للأجنبي، وظلّت بحاجة لذلك الأجنبي لحفظ أمنها وللحصول على غذائها.

لقد أخفقت جامعة الدول العربية في تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي، ولازمها الإخفاق في كل سياساتها، الدفاعية، والإقتصادية، وحتى الدبلوماسية، ثم جاء العجز على مستوى الأداء الوظيفي للقمم العربية، وقاد كل هذا العجز إلى عدم القدرة على إيجاد استراتيجية عربية موحدة في التعامل مع القوى الدولية المؤثرة والقوى الإقليمية، وظلّت نظرية الأمن القومي العربي، نظرية، مكتوبة على الورق، عاجزة عن تلبية مضامينها النظرية.

لم تكن نظرية الأمن القومي العربي إلا مطلباً شعبياً، كان من الممكن لو وُجدت الإرادة العربية المشتركة والصادقة لأصبحت واقعاً عملياً تعيشه الأمة وليس نظرية مكتوبة على الورق، ولو عاشتها الأمة واقعاً لاستطاعت التحرر من التبعية السياسية والاقتصادية للغير.

ومن هنا تستعد هذه الدراسة لتحليل الحالات التي أثبتت أن نظرية الأمن القومي تحاكي المنطق النظري أكثر مما تحاكي المنطق العملي ودراسة الأسباب التي أدت إلى عجز نظرية الأمن القومي العربي عن تلبية مضامينها النظرية.

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في عجز السياسات العربية التي انتهجتها مؤسسات العمل العربي المشترك، عن ترجمة نظرية الأمن القومي العربي التي ظهرت في الادب السياسي العربي إلى سياسات عملية تلبي مضامينها النظرية، للتعرف على تلك الأسباب التي أبقت هذه النظرية مادة مكتوبة على الورق ولم تأخذ طريقها إلى التطبيق العملي.

أسئلة الدراسة

في ضوء ما تقدم، تطرح الدارسة الأسئلة التالية:

1) ما هو مفهوم نظرية الأمن القومي العربي، وما مدى تأثير الظروف الدولية والإقليمية في صياغة هذه النظرية في الأدب السياسي العربي؟
2) ما هي الحالات التي أثبتت أن نظرية الأمن القومي العربي تحاكي المنطق النظري أكثر مما تُحاكي المنطق العملي؟
3) ماهي الأسباب التي أدت إلى عجز نظرية الأمن القومي العربي عن تلبية مضامينها النظرية؟

أهداف الدراسة

تتوخى الدارسة تحقيق جملة أهداف منها:

1) الوقوف على مفهوم نظرية الأمن القومي العربي والمقومات الموضوعية لهذا الأمن، وتأثير الظروف الدولية والإقليمية في صياغة هذه النظرية في الأدب السياسي العربي.
2) تسليط الضوء على البُنية المؤسسية للأمن القومي العربي، من حيث نشأتها وأهدافها وبيان دورها في الحفاظ على الأمن القومي العربي.
3) دارسة وتحليل الحالات التي أثبتت أن نظرية الأمن القومي العربي تحاكي المنطق النظري أكثر مما تحاكي المنطق العملي.
4) دراسة وتحليل مظاهر العجز في السياسات العربية لتأمين متطلبات الأمن القومي العربي، وعجز نظرية الأمن القومي العربي عن تلبية مضامينها النظرية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين:

الأهمية العلمية: تكمن في توضيح ما الذي تعنيه نظرية الأمن القومي العربي، ومرتكزات هذا الأمن، وتأثير الظروف الدولية والإقليمية في صياغة هذه النظرية، وأن هذه النظرية تحاكي الواقع النظري أكثر من الواقع العملي، والوقوف على الأسباب التي أدت إلى عجز هذه النظرية عن تلبية مضامينها النظرية.

الأهمية العملية: لفت الإنتباه إلى ما هو مطلوب تحقيقه على مستوى الأمن القومي العربي، وما هي طبيعة السياسات التي أسهمت في عجز هذه النظرية عن تحقيق أهدافها؟ وأن تكون هذه الدراسة إلى جانب الدراسات الأخرى مرجعاً للدارسين والباحثين في هذا المجال وأن تكون إضافة نوعية للمكتبات العربية.

فرضية الدارسة

الفرضية التي تنطلق منها الدراسة وتحاول التثبت من صحتها تذهب إلى أن عدم تطبيق نظرية الأمن القومي العربي أدت إلى عجز السياسات العربية.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة منذ انشاء الجامعة العربية عام 1945 وحتى عام 2021.

الحدود المكانية: هي المنطقة العربية بدولها الممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي.

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة فيما يأتي:

1) كثرة المتغيرات والمحددات المؤثرة في الأمن القومي العربي وتعددها وصعوبة الإحاطة بها في دراسة واحدة.
2) بالرغم من توفر المراجع المختصة في هذا الموضوع إلا أن الحصول عليها اكتنفه بعض الصعوبات بسبب الظرف الوبائي الذي اجتاح العالم بأسره "كورونا".
3) صعوبة الوصول إلى الوثائق الرسمية في الدول العربية والتي تُبين السياسات التي حالت دون تطبيق نظرية الأمن القومي العربي.

مصطلحات الدراسة

- **النظرية: لغة:** مصطلح مشتق من نظر ومعناها التأمل اثناء التفكير بشيء ما (قاموس المعاني الجامع).

اصطلاحاً: هي قواعد ومبادئ تستخدم لوصف شيء ما، وقد تُثبت هذه النظرية حقيقة معينة أو تساهم في بناء فكر جديد (القاق، 2015: 6).

اجرائياً: هي المفاهيم التي تخالف التطبيقات العملية الواقعية.

- **الأمن: لغة:** الإستقرار والاطمئنان، وهو ضد الخوف (ابن منظور، 1986).

اصطلاحاً: هو القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب، مع استمرار انطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة (عاشور، 2017: 158).

اجرائياً: هو تأمين الدولة من الأخطار الخارجية التي تؤدي بها إلى الوقوع تحت السيطرة الأجنبية.

القومية اصطلاحاً: هي ارتباط الناس بأرضهم، وولائهم وانتمائهم اليها، والى عادات وتقاليد آبائهم واجدادهم، وتقديم مصلحة الوطن على المصلحة الشخصية (هانس، 2019: 3).

الأمن القومي العربي إجرائياً

قدرة الأمة العربية (شعوباً وحكومات) على حماية وتنمية القدرات والإمكانيات العربية على كافة المستويات من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد العربي، سياسياً واقتصادياً ودفاعياً، وتطوير نواحي القوة بفلسفة وسياسة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المتغيرات الداخلية في الدول العربية والإقليمية والدولية المحيطة (الصايغ، 1991: 69).

الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

أولاً: الإطار النظري

لقد شغل موضوع الأمن القومي العربي مساحة واسعة من اهتمامات المفكرين والكتاب للبحث في أسبابه وماهيته وعوامل تكوينه والتحديات التي تواجهه وسبل النهوض به، وقد أُستخدم هذا المفهوم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وبذلك فهو مصطلح حديث في العلوم السياسية، وظهر كتيار في الأدب النظري يبحث عن كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وفي حقيقة الأمر يمكن القول أن مفهوم الأمن القومي قد ظهر مع ظهور عصر الدولة القومية مع معاهدة ويستفاليا عام 1648 والتي كان من أهم مبادئها مبدأ الولاء القومي الذي رسخ الملكيات القومية في أوروبا، ولكن رغم ذلك فإن مصطلح الأمن القومي في تلك الفترة كان يتم التعبير عنه عملياً دون التنظير له، واستمر على ذلك حتى عام 1947 حينما أسست الولايات المتحدة مجلس الأمن القومي الأمريكي، وهو الأمر

الذي أدى إلى تنظيم السلوك الخارجي الأمريكي وفقاً لهذا المفهوم، ولاحقاً تبنته معظم دول العالم مع ربطه بظروفها الخاصة وفق مصالحها (عبدالعال، 2018: 1).

ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم الأمن والأمن الوطني والأمن القومي، وليس هناك إجماع حول المقصود بظاهرة الأمن القومي، لا من حيث التعريف ولا من حيث المستهدفين بالأمن ولا من حيث مصادر التهديد ولا من حيث سبل وأدوات واستراتيجيات تحقيق الأمن القومي. وأبرز من كتب عن الأمن ووضحه "روبرت مكنمار" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهرة الأمن" حيث قال: " أن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة "، ويرى "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وسكرتير مجلس الأمن القومي الأمريكي" أن الأمن يعني أيَّ تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في الحياة " (الأسطل، 2011: 2).

ويرى حامد ربيع أن كلمة الأمن يقصد بها الطمأنينة وهي عكس الخوف ويقصد بها تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها، لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية، وهو بهذا المعنى يصير في جوهره مجموعة من التقاليد التي تسير عليها الدولة في سياساتها العملية بثبات، في علاقاتها الإقليمية بحيث تستطيع ان تضمن الا تؤخذ على حين غرّة من عدو محتمل يستطيع أن يستغل مواقع الضعف التي قد تفرضها طبيعة حدودها القومية (ربيع، 1984: 37–38).

بدأت فكرة القومية تتسرب إلى العرب من أوروبا في بدايات القرن العشرين، وبدأت الجمعيات القومية السرّية بالإنتشار في الولايات العربية مطالبة بالإعتراف بالقومية العربية في إطار الدولة العثمانية، وخرجت الدول العربية بعد ذلك من الوصاية العثمانية لتجد نفسها تحت الإستعمار

الأوروبي، وعقب خروج الإستعمار الأوروبي من المنطقة العربية، فبدلاً من تأسيس وحدة قومية عربية تضم جميع الأقطار العربية في دولة واحدة، صار هناك 22 دولة عربية قطرية لكل منها قيمها القومية وسياساتها الخارجية المختلفة عن غيرها من جيرانها العرب، مما أدى إلى استحالة تطبيق معطيات الأمن القومي العربي (عبدالعال، 2018: 10).

ثم جاءت بعد ذلك فكرة إنشاء الجامعة العربية كبديل عن الوحدة العربية، ومع ان تلك الفكرة كانت فكرة بريطانية، الا ان الجامعة العربية بالنهاية قد تم إنشاؤها وهي بذلك تُعتبر أقدم منظمة إقليمية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أخذت هذه المنظمة على عاتقها توثيق الصلات بين الدول العربية، وصيانة استقلال الدول الأعضاء وتنسيق المواقف والسياسات العربية، وحل المنازعات بالطرق الودية وعدم اللجوء إلى القوة، والنظر في مصالح الدول العربية بصفة عامة (القاق، 2015: 9).

يمكن اعتبار منتصف السبعينات بداية الاهتمام الفكري السياسي العربي بصياغة محددة للأمن القومي العربي ومفهوم متعارف عليه، حيث تعددت الإجتهادات التي تحاول تعريف ذلك الأمن، كما تجدر الإشارة إلى أن ميثاق الجامعة العربية الذي أُنشئت الجامعة على أساسه عام 1945، لم يذكر مصطلح "الأمن"، وإن كان تحدث عن مسألة "الضمان الجماعي" ضد أيّ عدوان يقع على أيّة دولة من دوله، كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام 1950، قد أشارت إلى التعاون في مجال الدفاع، ونصت المادة الثانية منها على ما أُطلق عليه "الضمان الجماعي"، والذي حث الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمساعي المشتركة في حالة الخطر الداهم، وشكَّلت لذلك مجلس الدفاع العربي المشترك، والذي يتكون من وزراء الدفاع والخارجية العرب (الأسطل، 2011: 8).

وقد بدا واضحاً أن الجامعة العربية، أخذت على عاتقها تبني نظرية الأمن القومي العربي من خلال المواد التي أشارت فيها للضمان الجماعي، وتبنيها لمعاهدة الدفاع المشترك، ثم تشكيلها لمجلس الدفاع العربي المشترك، إلا أن هذه المواد والمعاهدات وتلك المجالس ظلت تراوح مكانها، ولم تتقدم خطوة واحدة للأمام، ولم تحافظ على الأمن القومي العربي من الإختراق الخارجي. وظلت هذه النظرية حبراً على ورق، وعجزت عن تلبية مضامينها النظرية، مما أوصل السياسات العربية إلى مرحلة العجز التام عن تأمين متطلبات الأمن القومي العربي.

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة

أ- الدراسات العربية

دراسة إسماعيل مصطفى عثمان، بعنوان: " الأمن القومي العربي، 2009 ".

يركز الباحث على انهيار أحد أعمدة نظرية الأمن العربي باحتلال العراق للكويت عام 1990، والتي أدت لتوافد القوات الأجنبية على المنطقة العربية، قبل أن تتسع شروخ النظام العربي مع بداية عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي عام 1991، لتفقد بذلك نظرية الأمن القومي العربي إطارها الدفاعي.

وخلاصة هذا الإقرار أن مفهوم الأمن العربي قد تصدع، وأن هناك حاجة لإعادة بنائه على أُسس جديدة، وقدّم الكاتب أفكاراً واقعية تُشير إلى ضرورة الإستناد إلى المصالح الوطنية للدول في إقامة أيّة ترتيبات أمنية جديدة، مع أفكار جديدة تؤكد أن على العرب أن يقوموا بالإتجاه نحو التعاون الوظيفي كأساس لإقامة نظام عربي جديد، وتبنّى الكاتب أيضاً المفهوم الواسع للأمن، الذي يبدأ بالأمن العسكري وينتهي بالأمن الغذائي.

ويدعم هذا التبني بتأكيد أن العدو الثابت هو (إسرائيل)، مع التعامل مع دول الجوار على أنها مصادر تهديد، والتأكيد على ما سمي الأطماع الأجنبية مع السعي وراء تحقيق القدرة العسكرية العربية الذاتية في ظل تصور أن تكون ركيزة الأمن المستهدف عربية صرفة.

وهناك صورة مختلفة للعالم العربي جاءت بعد الحرب الأمريكية على العراق لتطيح بكل شيء. فالإنهيار هذه المرة قد تجاوز نظرية الأمن القومي العربي إلى النظام الإقليمي العربي ذاته. فالدول العربية لم تتمكن من إدارة الأزمة أو منع الحرب أو المشاركة المباشرة فيها أو التأثير فيما يجري بعدها داخل العراق. وبصعوبة بالغة عُقدت القمة العربية، لتنفجر الخلافات داخلها بعنف.

ويقدم الباحث في خاتمة كتابه عشر نقاط تصب جميعها في إبعاد الخطر الأمريكي الصهيوني الزاحف على الدول العربية الذي يستهدف:

- توسيع وتعميق نهب مواردها.
- تفكيك الدول العربية على أُسس عرقية وطائفية.
- محاصرتها أمنياً سواء من داخل المنطقة العربية أو من خارجها.
- الضغط السياسي والثقافي والتعليمي، من أجل تحقيق المزيد من الإغتراب الحضاري.

دراسة كمال الأسطل، بعنوان "الإطار النظري للأمن القومي العربي، 2011".

ركزت الدراسة على مفهوم الأمن القومي من المنظور العربي وأراء مفكري الغرب والمفكرين العرب بالأمن القومي، والظروف والعوامل التي تدفع إلى الإهتمام بظاهرة الأمن القومي، وأظهرت الإشارات التي وردت في وثائق الجامعة العربية بما يخص الأمن القومي العربي، كما بيّنت المؤسسات التي أخذت على عاتقها تبني نظرية الأمن القومي العربي.

وبيّنت الدراسة مصادر التهديد التي تواجه الدول العربية سواء في الإطار الإقليمي أو الإطار الدولي. وكذلك تنوع مصادر التهديد من حيث التهديدات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية إضافة إلى التهديدات الناتجة عن العولمة وأعمال القرصنة المعلوماتية وغيرها من مصادر التهديدات المستحدثة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لم يساهم النفط العربي لغاية الآن في التنمية العربية الشاملة.
- ان معظم القرارات العربية ما هي إلا تعبير عن أهواء واندفاعات الحكام العرب.
- لم تمتلك الدول العربية أي استراتيجية واضحة المعالم حول مواجهة إسرائيل.

كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها:

- على الدول العربية ان تفرز الدولة القائد لبسط سيطرتها على القارة العربية.
- على العرب إيجاد استراتيجية اقتصادية متكاملة لتصبح الثروات العربية عامل توحيد للعرب.

رسالة ماجستير (عُلا زكي، 2015) بعنوان: "دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية خلال الفترة 1945 – 2014".

جاءت الدراسة لتوضيح معنى ومفهوم النظرية الوظيفية ومقوماتها البنيوية، وأظهرت العلاقة التي تربط النظرية الوظيفية بالتحليل السياسي من خلال أن المجتمع هو كل يتألف من عدد من العناصر المترابطة والمتفاعلة بينها، ولها علاقة بالكل، وان كل جزء داخل المجتمع يؤدي وظيفة محددة، أيّ أن النسق الوظيفي يستند إلى فكرة الكل الذي يتألف من أجزاء، ويقوم كل جزء منها بأداء دوره، وهو معتمد في هذا الأداء على غيره من الأجزاء، ومن ثم يقوم التساند الوظيفي بين الأجزاء وبعضها أو بين الأجزاء والنسق ككل.

كما قامت الباحثة بتطبيق النظرية البنيوية الوظيفية من خلال التعرض لبنية مؤسسية هي جامعة الدول العربية، وبثلاثة مستويات تحليلية. المستوى المتعلق بالوظيفة السياسية لجامعة الدول العربية، والمستوى التحليلي المتعلق بالوظيفة الاقتصادية للجامعة، والمستوى التحليلي المختص بالوظيفة الدفاعية – الأمنية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن النظرية الوظيفية لم تجد لها نصيب وافر من التطبيق في سياسات جامعة الدول العربية.
- ان من بين الأسباب التي أدت إلى إخفاق الجامعة العربية في بعض الأدوار السياسية والاقتصادية والأمنية الموكلة اليها، هو طبيعة قراراتها غير الملزمة لأعضائها، على عكس ما يُرى في الدول المتقدمة التي عملت على تطبيق النظرية الوظيفية في معظم أبنيتها السياسية والذي أدى إلى نجاحها.
- لقد تجلى النجاح واضحاً في تجربة الدول الأوروبية التي ابتدأت على أساس تعاون اقتصادي ومن ثم تحول إلى تكامل سياسي بإنشاء الإتحاد الأوروبي.
- كان أدعى على الدول العربية والمتمثلة بجامعة الدول العربية تحقيق ذلك النجاح الذي حققه الإتحاد الأوروبي بسبب الروابط التي تتمتع بها والتي يفتقرها غيرها من الأمم، فهي ذات رابط تاريخي وديني واحد، فضلاً عن العامل اللغوي والتاريخي والفكري والحضاري.

وقد اوصت الدراسة بما يلي:

- ضرورة تحقيق المصالحة بين الدول العربية وإعادة صياغة العلاقات العربية – العربية.
- اعتماد خطة اصلاح شاملة للجامعة العربية لتلائم التغيرات السياسية العربية الراهنة.
- وحدة القرار العربي والإلتزام من طرف الدول الأعضاء.

دراسة قياتي عاشور، بعنوان "الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة، 2017".

سعت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم الأمن القومي العربي والمفاهيم المرتبطة به، والتعرف على التهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي على المستويين: الداخلي والخارجي، ثم تناقش الدراسة الوضع الراهن للأمن القومي العربي، كما حاولت الدراسة وضع نموذج أو إطار للنهوض بالأمن القومي العربي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لقد فشلت الجامعة العربية في الإتفاق على استراتيجية محددة لمواجهة إسرائيل.
- لقد ظلت القضايا العربية الكبرى التي رافقت مسيرة الجامعة العربية منذ تأسيسها إلى الآن دون حل.
- جاءت صياغة ميثاق الجامعة العربية مؤكدة على سيادة واستقلال الدول العربية، بعيدة عن أي طرح وحدوي، وبذلك ساد مفهوم السيادة القطرية على حساب الفكرة القومية.

وقد جاءت هذه الدراسة بعدد من التوصيات لعل أهمها:

- يجب العمل على تعديل قاعدة الإجماع لتصبح أغلبية الثلثين.
- إلزام الدول العربية من خلال إعادة النص على عدم جواز اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الدول الأعضاء في الجامعة.

دراسة أحمد أمين عبدالعال، "الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، 2018".

تناولت الدراسة مفهوم الأمن والأمن القومي والمفاهيم المتداخلة مع الأمن القومي، وتناولت الدراسة أبعاد الأمن القومي، البعد السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والبعد الأيديولوجي، وبيّنت الدراسة رؤية نظريات العلاقات الدولية للأمن القومي، كما وأظهرت الدراسة بداية ظهور فكرة الأمن القومي العربي في المنطقة العربية، وبيّنت المعطيات التي يعاني منها الأمن القومي العربي، والتي

تتمثّل بمعطيات خارجية والتي منها: عدم وجود دولة قومية عربية موحدة، والتدخلات الأجنبية، ومعطيات داخلية مثل: اختلاف التوجهات القطرية والفهم القاصر للأمن القومي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ان الأمن القومي العربي غير متحقق على أرض الواقع العربية.
- عدم وجود إرادة عربية مشتركة حقيقية راغبة في تحقيق تقدم في موضوع الوحدة العربية يمكن أن يسهم في تحقيق الأمن القومي العربي مستقبلاً.
- إن الأمن القومي العربي لكل دول عربية مهدد بشدة ما يحول دون تحقيق الوحدة.
- الواقع العربي مخالف لمتطلبات الأمن القومي العربي، بسبب حالة التفكك التي تعانيها الدول العربية.
- ليس بمقدور أي دولة ان تحمي أمنها القومي بنسبة 100% وإنما هي محاولات لزيادة أمنها القومي بتقليل احتمالات تهديده من الداخل والخارج بحشد كافة الإمكانات المتاحة.

ب- الدراسات الأجنبية:

The Russian Strategic Limits In the Middle East by BECCA WASSER

(الاستراتيجية الروسية المحددة في الشرق الأوسط).

تتحدث هذه الدراسة عن سبب أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا، والاستراتيجية الروسية المتبعة في المنطقة العربية، والصراع الروسي الأمريكي على المنطقة العربية، وأهم التحديات أمام السياسة الروسية، وتبيّن كيف أن روسيا تقوم بتقديم نفسها متى أمكن لدول الشرق الأوسط على أنها بديل، لا سيما للولايات المتحدة. والتدخل الروسي في سوريا أسبابه ودوافعه، وأن هذا التدخل أدى إلى إعادة روسيا رسمياً إلى موقعها كجهة فاعلة أساسية في الشرق الأوسط.

(دراسة ماردوخ وسندر) (2004) Murdoch & Sandir

تتحدث هذه الدراسة عن الصراعات والحروب الأهلية في المنطقة العربية وتوصلت إلى أن هذه الحروب تؤدي إلى تحويل أموالاً كبيرة من موازنات الدول المنخرطة في هذه الصراعات إلى الإنفاق العسكري بما يؤثر سلباً على بنية الاقتصاد والتنمية في هذه الدول.

(دراسة هانس كون بعنوان القومية) -Hans kohn Nattionalis

تتحدث هذه الدراسة عن القومية من حيث تعريفها والفرق بينها وبين الوطنية، كما وتتحدث عن بداية بروز أول مظاهر القومية في أمريكا والتي كانت تنادي بنقل السيادة من الملك إلى الشعب، وتحرير الأمة من الإضطهاد والإستبداد داخلياً وخارجياً.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ما يميز هذه الدراسة هو في تركيزها على محاولة تحليل البنية النظرية في مفهوم الأمن القومي العربي ومظاهر العجز التي رافقت السياسات العربية التي أسهمت في تغييب هذه النظرية عن مواجهة التحديات التي تعرضت لها الدول العربية.

منهجية الدراسة

للتثبت من صحة فرضية هذا البحث سيتم اعتماد الدراسة على المناهج التالية:

المنهج التحليلي التاريخي: يحدد هذا المنهج طبيعة العلاقة القائمة ما بين التاريخ والسياسة ولا يمكن لأي باحث سياسي الاستغناء عن المادة التاريخية لاختبار صحة فرضية البحث من عدمها، وسيتم استخدام هذا المنهج في الكشف عن الجذور التاريخية لظهور مصطلح الأمن بشكل عام ومصطلح الأمن القومي العربي بشكل خاص.

المنهج التحليلي الوصفي: سيتم استخدام هذا المنهج في وصف ما تعنيه نظرية الأمن القومي العربي، وتحديد البنية المؤسسية المسؤولة عن تطبيق الأمن القومي العربي، ثم تحليل مظاهر العجز في تطبيق هذه النظرية على أرض الواقع.

نظرية اتخاذ القرار: إن معظم الإستراتيجيات القائمة ما بين الدول، ما هي إلا نتاج قرارات شخص أو مجموعة اشخاص أو مجموعة من المؤسسات، مخولين سياسياً وقانونياً من الدولة نفسها، لرسم السياسة العليا للدولة وعلاقاتها الأخرى مع باقي الدول وسيتم استخدام هذا المنهج في التعرف على كيفية اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسات العربية المختلفة.

النظرية الواقعية (الواقعية السياسية): سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج الواقعية السياسية والتي تعتمد على القوة والمصلحة ما بين الدول وتستند بشكل أساسي إلى الإعتبارات العملية والمادية بدلاً من المفاهيم العقائدية والأخلاقية من خلال هذه النظرية وسيتم بحث علاقات الدول العربية مع الدول المجاورة لها في الإقليم.

الفصل الثاني

البنية الفكرية والمقومات الموضوعية لنظرية الأمن القومي العربي

شغل موضوع الأمن القومي العربي حيزاً واسعاً من الأدب السياسي ومجادلات المفكرين والمثقفين العرب منذ منتصف القرن الماضي. وكان الإفتراض يذهب آنذاك إلى إمكانية صياغة نظرية أمنية متكاملة وجامعة لكل العرب بما يوفر لهم مناعة دفاعية ضد التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية التي يتعرضون لها. وعلى هذا سيعالج هذا الفصل من الدراسة في المبحث الأول: البنية الفكرية لنظرية الأمن القومي العربي، ويعالج في المبحث الثاني: المقومات الموضوعية التي يمكن أن تحقق وحدة عربية آمنة ومتكاملة.

المبحث الأول
البنية الفكرية لنظرية الأمن القومي العربي

مفهوم الأمن القومي العربي

يعد موضوع الأمن ضرورة وجودية ملازمة لوجود الدولة، وهو يمثل أحد الإحتياجات الرئيسية للإنسان لتأمين حياته وإشباع متطلباته واحتياجاته. وما ينطبق على الفرد هنا ينطبق بالضرورة على الأمم والشعوب المختلفة، حيث تطور مفهوم الأمن ليواكب تطور المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ وصولاً إلى عصرنا الراهن.

يمكن القول، أن مفهوم الأمن بمعناه المؤسسي ارتبط بمفهوم الدولة، وتحديداً بمعاهدة ويستفاليا عام 1648، حيث اعترفت هده المعاهدة بالدولة كوحدة كيانية فاعلة ومؤثرة في المجتمع الدولي، كما اعترفت بالخصائص السيادية للدولة وحرّمت اختراقها والإعتداء عليها. وظلّ هذا المفهوم بعيداً عن التنظير الفكري والمؤسسي حتى عام 1947، عندما استحدثت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي، ليكون سابقة تبنّتها فيما بعد العديد من دول العالم حيث ربطت موضوع الأمن بظروفها ومتطلبات تحقيق مصالحها القومية (عبد العال، 2018: 2).

ومن هنا يمكننا القول: أنه عند الحديث عن التنظير المفاهيمي والمؤسسي للأمن القومي العربي نجده قد سبق انشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي، وذلك عندما تم التوقيع على ميثاق الجامعة العربية عام 1945، فتبنّت الجامعة العربية حينذاك مفهوم (الضمان الجماعي العربي)، والذي لا يختلف عن الأمن القومي العربي سوى بالتسمية، حيث أشارت المادة السادسة من الميثاق أنه " إذا وقع اعتداء على دولة من أعضاء الجامعة فللدولة المُعتدى عليها ان تطلب دعوة مجلس الجامعة

للإنعقاد، ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع" (المادة (6)، ميثاق جامعة الدول العربية).

لقد قامت فكرة الأمن القومي العربي بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على أساس العمل العربي المشترك، والذي ينطلق أساساً من مبدأ الاعتماد على الجماعة، وليس على الدولة المنفردة، لأن الذئب لا يأكل من الغنم الا القاصية، ولأن القوة تكون دائماً في الجماعة التي توفر لها قدرة ذاتية في الدفاع عن وجودها وضمان مصالحها. كما ان الدولة المنفردة ومهما بلغت من القوة فإنها لا تستطيع أن تحقق حضوراً على المسرح الدولي دون الانضواء تحت مظلة المجموعة، وهذا الذي دفع الكثير من الدول، بعد الحرب العالمية الثانية، الإنخراط في أحلاف عسكرية أو اقتصادية أو سياسية للحفاظ على وجودها واستمرار بقائها (إسماعيل، 2009: 31).

كما أن مفهوم الأمن الإقليمي للمجموعات والتنظيمات ارتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة القوة العسكرية والاقتصادية، وأن اجتماعها في أي منظومة إقليمية يعني قوتها. فكان هناك إدراك عام بأن التمترس في حدود الدولة (القطرية) بمعناها التقليدي لا يفي بضرورات الأمن القومي، بل يصبح ثقل الدولة في ميزان السياسة العالمية مرتبطاً بالدرجة الأولى بمدى قوة الحلف، أو التكتل، أو التنظيم الإقليمي الذي تنتمي إليه، حتى أن الأمم المتحدة نفسها قامت على نظرية الأمن الجماعي الذي تشترك في تحقيقه كل الأسرة الدولية بهدف أن يستقيم ميزان العلاقات الدولية بعد حربين عالميتين انفرطت خلالهما عقود الشرعية الدولية (إسماعيل، 2009: 31).

ومن هنا اتجهت الدول صوب الأمن القومي أو الجماعي كضرورة قصوى، ومن ثم حتمية البحث عن الحليف أو الإطار الإقليمي للحماية من الأخطار الخارجية. لذلك ظهرت الأحلاف الدولية في نهاية أربعينيات القرن العشرين ومنها حلف الريو عام 1947م، وحلف شمال الأطلسي عام 1949م،

وحلف جنوب شرق اسيا (حلف مانيلا) عام 1949. وهنا استشعر المسئولون العرب خطورة النقص الكبير في نظرية الأمن الجماعي العربي بعدما رأوا أن معظم دول العالم تكتلت في أحلاف، وخصوصاً بعد الجولة الأولى للحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، وما نتج عنها من هزيمة للأنظمة العربية، فكان أن أبرمت الدول العربية عام 1950، ما يُعرف باتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لدول الجامعة العربية (إسماعيل، 2009: 32).

وإذا عدنا إلى المصطلح (الأمن القومي العربي) وقمنا بتفكيكه، لوجدنا أن كلمة (أمن) تعني ذلك الإدراك المتحقق من الشعور بالطمأنينة نتيجة تراجع عوامل الخوف وتأمين كل مستلزمات المكّنة على مواجهة التحديات والمخاطر، سواء كانت داخلية أو خارجية. فالأمن يمكن وصفه بذلك المستوى المتقدم، الذي يحققه فرد أو مجموعة بشرية، من الشعور بالأمان والاطمئنان من أية مخاطر مهما كان مصدرها والتي يمكن أن تهدد هذه الجماعة البشرية أو تعبث بأمنها واستقرارها. وهنا يكون الأمن جملة سياسات يسعى المجتمع عن طريقها أو بواسطتها حفظ حقه في العيش والبقاء. فمفهوم الأمن يشير إلى تحقيق حالة نسبية من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال، بدلاً عنها، الشعور بالأمان ببعديه النفسي والمادي. ويمثل الشعور بالأمان قيمة إنسانية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة، إنما تسعى إلى تحقيقها كافة المجتمعات الإنسانية، رغم كونها قيمة نسبية. بمعنى أن كل ما تضعه الدولة من سياسات تريد من خلالها تحقيق أمنها، فهي بذلك لا تبلغ مرحلة الأمن المطلق. ومن ناحية أخرى، إن ما تحققه الدولة من سياسات للحفاظ على أمنها، قد يُعتبر تهديداً لأمن دولة أخرى (عبدالعال، 2018: 2).

أما مفردة (قومي)، فهي متأتية من كلمة (قوم)، أي جماعة بشرية متواجدة على إقليم معين ومحدد، وتجمعها خصائص ومقومات، وروابط ومصالح مشتركة مثل (اللغة، التاريخ، والثقافة وغيرها)

ما يمنحها هوية في الإنتماء وخاصية في الوجود تتميز بها عن الجماعات أو المجموعات البشرية الأخرى (عبد الحفيظ، 2020: 2). والملاحظ، أنّه ليس هناك إجماع في الرأي حول المقصود بـ (الأمن القومي) إذ أُعطيت تعريفات عدة له. فموسوعة العلوم الإجتماعية تعرّف الأمن القومي بأنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية" (موسوعة العلوم الاجتماعية 1994: 110)، ويرى آرنولد ولفرز أن الأمن القومي يعنى: "حماية القيم التي تم اكتسابها وغياب الخوف من أي هجوم على تلك القيم" (الأسطل، 2011: 2).

ويُعرّف الأمن القومي أيضاً بأنّه: "سيادة الأمة على أرضها وثرواتها وتوفير حالة من الاطمئنان لأفراد المجتمع ضد أي تهديد خارجي" (أيوب، 2003: 73). ويرى كل من بركويتز وبوك في مؤلفهم "الأمن القومي الأمريكي" أن الأمن يعني حماية الدولة من الخطر الخارجي" (الأسطل، 2011: 2).

المُلاحظ، أن هذه التعاريف توحي أنها تركز على الجانب العسكري، في حين أن الأمن بمفهومه الشامل يتضمن، إلى جانب القدرات العسكرية، قدرات ومتطلبات أخرى، اقتصادية وتنموية وفكرية وغيرها ما تعطي لمفهوم الأمن أبعاد شمولية لموضوعات ومتطلبات لا تقتصر على القوة العسكرية. بمعنى آخر، أن مفهوم الأمن القومي لم يعد مقتصراً على الجوانب العسكرية، إنما يمتد إلى الجوانب التنموية وبكل موضوعاتها. وبهذا يذهب روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الاسبق في كتابه "جوهر الأمن" إلى أن الأمن يعنى التنمية"، (فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءً منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه. إن الأمن هو التنمية ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن) (الأسطل، 2011: 2). وقد كان هذا التعريف فاتحة لاتجاه وتيار قوي يربط بين الأمن القومي والرفاهية الإقتصادية والتوازن السياسي بالإضافة إلى القدرة العسكرية، بحيث

لا يطغى جانب على الآخر، لأن المغالاة في الإنفاق العسكري يترتب عليه توجيه جزء كبير من الموارد القومية إلى قطاع واحد، وإغفال بقية القطاعات، وخاصة القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة والإسكان، وتبرز هذه المعضلة بصفة خاصة في الدول النامية (الأسطل، 2011: 3).

ويوصف الأمن القومي بـ (العربي) كونه يختص بأمن مجموعة بشرية هم العرب المتواجدون على إقليم ممتد، أو منطقة جغرافية ممتدة من الخليج العربي وحتى المحيط الأطلسي. وهذه الجماعة البشرية يرتبط افرادها بخصائص جامعة ومشتركة مثل (التاريخ، والحضارة، والثقافة، واللغة، والمصير الواحد، والمصالح المشتركة). وهذه الجماعة البشرية تسعى إلى تحقيق مستوى متقدم من الشعور بالأمن والطمأنينة بإتباع سياسات ضد ما يهدد وجودها من مخاطر داخلية وخارجية. وقد أُعطيت تعاريف من قبل العديد من الكتاب والمفكرين لتحديد ماهيّة الأمن القومي العربي، ومن هذه التعاريف تعريف لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي حيث عرّفت الأمن القومي العربي بأنه: "قدرة الأمة العربية في الدفاع عن نفسها وعن حقوقها وصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، ومواجهة التحديات والمخاطر من خلال تنمية القدرات والإمكانات العربية في المجالات كافة، في إطار وحدة عربية شاملة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأمنية القطرية لكل دولة بما يخدم مصالح الأمة العربية، ويضمن مستقبلاً أمناً لأبنائها وبما يمكنها من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية " (إسماعيل، 2009: 33-34).

لقد أكدت لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان العربي من خلال هذا التعريف على أن مفهوم الأمن القومي العربي مفهوم دفاعي ووقائي، ينطلق من الإيمان بان الأمة العربية جماعة أمنية واحدة ذات هوية واحدة، غايتها تحصين الوطن العربي تجاه العدوان والإحتلال بكل أشكاله، وحماية الوطن العربي من التهميش والإقصاء والفقر والأميّة والمرض، وضمان حقوقه السياسية والإجتماعية

والاقتصادية والمحافظة على حرياته الأساسية. وألا يقتصر الأمن القومي العربي على البعد العسكري فحسب، إنما يشمل الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمعلوماتية والتكنولوجية والأمن الغذائي والمائي والبيئي ووحدة التراب الوطني لكل دوله. وبهذا المفهوم يُشكّل الأمن القومي العربي العنصر الأساسي لحماية مصالح الأمة، ويتكامل مع الأمن القطري بما يخدم مصالح الأمة في حاضرها ومستقبلها (إسماعيل، 2009: 33-34).

كما يُعرّف عبدالعزيز الصايغ الأمن القومي العربي بأنه: "قدرة الأمة العربية (شعوباً وحكومات) على حماية وتنمية القدرات والإمكانيات العربية على كافة المستويات من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد العربي، سياسياً واقتصادياً ودفاعياً، وتطوير نواحي القوة بفلسفة وسياسة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المتغيرات الداخلية في الدول العربية والإقليمية والدولية المحيطة" (الصايغ، 1991: 69-70).

ويُعرَّف الأمن القومي العربي أيضاً بأنّه "قدرة الأمة العربية على حماية كيانها الذاتي ضد الأخطار الخارجية من أجل ضمان بقاؤها" (الهزايمة، 2005: 81). وقد اشترط التعريف لتحقيق هذا الأمن شرطين:

- **الأول:** وجود نظم ديمقراطية حقيقية موحدة أو متحدة أو متضامنة على خطة عمل شاملة لحدودها الجغرافية.
- **الثاني:** وجود تنمية شاملة واقتصاد متكافئ ومتكامل تحت قيادة قومية مؤمنة بحق شعوب الوطن العربي بوحدته أو باتحاده (الهزايمة، 2005: 81).

وترى الدراسة ان الأمن القومي العربي هو: تلك الحالة التي يشعر فيها المواطن العربي بقدر مُطمئن من الشعور بالأمن ضد التحديات الداخلية والخارجية، من خلال العمل العربي المشترك. لتحقيق العدل، والاستقلال السياسي، والتنمية الاقتصادية والعسكرية والتعليمية.

ومن المعلوم أن الفكر السياسي العربي لم يصل بعد إلى صياغة محددة ومتفق عليها لمفهوم الأمن القومي العربي تواكب تحولات المناخ الإقليمي والدولي وتوازناته وانعكاسها على أبعاد هذا الأمن، وأن هذا الموضوع ما زال مطروحاً للنقاش والكتابة والتحليل رغم كل ما كُتب عنه (حسين، 2001)، وعلى هذا لم يُوفق العرب لغاية الآن إلى صياغة مفهوم واضح ومحدد للأمن القومي العربي وتحديد أهدافه وأولوياته، بسبب الإختلافات العميقة فيما يبدو حول الأهداف والمرامي القطرية الضيقة ومتطلبات الفعل الإستراتيجي لإنجاز الوحدة العربية، أو الحد الأدنى من العمل العربي المشترك، سواء كان ذلك على مستوى المفاهيم أو الآليات الواجب إتباعها (إسماعيل، 2009: 123).

كما لا زال مفهوم الأمن القومي العربي مفهوماً متحركاً من حيث الإتفاق على تعريفه أو السُبل الكفيلة بتحقيقه. إذ ما زالت صلته بالأمن القطري ضبابية، فأين يبدأ القومي وأين ينتهي؟ وأين أول الأمن القطري وأين أخره؟ وما هي معايير الخطر القومي؟ وما هي حدود السيادة القطرية في مفهوم الأمن القومي؟ (إسماعيل، 2009: 123).

وقد حاول بعض المفكرين والكتاب العرب إزالة هذه الضبابية ومنهم عبدالمنعم مشاط حيث يرى: (أن للدول كافة الحق في تحديد المصادر الرئيسية للتهديد والمصادر الثانوية، كما أنه من حقها أن تضع الإستراتيجية المُلائمة لمواجهة تلك المصادر. بعبارة أخرى، تعطي الدول أولوية لأمنها الوطني على الأمن الإقليمي أو القومي، وهذا في النهاية يصب في مصلحة الأمن القومي، وقد تجلى ذلك بوضوح في العمل العربي منذ عام 1945 حتى يومنا هذا. ويعود السبب في ذلك إلى أن الهدف

الأساسي لوجود أية حكومة وطنية يكمن في الحفاظ على بقائها، والارتقاء بمستوى شعبها؛ فإن تطابق ذلك مع أهداف دول مجاورة أو يشترك معها في الأصول القومية أعلت من التزاماتها المشتركة بالأمن الإقليمي أو الجماعي. أما في حالة وجود تعارض بين مقتضيات تحقيق الأمن الوطني ومستلزمات الأمن الإقليمي أو الجماعي؛ فإنها تلجأ إلى الإلتزام بمقتضيات تحقيق أمنها الوطني. ولا شك أن ذلك يشكل معضلة كبرى بالنسبة لصنّاع السياسات الأمنية في الدول العربية) (المشاط، 2009: 5).

ويضيف عبد المنعم مشاط: (أنه وعلى الرغم من وجود تهديدات رئيسية للأمن الوطني لعدد من الدول العربية وللأمن القومي العربي، مثل التهديدات الإسرائيلية، إلا أن بعض الدول العربية مثل دول الخليج العربي، أو دول شمال أفريقيا، قد لا ترى بالضرورة أن إسرائيل تشكل بالنسبة لها تهديدًا رئيسياً مباشراً، من ثم؛ فإن صُنّاع السياسة الأمنية في تلك الدول قد يضعون التهديد الإسرائيلي في مرتبة أقل من تلك المرتبة التي يضعها آخرون. كما أن دولاً عربية أخرى قد تقلّل من أهمية التهديدات التي تحددها دول بعينها على أنها تهديدات رئيسية. وهكذا تباينت التقديرات، ومن ثم السياسات الأمنية للدول العربية ولم يحدث اتفاق فيما بينها إلا فيما ندر حول مصادر التهديد) (المشاط، 2009: 6).

من هنا كان لا بد من أن تكون هناك قيم أو موضوعات مشتركة في الفكر العربي وفي السياسة العربية المتعلقة بالأمن. فلا يُعقل ان يكون هناك حديثاً عن الأمن العربي ودعوة لتوظيف المتغيرات الإقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية في بنائه دون أن يكون هناك تحديد لماهيّة هذا المفهوم، ومن ثم الإتفاق المُلزم عليه. هذا التحديد الذي يجعل من الأمن العربي حقيقة واقعة وليس حقيقة مستقبلية تنتظر لحين بناء الدولة العربية الواحدة، فالأمن العربي مرتبط بالأساس بالوجود العربي (أيوب، 2003: 53).

إن تحديد مفهوم الأمن القومي العربي وتحديد عناصره وأولوياته في الوقت الراهن مرتبط بالتطور العام الذي تخضع له المنطقة العربية، وبالتطورات الدولية المعاصرة، التي طرأت على المشهد الدولي منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي والتي تمثلت في سقوط جدار برلين، وانتهاء الحرب الباردة، وزوال الثنائية القطبية، وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بتزعم النظام العالمي الجديد، والحرب على الإرهاب، هذا فضلاً عن سيادة مفهوم العولمة وما تضمنه بصفة خاصة من اهتزاز مفهوم السيادة للدول، الأمر الذي قد يحمل نذر تهديد محتمل لمفهوم الأمن القومي العربي من أساسه. إذ من المحتمل أن يتم تهديد أي دولة عربية، أو حتى الاعتداء عليها تحت مسوغ حق التدخل الإنساني، أو باسم الشرعية الدولية، دون أن تستطيع البلدان العربية الأخرى فعل أيّ شيء لنجدتها في إطار تطبيق اتفاقية الدفاع العربي المشترك، التي ستتعارض حينذاك مع نصوص الشرعية الدولية، ومقتضيات الإرادة العالمية، التي هي إرادة القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية (إسماعيل، 2009: 128).

وعلى ضوء ذلك ترى الدراسة، أن هذا كله إضافة للإنقسام العربي حول ما سُمي بالربيع العربي والتطبيع العربي مع إسرائيل قبل إيجاد حل للقضية الفلسطينية، يحتّم على المفكرين والسياسيين العرب إيجاد صيغة جديدة للأمن القومي العربي، تراعي جميع هذه التطورات الدولية وتأخذها في الإعتبار، وحتى ذلك الحين، يبقى موضوع الأمن القومي العربي أسير التجريد النظري وغير قابل للانتقال إلى ميدان الواقع التجريبي.

المبحث الثاني
المقومات الموضوعية للأمن القومي العربي

من الثابت بل ومن المؤكد، أن لكل إقليم أهمية في إطار الجغرافيا والديمغرافيا والسياسة والإقتصاد، وهذا من المقبول، بل ومن المنطقي أن ينطبق ذلك، على الوطن العربي، وبالتالي فإن ما يمتلكه الوطن العربي من قدرات متكاملة، إذا ما أُحسن استخدامها والاستفادة منها، لصالح الإنسان العربي سيجعله القوة الأكثر حسماً في إرساء قواعد من التعاون الدولي قائم على أُسس من الإحترام المتبادل. وسيقوم الباحث بتحليل هذه المقومات والإمكانيات وبيان مدى أهميتها للوطن العربي.

أولاً: العامل الديمغرافي

يُعتبر العامل الديمغرافي من أهم العناصر المؤثرة في مكونات قوة الدولة، فهناك علاقة قوية بين قوة الدولة وحجم سكانها، فالدول العملاقة في المجتمع الدولي مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وروسيا الإتحادية والصين، هي دول تستطيع الحفاظ على أمنها الإقتصادي والعسكري بسبب ما تملكه من عدد كافٍ من السكان.

ويمكن الإستفادة الحقيقية من العامل الديمغرافي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وقت السلم وفي الدفاع عن الوطن والأمة وقت الحرب. ففي السلم يعتبر السكان عنصراً من عناصر الإنتاج، والدولة التي تعاني من قلة هذا العنصر تضطر لاستقدام الأيدي العاملة الأجنبية للمساهمة في التنمية الوطنية، ولهذه الخطوة سلبيات عديدة على الثقافة الوطنية والأمن الوطني. أما في الحرب فتبرز مساهمة العنصر البشري بشكل أكبر، ذلك أن الدولة التي تتمتع بنسبة عالية من السكان تكون مقدرتها أكبر من غيرها على الصمود والقتال (عماره، 2012: 2).

وإذا نظرنا إلى عامل السكان في الوطن العربي، نجده من أهم العوامل التي يمكن أن تسهم في وحدة الوطن العربي الداعمة لأمنه القومي، حيث يتمتع الوطن العربي بعدد سكاني كبير قُدّر بأكثر من (400) مليون نسمة من إجمالي تعداد سكان العالم البالغ 7.7 مليار نسمة، أي ما نسبته (5٪) من سكان العالم تقريباً (مجلة الشروق، 8 تموز،2020).

وإن نسبة السن الوسيط "الفئة العمرية المنتجة" من 15 –59 نحو (45٪) من اجمالي عدد السكان وهذا يشير إلى ارتفاع القوة الإنتاجية في المجتمع العربي، مما يعزز من قدراته الاقتصادية وبالتالي قوته السياسية (عليان، 2016: 49).

وهذا يشير إلى أن هذه الفئة العمرية، إذا ما تم استثمارها بشكل مدروس ومنظم، يمكن أن توفر ايدي عاملة لاستثمار الموارد الطبيعية، والعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشكل القوة العسكرية اللازمة للدفاع عن سيادة الوطن (أبو شيخة، 2016: 45).

كما ان معظم هؤلاء السكان ينتمون إلى أمة واحدة وقومية واحدة تربطها وحدة اللغة ووحدة الدين، ولها تاريخها وحضارتها وعاداتها وقيمها وأهدافها المشتركة، ويعيش بين أبنائها أقليات نظروا اليها نظرة تسامح ومودة (النبهان، 2009، 69).

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول: أن الوطن العربي والذي يُعدُّ أكبر رقعة جغرافية ممتدة ومتصلة، يضم سكاناً متقاربين في اللغة والتاريخ والظروف، كما يواجهون تحديات مشتركة، فهذه الكتلة البشرية من الشباب قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية ويمكن أن توفر أيدي عاملة بدل الاعتماد على العمالة الأجنبية، غير العربية والتي تعتبر أحد مصادر تهديد الأمن القومي العربي. كما أنهم قادرون على حماية أمنهم القومي والدفاع عن الأمة العربية ضد الأخطار الخارجية وكأفراد يمكن استثمارهم في بناء القوات المسلحة دون الاستعانة بالآخرين.

ومما يزيد في قوة العامل الديمغرافي في الوطن العربي، ان سكانه يتكلمون اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، وهي وسيلة التفاهم والترابط بين شعوب الأمة العربية، وتعد من أقوى الروابط وأكثرها اتصالاً بالحياة الاجتماعية والثقافية، كما انها تُميز الأمة عن غيرها من الأمم، وهي الوعاء الذي تشكلت به هذه الأمة وانتقلت بواسطتها أفكار الشعب العربي إلى ثقافات الشعوب الأخرى (أبو شيخة، 2016: 30).

واللغة العربية تعد من أهم أسس البناء القومي. فلها دورها الفاعل والمحرك والموجه الوحدوي، وتلعب دوراً مركزياً في إنتاج الوعي القومي، قاعدته أن اللغة العربية هي عامل في التكوين الاجتماعي والقومي، كما أن اللغة أداة تعبير عن الواقع العربي، وهي وسيلة للتنمية الثقافية. واللغة العربية تسهم في تعميق الشعور بالانتماء للجماعة من خلال تنمية الإحساس بوحدة الرابطة العقلية والنفسية والوجدانية التي تشدّ الأفراد إلى بعضهم، وهي وعاء خبرات الأمة وتجاربها (النبهان، 2009: 74).

وإلى جانب اللغة العربية هناك التاريخ الذي يُعدُّ الرابط المشترك للشعوب التي مرت بأحداث ووقائع تركت بصمات واضحة في مسيرتها التاريخية. وأبناء الوطن العربي مرّوا بمراحل تاريخية متقاربة، فقد تعرضوا لنفس الأحداث التاريخية منذ ما قبل الإسلام وحتى وقتنا الحاضر. فحاضر العرب ومستقبلهم يرتبط بتاريخهم الذي أنتج تجربة مشتركة يمكن أن تساعد على توحيد تطلعاتهم المستقبلية (النبهان، 2009: 75).

وإلى جانب هذه العوامل هناك العامل الثقافي الذي يشمل عقائد المجتمع وعاداته وتقاليده والمفاهيم المشتركة السائدة لديه، ولغته وتاريخه وتراثه ومنتجه الفكري والعقلي والعلمي ورموزه من الأشخاص والمقدّسات وسواهم، وآدابه وفنونه وعاداته وأنماط تفكيره وسلوكه ومروياّته الشفوية وأساطيره وخرافاته (جرار، 2012: 4).

والثقافة تعني كل ما أضافه الإنسان للطبيعة، من وسائل الإنتاج ومن أساليب عمل ومن عمارة ومن لباس وآداب وفنون، والثقافة هي نقيض للطبيعة التي هي الحالة الاصلية البدائية الخام للوجود (صماري، 2018: 4).

والعامل الثقافي يحتل بخصائصه البنائية إلى مجموع أفراد الشعب العربي، وعلى امتداد جغرافية الوطن العربي. وهنا، تمثل الثقافة العربية مجموع الإنجازات العلمية والثقافية التي حققها العرب عبر تاريخهم الطويل، ما جعل لهم هوية ثقافية تجمعهم تحت راية واحدة (الحلايقة، 2016 : 3).

وتُعتبر الثقافة العربيّة من أهمّ وأغنى الثقافات على صعيد العالم، إذ ترسّخت جذورها قبل الإسلام، وبزغت بشكلٍ مشرق تمثّلت في عددٍ كبيرٍ من الخُطَب والحِكَم والقصائد الشعريّة والأمثال؛ حيث تجلّت عبقريّة اللغة وكانت أهمّ صورة لحياة العرب قديماً ومرآةً تعكس بوضوح أفكارهم ومشاعرهم وعمق خيالهم. بعد ظهور الإسلام شرع العرب في نقل العلوم القديمة. ومن هنا كانت انطلاقتهم نحو آفاق الكون مبدعين ومستكشفين، هذا بالإضافة لغزارة عطائهم في مجال الأدب والفقه وكافة فنون القول (الحلايقة، 2016: 4).

وعلى ذلك، فإنّ للثقافة أهمية بالغة في حياة الأمم والشعوب، كما أن لها دوراً كبيراً في تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي المحافظة على الأمن الاجتماعي، ووحدة الأمة، إلى جانب أهميتها في المحافظة على الهويّة الوطنية. كما إن عناصر ثقافة المجتمع تمثّل المشترك بين أبناء الأمة، والثقافة العربية هي أمّ جامع من جوامع أمّة العرب لغة وتراثاً وعادات وقيماً، وكلّما ازداد هذا المشترك وحافظنا على بقائه جامعاً بين أبناء الأمة ضمنّا تماسك المجتمع ووحدة الأمة، وتبعاً لذلك ضمنّا قوتها، وقدرتها على الصبر في الشدائد ومواجهة التحديات (جرار، 2012: 4).

ثانياً: العامل الجغرافي

تطلق تسمية الوطن العربي على المنطقة الجغرافية الممتدة من الخليج العربي شرقاً، وحتى المحيط الأطلسي غرباً، وهي منطقة يرتبط أبنائها، وكما سبقت الإشارة، بروابط عدة مثل اللغة المشتركة، والتاريخ المشترك والثقافة المشتركة وغيرها من العوامل التي تسهم في تقاربهم. ويقع الوطن العربي وسط قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتمتد أراضيه في آسيا وأفريقيا ويفصل بينهما البحر الاحمر. ويطل الوطن العربي على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والبحر العربي ويطل على محيطين هما المحيط الأطلسي غرباً والمحيط الهندي شرقاً (عليان، 2016: 52).

تكمن أهمية الموقع الجغرافي للوطن العربي من خلال إشرافه على مسطحات مائية ومضائق هامة جعله ذا مركز تجاري هام. ويطلق على أرض الوطن العربي (الجسر الأرضي العظيم)؛ لأنه يربط بين قارات العالم القديم، حيث يصل مضيق جبل طارق بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، كما يعد مضيق باب المندب أقرب المضائق العربية إلى خط الاستواء، أما مضيق هرمز فهو يربط بين الخليج العربي وخليج عُمان. كما يحتوي الوطن العربي على قناة السويس التي تقع في دولة مصر العربية التي تُعدّ من أهم الممرات المائية في العالم حيث ربطت موانئ البحر الأبيض المتوسط بموانئ البحر الأحمر والمحيط الهندي (الحاج، 1998: 39).

تبرز أهمية هذه المضائق من خلال الخصائص والمزايا التي تتمتع بها والتي تتمثل بما يلي:

- مضيق جبل طارق: يعد من أهم المضائق المائية حول العالم بسبب موقعه، حيث تمر خلاله نحو خُمس تجارة البترول العالمية وتعبره 18 ألف ناقلة في السنة (سكاي نيوز عربية، 2021/3/15).

- قناة السويس: التي تعد أقصر طريق ملاحي في العالم بين الشمال والجنوب. ويمر عبرها نحو 2.4 مليون برميل نفط يومياً، و10 في المئة من التجارة العالمية، ويعبرها ما يقارب من 50 سفينة يومياً، وعبر القناة ما يزيد عن 19 ألف سفينة في 2020، وتبلغ قيمة البضائع التي تمر عبرها 3 مليارات دولار يومياً، كما بلغ ايراد القناة ما يقارب 6 مليارات دولار في عام 2020 (جريدة الوطن، 2021/3/27).
- مضيق باب المندب: وهو الممر المائي الواصل بين البحر الأحمر وخليج عدن، ويعبر المضيق حوالي 4 ملايين برميل نفط يومياً، ويمر من خلاله أكثر من 50 مليون طن من المنتجات الزراعية (سكاي نيوز عربية، 2021/3/15).
- مضيق هرمز: ويربط بين الخليج العربي وخليج عمان، ويعبره نحو خمس إنتاج العالم من النفط، أي ما يقدر ب 18 مليون برميل يومياً و22 في المئة من السلع الأساسية في العالم وثلث الغاز الطبيعي المسال في العالم (سكاي نيوز عربية، 2021/3/15).

والوطن العربي محاط بحدود خارجية في مجملها تضاريس طبيعية يمكن ان تُوظف لتمتين القدرة الدفاعية للوطن العربي (النبهان، 2009: 64-65). كما ان موقع الوطن العربي بالنسبة لليابسة والماء يعطيه ميزة أخرى. اذ يتمتع بسواحل بحرية تسهّل له الاتصال الخارجي سواء أكان ذلك تجارياً أم حضارياً أم اجتماعياً، ولذلك لم يكن الوطن العربي معزولاً في يوم من الأيام عن العالم الخارجي، كما تُعطي الواجهات البحرية الطويلة للوطن العربي والتي تبلغ ما يقارب 23 ألف كم ميزة اقتصادية، إذ تُهيء السواحل إمكانيات توفير المواصلات وتطويرها بين الداخل والساحل من جهة وبين سواحل الوطن العربي وسائر المناطق الأخرى من العالم من جهة أخرى. وتمتاز سواحل الوطن العربي بأنها تطل على بحار مفتوحة وليس على بحار مغلقة وصالحة للملاحة البحرية طوال السنة لوقوعها في

عروض دافئة. وهي بذلك تختلف عن السواحل الميتة التي تتجمد طوال أشهر السنة أو معظمها مثل سواحل روسيا (الظاهر، 2002: 19). ويمكن استثمار الموقع الجغرافي للوطن العربي في تحقيق أمنه القومي، إذ أن استغلال موقعه في أوقات السلم يحقق أهمية كبرى يجب ان تنعكس لتصبح قوة اقتصادية ضخمة، ويمكن استغلال موقعه في اوقات الحرب، لغايات السيطرة والتفوق العسكري (النبهان، 2009، 63).

ويعد الوطن العربي معبراً للطيران حيث ساهم النقل الجوي في اقتصاديات الدول العربية بنسبة (7.8٪) من الناتج الداخلي الذي يمثل حوالي 160 مليار دولار، ووصل حجم سوق النقل الجوي العربي في العام 2018 إلى 313 مليون مسافر، وبلغت حركة الشحن في المطارات العربية في نفس العام حوالي 9 مليون طن من البضائع حسب التقرير الذي صدر عن الاتحاد العربي للنقل الجوي في 2019/11/5.

وتميّز الوطن العربي من الناحية الإستراتيجية تميزاً فريداً، فحدوده في معظمها طبيعية، فهي إما سواحل بحرية أو سلاسل جبلية أو صحاري ممتدة جعلته صعب الاختراق من الناحية البرية. كما ان مساحته التي زادت على 14 مليون كم/2 جعلته ممتداً فوق عروض مناخية متباينة، فتنوعت موارده الطبيعية التي من شأنها ان تزيد من قوته داخلياً ويزيد تأثيرها على المجتمع الدولي خارجياً، وأعطته تنوعاً جيولوجياً جعله موطناً لثروات هائلة، وتعددت فيه الأماكن الدينية المقدسة، والتاريخية كونه كان مهبطاً للديانات السماوية الثلاث، مما جعله مزاراً ومحجاً ازدهرت بسببه الحركة التجارية والسياحية (عليان، 2016: 69).

وفي ضوء ما تقدم، ترى الدراسة ان المقومات الديمغرافية التي يملكها الوطن العربي، وتحكّمه بالممرات المائية والمضائق وطرق التجارة البرية والبحرية والجوية وتنوعه المناخي المفضي إلى تنوع

زراعي واقتصادي، وحدوده الخارجية المستندة إلى ظواهر طبيعية، إن أُحسن توظيفها، تمكّنه من بلوغ حالة القوة طبقاً لمفاهيم الجغرافيا السياسية، ومن حماية أمنية وحصانة دفاعية ما يُرتب قدرة عربية في التأثير على القرار الدولي بما يضمن تحقيق مصالحه.

ثالثاً: العامل الاقتصادي

يتأكد أمامنا اليوم أكثر من أيّ وقت مضى أهمية الأمن الإقتصادي في منظومة الأمن القومي العربي. وأمام عجز الإمكانات القطرية عن تحقيق أمن اقتصادي عربي، كان لا بد من الحديث عن الإمكانيات الاقتصادية للدول العربية مجتمعة كوحدة واحدة. حيث تتوفر في الدول العربية ثروات طبيعية مهمة تغطي مختلف القطاعات، بدءاً من النفط والغاز الطبيعي مروراً بالمعادن والزراعة ووصولاً إلى الثروتين الحيوانية والسمكية، وقد انتزعت دولاً عربية كثيرة مكاناً لها في ميادين عديدة ضمن قائمة أكبر المنتجين أو المصدرين، وفيما يلي نظرة سريعة على واقع أهم الثروات في الدول العربية:

- الزراعة:

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في العديد من الدول العربية، لتوفير منتجات غذائية ضرورية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان وفرص عمل لشريحة كبيرة من العاملين، فضلاً عما يُسهم به هذا القطاع في إجمالي الصادرات، وما يُنتجه من سلع يستخدم بعضها كمدخلات أساسية للعديد من الصناعات التحويلية (أبو شيخة، 2016: 227). وتقدر مساحة الأراضي المزروعة في الدول العربية عام 2019 حوالي (220) مليون هكتار وتعادل نسبة (32.8) في المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي، حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لعام 2020. لذلك فإن تلك المساحة الهائلة للأراضي الصالحة للزراعة واختلاف المناخات بين أقطار

الوطن العربي أدت إلى تعدد الأقاليم المناخية وتنوعها في الوطن العربي، مما أدى إلى تنوع البيئات فيه، وتنوع البيئات يعني تعدد المحاصيل الزراعية واختلافها من قطر إلى آخر، وهذا بدوره يعدُّ من عوامل القوة في تكامل عناصر الإنتاج الزراعي بين اقطار الوطن العربي (النبهان، 2009). وقد بلغ الإنتاج الزراعي العربي حوالي (119.9) مليار دولار في عام 2019، حيث ينتج الوطن العربي (60) مليون طن من الخضروات، و(50) مليون طن من الحبوب، وما يقارب (40) مليون طن من الفواكه والمحاصيل السكّرية. وتُنتج الدول العربية مجتمعة حوالي (21.4) في المائة من الإنتاج العالمي من زيت الزيتون، وتنتج (3.6) مليون طن من السكر، كما أنتج العرب أكثر (75٪) من الإنتاج العالمي من التمور بحجم 5.8 مليون طن في عام 2019 (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020).

أما بالنسبة للثروة الحيوانية في الوطن العربي فان حجم هذه الثروة بلغ (352.1) مليون رأس في عام 2019، منها (60.7) مليون رأس من الابقار والجاموس و(275) مليون رأس من الأغنام والماعز، ونحو (16.4) مليون رأس من الإبل. وبلغ الإنتاج السمكي ما يقارب (5.8) مليون طن سنوياً. وقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية العربية حوالي (29.3) مليار دولار في عام 2019. كما ان المراعي الطبيعية تشغل حوالي (28.1) في المائة من اجمالي مساحة الدول العربية (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020).

في حين أن السودان لوحده قادر على تغطية احتياجات الدول العربية من المواد الغذائية سواء أكانت نباتية أم حيوانية. وقد بيّن تقرير وكالة "سبوتنيك الروسية "ان استصلاح الأراضي الزراعية في السودان وحده، والتي تبلغ مساحتها ما يعادل (84) مليون هكتار، ستكفي لإنتاج (760) مليون طن قمح سنوياً و(37) مليون بقرة و (410) مليون رأس من الأغنام والماعز و(830) مليون من الدواجن

في العام الواحد، وهذا لوحده كافٍ لتغطية احتياجات الدول العربية من هذه الموارد، ما يؤمن لها جانباً من الأمن الغذائي (وكالة أنباء سبوتنيك الروسية، 2019).

- الصناعة

يمتلك الوطن العربي موارد طبيعية وثروات معدنية متعددة، يمكن أن تجعل من بلدانه دول صناعية تضاهي الدول الصناعية المتقدمة، وتجعله منافساً صناعياً لدول عديدة، وتُخرجه من دائرة الاعتماد على الغرب في صناعاته، في حال وُظّفت هذه الموارد والثروات بشكل جيد لصالح أمنه القومي. فقد بلغ الناتج الصناعي في الدول العربية في العام 2019 حوالي (999.6) مليار دولار، وشكلت مساهمة القطاع الصناعي العربي في الناتج الإجمالي العربي حوالي (37.2) في المئة. وانتزعت دول عربية كثيرة مكاناً لها في ميادين عديدة، ضمن قائمة أكبر المنتجين والمصدرين، فمن حيث الصناعات الإستخراجية، فإن المنطقة العربية تمتاز بوفرة احتياطاتها من مصادر الطاقة بوجه عام وغير المتجددة بوجه خاص. حيث بلغ إجمالي الإحتياطات العربية من النفط بنهاية عام 2019 حوالي (712.6) مليار برميل، وتعادل حوالي (48.6) في المائة من اجمالي الاحتياطي العالمي من النفط، وقد بلغت العائدات المالية للنفط العربي ما يقارب (565) مليار دولار في عام 2019م (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020).

وسجلت احتياطات الدول العربية من الغاز الطبيعي حوالي (54.6) مليار متر مكعب وشكلت حوالي (27) في المائة من اجمالي احتياطي العالم من الغاز الطبيعي. وتزود الدول العربية الأسواق العالمية بحوالي (25) مليون برميل نفط، وحوالي (600) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020).

وبالنسبة للنفط العربي، فإن له من الخصائص ما جعلته متميزاً عن بقية نفوط العالم، ومن هذه الخصائص:

1) انخفاض تكاليف استخراجه مقارنة مع الدول الأخرى، بسبب وجوده في مناطق قريبة من سطح الأرض، الأمر الذي يعني قلة تكاليف التنقيب والحفر والاستخراج.
2) يمتاز النفط العربي بموقع متوسط بالنسبة للدول الصناعية المستهلكة، ولذلك فان تكاليف نقله تتناقص مقارنة مع مصادر النفط الأخرى.
3) نوعية النفط الجيدة حيث تقل نسبة الكبريت التي يحتويها، ويتميز بكثافته العالية.
4) وقوعه بالقرب من الممرات المائية المهمة كقناة السويس، ومضيق هرمز، ومضيق باب المندب، ومضيق جبل طارق؛ مما يسهل عملية نقله إلى مراكز استهلاكه ويزيد من أهميته الاستراتيجية.
5) يمتاز بانه ذو نوعية جيدة وكثافة نوعية ممتازة تصلح للأغراض الصناعية المتعددة.
6) ان متوسط أجور العمل في الصناعة النفطية العربية منخفض إذا ما قيس بمعدل الاجور السائدة في الاقطار النفطية الاخرى وخاصة في العالم الغربي الذي بلغت فيه الاجور حوالي ستة اضعاف ماهي علية في الأقطار العربية (النبهان، 2009: 66).

وبالنظر لهذه الخصائص التي يتميز بها النفط العربي، فهو يحتل مكانة مرموقة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، فقد بلغت نسبة استيراد الدول الصناعية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (88) في المائة. وشكل النفط العربي نسبة (42) في المئة من احتياجات اليابان النفطية. أما الولايات المتحدة فقد شكل النفط العربي نسبة (16) في المئة من احتياجاتها النفطية، وبلغ استيراد الصين من النفط العربي (9) مليون برميل نفط يومياً، ما يمثل (30) في المئة من احتياجاتها (النبهان، 2009: 68).

أما الثروة المعدنية التي يزخر بها الوطن العربي فقد بلغت احتياطات الدول العربية في العام 2019م من الحديد الخام حوالي (12.4) مليار طن، وبلغت الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد حوالي (23.3) مليون طن. وبلغ انتاج الدول العربية من الفوسفات حوالي (74.1) مليون طن. ومن الزنك حوالي (146.2) ألف طن، ومن معدن الرصاص حوالي (114) ألف طن، ومن خام النحاس (79.5) ألف طن، ومن الفحم الحجري (1265) ألف طن (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020).

أما في مجال الطاقة المتجددة، فان الوطن العربي يعد أفضل المناطق عالمياً لاستثمار الطاقة الشمسية حيث الظروف المناخية المناسبة والموقع الفلكي المثالي والمساحة الواسعة التي تساعد على استثمار الطاقة الشمسية. ويستلم الوطن العربي أعلى قيم من الإشعاع الشمسي في العالم إذ تسطع الشمس خلال العام حوالي (3300) ساعة في جميع انحائه، وبهذا تكون الدول العربية أكثر دول العالم تأهيلاً لاستغلال هذا المصدر الدائم الذي سيؤهلها لأن تكون المصدر الأول للكهرباء في العالم بفعل موقعها الجغرافي (عليان، 2016: 36)، والأكثر من ذلك أن تغطية 8% من الصحراء الليبية بخلايا شمسية يكفي لإنتاج 20 مليون ساعة ميجاوات، وهو يكفي احتياج كامل الكرة الأرضية من الكهرباء (أحمد، 2017: 3).

أما من ناحية الصناعات التحويلية، وهي الصناعات التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية، وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منها، فإنها كثيرة ومتعددة ومنها صناعة الإسمنت. حيث تملك الدول العربية أكثر من (60) مصنع إسمنت بلغ انتاجها في عام 2019 حوالي (252.8) مليون طن. وصناعة الحديد والصلب حيث بلغ انتاج الدول العربية من هذا المعدن حوالي (22.7) مليون طن في العام 2019. وانتجت الدول العربية خلال سنة 2019

حوالي (708.5) ألف طن من زيت الزيتون ما يمثل (21.4) في المائة من الانتاج العالمي، وتم تصدير (243.5) ألف طن منه للخارج. أما صناعة السكر فقد بلغ إنتاج الدول العربية من السكر خلال 2019 حوالي (3.6) مليون طن. وبلغ إنتاج الدول العربية من السيارات خلال عام 2019 حوالي (546) ألف سيارة (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020).

وعلى ضوء ما سبق ترى الدراسة أن الأمة العربية التي تملك كل هذه المقومات الإقتصادية، إذا أحسنت استغلالها وتوظيفها لصالح أمنها الغذائي والاقتصادي، فإن ذلك يطرح أمامها إمكانية عالية للتحكم بالتجارة الدولية، وبأسعار المنتجات الغذائية وما يرتبط بمصادر الطاقة، وبالتالي قد تكون قادرة على التحرر من العديد من القيود التي تكبلها وتحد من حريتها.

رابعاً: العامل العسكري

فضلاً عن كون القوات المسلحة لأي دولة تعدَّ من بين المعايير الرئيسة لقياس قوتها وقدراتها التأثيرية على الصعيد الخارجي، فإنها، وبسبب من هذه الأهمية، تمثل وسيلتها لضمان أمنها القومي ضد أيّ شكل من أشكال التهديدات، داخلية كانت، ام خارجية. والدول العربية لا تحيد عن هذه القاعدة، وخصوصاً إذا أخذنا بنظر الإعتبار أن طبيعة وحجم التحديات تفرض عليها ان تملك قدر معقول من القدرة العسكرية ما يؤهلها لكي تحقق هذه الغاية.

ورغم أهمية عامل القوة العسكرية لاي دولة عربية، إلا أن متطلبات الأمن القومي تنظر إلى عامل القوة العسكرية بمعدله الإجمالي الشامل، أي بمجموع ما لدى الدول العربية من قوات عسكرية، وبمختلف صنوفها القتالية، وبما يؤمن أمن الأقطار العربية إذا ما تعرضت لعدوان خارجي، أو إذا كان مصدر التهديد متأتي من مصادر داخلية. وعلى هذا فلو أخذنا ما تملكه الدول العربية مجتمعة من قوات وأسلحة ومعدات عسكرية فسنجدها لا تقل أهمية عن بقية الدول المتقدمة في هذا المجال.

فالدول العربية لو اجتمعت حسب تقرير (جلوبال فاير باور الأمريكي، المتخصص في الدراسات المتعلقة بالقوات المسلحة، 21/ 2/ 2021) فسيكون الجيش العربي المفترض أكبر جيش عرفه التاريخ على الإطلاق من حيث العدد، حيث سيصل عدد أفراده إلى ما يقارب 2 مليون و800 ألف مقاتل ما يعني أنه سيتجاوز عدد أفراد الجيش الصيني الأكبر حالياً والبالغ 2.3 مليون جندي. ومن حيث المعدات الحربية فعدد الطائرات العسكرية للدول العربية مجتمعة يتجاوز حاجز 5 الاف طائرة مقاتلة، وهذا يجعل العرب في المركز الثاني خلف الولايات المتحدة التي تملك 14 ألف طائرة، وأما عدد القطع البحرية فيبلغ قرابة 1680 سفينة حربية، وما يقارب 28 فرقاطة و10 غواصات حربية. وهذا سيضعها بصدارة جيوش العالم من حيث قوة السلاح البحري، كذلك من حيث مجموع عدد الدبابات التي تقدر بـ 18 ألف دبابة والذي يضعها بصدارة جيوش العالم وخلفها روسيا التي تملك 15 ألف دبابة، ويملك هذا الجيش ما يقارب 37 ألف مركبة مدرعة و3 آلاف راجمة صواريخ. وعن الميزانية الحربية للجيش العربي الموحد فالرقم سيقترب من 123 مليار دولار وهو يضع الجيش العربي في المركز الثالث بعد أمريكيا والصين، وبالنظر إلى هذه الأرقام قد لا تكون دولة العرب (المفترضة) هي الأقوى في العالم، فاقتصادياً وعسكرياً ما زالت دولاً كالولايات المتحدة تتفوق على العرب حتى بعد أن يجتمعوا لكن على الأقل سيكون للعرب قوة لا يستهان بها (جلوبال فاير باور الأمريكي، المتخصص في الدراسات المتعلقة بالقوات المسلحة، 21/ 2/ 2021).

وإذا افترضنا أن الجيوش العربية توحدت. لكن صعوبة تصور المشهد الوحدوي لا يمنع أن يكون هناك حد أدنى من التنسيق في السياسات العسكرية بين الدول العربية وفق ما تقتضيه معاهدة الدفاع المشترك في إطار الجامعة العربية. كما ان الوضع الاقتصادي والعسكري قابل للتطور في حال كان للعرب دولة واحدة قادرة على استغلال مواردها وتوظيفها لخدمة مشروع واحد.

خامساً: العامل السياسي

تفترض نظرية الأمن القومي العربي أن تكون هناك إرادة سياسية عربية موحدة، تتمثل بوجود قرار سياسي موحد، يعبر عن إرادة سياسية موحدة، تحقيقاً لأهداف متفق عليها لصالح الدول العربية مجتمعة. وعلى الرغم من الصعوبة البالغة لتحقيق مثل هذا المطلب نظراً لتعدد الأنظمة السياسية العربية. إلا أن هذا العامل لا ينفي، على الأقل، توفير الحد الأدنى من التضامن العربي المشترك في العمل السياسي، سواء في إطار جامعة الدول العربية، أو في إطار مؤسسة القمة والمؤتمرات العربية. ومع ذلك، فإن هذا المطلب لم يتحقق، بالرغم من إشارة المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية إلى أن الغرض من الجامعة، هو تنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها (المادة (2) ميثاق جامعة الدول العربية).

إن المادة الثانية من الميثاق تستوجب توحيد مواقف الدول العربية في المحافل الدولية، بحيث يبدو الموقف العربي، موقفاً موحداً، تصدره مؤسسة جامعة للعرب، تتحدث باسمهم جميعاً، وليس كما هو عليه الحال الآن، دول متعددة لكل منها سياساتها الخارجية المختلفة عن بقية الدول العربية.

وعلى الرغم من أن الجامعة العربية تعمل بصورة موحدة، حيث أن هناك مجموعة تعرف بالمجموعة العربية، تتشاور فيما بينها وتقدم المشاريع والطلبات باسمها، إلا أنها تعدّ من أضعف المجموعات الأخرى في دول العالم. فعندما تمت مناقشة إلغاء قرار الجمعية العامة المُتخذ عام 1974م باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال التمييز العنصري، كانت بعض الدول العربية قد صوتت إلى جانب إلغاء القرار. وأخرى لم تصوت، بينما عارضت إلغاءه بعض الدول العربية، وهي سابقة يمكن أن يقاس عليها للدلالة على عدم التنسيق السياسي في قضية نص عليها بروتوكول الإسكندرية وميثاق الجامعة العربية (الفتلاوي، 2013: 262).

كما أن هناك عامل خارجي يؤثر على العامل السياسي يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية وموقفها من الوحدة العربية، فقد حاربت الولايات المتحدة الأمريكية قيام دولة عربية موحدة منذ نشوء الجامعة العربية وحتى يومنا هذا، وحالت دون قيام تضامن عربي حقيقي، وحاربت مشاريع عبد الناصر الوحدوية، وساهمت في تجزئة البلدان العربية من خلال تبني مشاريع تقسيم الوطن العربي وتفتيته للحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية، وحفظ أمن إسرائيل.

وقد تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية مشاريع عدة تهدف إلى تقسيم الوطن العربي، منها مشروع برنارد لويس الذي طرحه عام 1980م ودعا فيه إلى تقسيم الدول العربية والإسلامية إلى مجموعة من الكونتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية. ومشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2003م، ثم مشروع الشرق الأوسط الجديد، وكلها تهدف إلى دمج إسرائيل ضمن المنطقة العربية، والتخلص من مسمى الوطن العربي الكبير (عبدالله، 2014: 21).

إذن فإن فكرة تقسيم الوطن العربي تحتل مكانة مركزية في البيت الأبيض والبنتاغون ومراكز صنع القرار الأمريكي. لذلك لن تصل الدول العربية إلى وحدة القرار السياسي الذي تقتضيه نظرية الأمن القومي العربي مادامت السياسة الأمريكية تقف بوجه المشروع الوحدوي العربي.

الفصل الثالث

البنية المؤسسية للأمن القومي العربي

منذ أن بدأت الدول العربية بالحصول على استقلالها في بدايات القرن العشرين، بدأت بالسعي لإقامة كيان سياسي مشترك يجمع تلك الدول التي جزئها الإستعمار الأوروبي وحوّل نضالها إلى نضال قطري ضيق، وبدأت هذه الدول تحت ضغط الرأي العام العربي، تبحث عن صياغة مؤسسية للعمل العربي المشترك، تستطيع من خلالها إيجاد مؤسسات وأبنية تساعدها على إقامة الدولة العربية الموحدة.

توصلت الدول العربية وبتدخل بريطاني بعد مباحثات ومناقشات مطولة إلى إنشاء جامعة الدول العربية لينبثق عنها عدد من المؤسسات التي كان يفترض ان تعنى بالعمل العربي المشترك، وكان على رأس تلك المؤسسات مؤسسة القمة العربية، لذلك سيركز المبحث الأول من هذا الفصل على مؤسسة الجامعة العربية من حيث ظروف نشأتها وأهدافها، وتحليل لبعض مواد ميثاقها، كما سيعالج المبحث الثاني مؤسسة القمة العربية للتعرف على أهميتها وسبب ظهورها وخصائصها ودورها كجهاز من أجهزة الجامعة العربية.

المبحث الأول
جامعة الدول العربية

تمثل الجامعة العربية، من حيث ظروف نشأتها وولادتها، البنية المؤسسية البديلة للطموح العربي في إقامة الدولة العربية الموحدة وفق رؤية منهجية، وفي إطار قومي عروبي. وهي الفكرة الواعدة التي حملتها بعض الجمعيات العربية والتيارات الفكرية والنخب الثقافية منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، والتي كانت تدعو إلى يقظة العرب واتحادهم والمطالبة بحقوقهم القومية حيث كانت الجماهير العربية وعلى امتداد الوطن العربي تروم إلى مشروع وحدوي جامع لها ويلبي طموحاتها في التحرر والاستقلال والاندماج القومي. وكان الاعتقاد ان جامعة الدول العربية قادرة على انجاز هذه الوظيفة.

في هذا المناخ الفكري المشحون بالعواطف القومية والمشاعر الوطنية تهيأت الظروف لاندلاع الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف الحسين بن علي في 1916/6/10 معلنة أن هدفها تحرير العرب ونيل استقلالهم وتحقيق وحدتهم. وانضم معظم المثقفين في البلاد العربية إلى الثورة أو أعلنوا تأييدهم لها. وانتعشت آمالهم بما أصدره الحلفاء من بيانات في أثناء الحرب العالمية الثانية لكسب العرب إلى جانبهم (محافظة، 1983: 33).

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها نكث الحلفاء بوعودهم وساد منطق القوة وفُرض الإحتلال والإنتداب على العرب وجزئت بلادهم، فاندلعت في الوطن العربي العديد من الثورات المضادة للسياسات الاستعمارية منها ثورة عام 1919م في مصر وفي سوريا عامي 1919–1920م مطالبة بالإستقلال، إلا أن شدة الهجمة الاستعمارية أخمدتها جميعاً (محافظة، 1983: 33).

وسرعان ما انفجرت في عقد الثلاثينات من القرن العشرين الاتجاهات الوحدوية لتأخذ مكانها في الحركة السياسية العربية على أنها رد فعل ضد الاتجاهات القطرية الضيقة، وتعبيراً عن تطلعات الجماهير العربية نحو الوحدة، فصاغ بعض القوميين ميثاقاً عربياً أكد على وحدة الوطن العربي. وقد صيغ هذا الميثاق في المؤتمر الذي عقده هؤلاء القوميون العرب في آسيا على هامش المؤتمر الإسلامي الأول الذي دعا إليه مفتي فلسطين أمين الحسيني بهدف إثارة اهتمام الرأي العام الإسلامي بقضية فلسطين في مدينة القدس عام1931 (عبدالكريم، 2018: 32).

ولكن هذه الاتجاهات الوحدوية اصطدمت بالسياسة البريطانية التي رأت في القومية العربية خطراً على مصالحها في المنطقة. فدعمت الاتجاه القطري على حساب التوجهات القومية، ولكنها في الوقت نفسه تجنبت إظهار عدم توافقها مع فكرة الوحدة العربية ما دامت مجرد حلم أو مثلاً أعلى من المُتعذّر تحقيقه، وقد وجدت فرصتها لتحقيق أهدافها من خلال حلفائها في المنطقة (محافظة، 1983: 37).

إلا أن مقاومة الشعوب العربية للإستعمار الأجنبي لم تهدأ، فشهد العراق وسورية والمغرب ومصر انتفاضات وثورات للتخلص من السيطرة الإستعمارية. وكانت نتيجة ذلك استقلال بعض هذه البلدان، كاستقلال مصر عام 1922، والعراق عام 1932، وجاء مع هذه المقاومة يقظة الدعوة للوحدة العربية، وكانت هذه الدعوة ترمي إلى توحيد الدول العربية بهدف التخلص النهائي من السيطرة والتبعية الإستعمارية (شهاب،1979: 6).

أما على الصعيد الدولي، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ونتيجة انحياز العرب إلى جانب الحلفاء ضد دول المحور، قررت بريطانيا تشجيع أي عمل اتحادي يضمن زيادة نفوذها وتعميقه في الوطن العربي، فجاء تصريح وزير الخارجية البريطاني آنذاك (انتونى ايدن) في 1941/5/29 أمام

مجلس العموم البريطاني بأن: " العالم العربي خطا خطوات عظيمة إلى الأمام منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وأن كثيراً من المفكرين العرب يرغبون في أن تحقق الشعوب العربية درجة من التقارب أكبر مما هو متحقق الآن، وهم من أجل تحقيق هذا يعوّلون على مساعدتنا، وأن مثل هذا النداء الصادر من أصدقائنا لا يمكن أن يظل بلا استجابة. وأنه ليبدو لي من الطبيعي، ومن العدل، أن تُدعم العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلاد العربية، لذا سنقوم بتقديم المعونة الكاملة لأي خطة تتمتع بالتأييد التام " (عرفة، 1993: 171).

وبعد تصريح آيدن قادت مصر سلسلة من المشاورات الثنائية والمتعددة، أسفرت عن وجود اتجاهين مختلفين حول شكل الوحدة العربية المطلوب تحقيقها؛ فالإتجاه الأول تبنته سوريا، والتي دعت فيه إلى: الوحدة الفيدرالية أو الكونفدرالية بين الأقطار العربية. في حين أكتفى الاتجاه الثاني بالدعوة إلى: شكل يسمح بتعاون وثيق بين الأقطار العربية، ويحافظ على سيادتها واستقلالها، وهذا ما فضلته بقية الدول العربية، (الأردن، العراق، السعودية، مصر، لبنان، واليمن) (محافظة، 1983: 44).

في هذا المناخ الدولي والعربي، وجه رئيس الوزراء المصري آنذاك مصطفى النحاس في 1944/7/12 الدعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية في تلك الفترة وهي: مصر، العراق، سوريا، لبنان، شرق الأردن، اليمن والسعودية، لإرسال مندوبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي ستتولى صياغة المشروعات المتعلقة بتحقيق الوحدة العربية، فاجتمعت اللجنة التحضيرية في الإسكندرية وبحضور مندوبي الدول المذكورة، وخرجوا باقتراح إنشاء منظمة إقليمية، تقوم على أساس الالتزام بخط سياسي قومي عربي. ومثّل بروتوكول الإسكندرية الوثيقة الرئيسية التي وُضع على أساسها ميثاق هذه الجامعة وتبين من المناقشات أن لدى الوفد

المصري مشروعاً متكاملاً عن الجامعة العربية وأن الدبلوماسيين والخبراء المصريين يتجهون في صيغهم نحو إنشاء منظمة إقليمية تقوم على أساس التعاون والتنسيق لا على أساس الالتزام بخط سياسي قومي عربي. وأُعطي لهذه المنظمة أسم الجامعة العربية لتكون مقبولة لدى الرأي العام العربي المتعطش للوحدة، ووقع رؤساء الوفود على الميثاق في1945/3/22، وأصبح الميثاق نافذ المفعول منذ 1945/5/11 (محافظة، 1983: 48).

وفي نهاية المطاف تم الإتفاق على أن يتضمن ميثاق الجامعة العربية النقاط التالية:

- توثيق الصلات بين الدول المشتركة، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها.
- صيانة سيادة واستقلال الدول الأعضاء.
- الإعتراف بالمساواة التامة بين الدول الأعضاء.
- الإعتراف لكل دولة بحق إبرام المعاهدات والاتفاقات مع غيرها من الدول العربية أو غير العربية بشرط ألا تتعارض مع أحكام ميثاق الجامعة.
- ليس هناك إلزام واضح لإتباع سياسة خارجية موحدة.
- عدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات والخلافات التي قد تنشب بين الدول الأعضاء وتشمل القوة فرض القيود الإقتصادية أو حشد الجيوش على الحدود.
- يقوم مجلس الجامعة بالوساطة بين الدول الأعضاء بناء على طلبها.
- إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، فللدولة المعتدى عليها ان تطلب دعوة المجلس للإنعقاد.
- ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة (محافظة، 1983: 48).

وعند محاولة استجلاء الإشارات التي وردت في الميثاق بما يتعلق بالأمن القومي العربي، فإن الدراسة تجد ان الميثاق لم يضع نصوصاً تُلزم الدول العربية بحماية الأمن القومي العربي، بل أن (الأمن القومي) كمصطلح لم يرد في نصوص الميثاق مطلقاً، وإنما كانت هناك إشارات ضمنية تؤشر إلى هذا المفهوم ظهرت من خلال المادة الثانية من الميثاق والتي أكدت على صيانة استقلال الدول الأعضاء. وهذا الإستقلال يتطلب من الجامعة العربية حماية الدول الأعضاء من أي اعتداء أجنبي سواء كان مجرد تدخل في الشؤون الداخلية أو بلغ درجة العدوان العسكري، والحفاظ على استقلال هذه الدول يتطلب عملاً جماعياً تقوده جامعة الدول العربية. كما ظهرت تلك الإشارات من خلال المادة الخامسة من الميثاق والتي أشارت إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية. فنشوب المنازعات بين الدول العربية تهدد الوحدة المنشودة بين الدول الأعضاء، بل قد تؤدي إلى تفككه. وحرص الجامعة على عدم نشوب النزاعات بين الدول الأعضاء يفضي بالتالي إلى الحفاظ على العمل العربي المشترك وتماسك الدول العربية ضمن إطار جامعة الدول العربية.

ثم توّجت هذه الإشارات بتضمين الميثاق المادة السادسة، والتي أشارت صراحة إلى حماية الأمن المشترك من خلال اتخاذ المجلس للتدابير اللازمة لدفع أي اعتداء يقع على دولة من دول الجامعة. الا أن هذا النص لم يشر إلى كيفية حفظ الأمن المشترك وما يرتبط به من وجوب العمل على تنسيق السياسات العسكرية للدول الأعضاء، وهو الأمر الذي تداركته فيما بعد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي لعام 1950، من خلال المادة الثانية، التي ألزمت الدول العربية بالدفاع الجماعي عن الأمن القومي العربي عندما اعتبرت ان كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة من الدول العربية هو اعتداء عليها جميعاً، يُلزمها ان تبادر إلى معونة الدولة المعتدى عليها بكافة الوسائل بما في ذلك استخدام القوة العسكرية عندما تتعرض لعدوان خارجي.

ومن هنا تجد الدراسة من خلال حالة الاستجلاء تلك أن الميثاق أورد إشارات ضمنية وأخرى صريحة تدعو إلى حماية الأمن القومي العربي، وان لم تسمه كمصطلح، ثم اوجب مبدأ الدفاع الجماعي العربي عندما أقر معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. الا أن هذه الإشارات وتلك النصوص لم ترى النور على أرض الواقع ولم تعدو أكثر من نصوص مكتوبة على الورق.

وإذا ما تم البحث في الدور الوظيفي للجامعة العربية فإننا نجد أنها عانت من الإخفاقات السياسية وذلك بعجزها عن لعب دور فاعل ونشط في الاحداث السياسية التي طرأت على المنطقة خلال ما يزيد عن نصف قرن. وإذا كانت الحالة الفلسطينية تمثل أكبر إخفاق سياسي لجامعة الدول العربية وأعضائها جميعاً. إلا أن الحالة الفلسطينية ليست الحالة الوحيدة التي تمثل الإخفاق السياسي لجامعة الدول العربية في التعامل مع قضايا الأمن المصيرية. حيث كانت الإرادة مسلوبة خلال الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988. وكذلك الاحتلال العراقي للكويت عام 1990 وما تبعه من انقسام وفرقة غير مسبوقين في العلاقات العربية – العربية، حتى حصول الغزو الأمريكي للعراق واحتلال أراضيه، دون وجه حق، عام 2003 (القاق، 2015: 38). وستأتي الدراسة على هذه الاحداث بشيء من التفصيل والتوضيح في الفصل الرابع.

وإذ ما أردنا البحث في الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الجامعة العربية لإنجازات ذات أهمية على أرض الواقع رغم اتخاذ القرارات المناسبة والمهمة، فإننا نجدها تعود لأسباب عدة كان من أهمها آلية اتخاذ القرارات وآلية تنفيذها. فنظام التصويت المعمول به في الميثاق يقوم على مبدأ الإجماع، والذي يتجسد أساساً في أحكام المادة السابعة، التي تنص على: "ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله. وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية". (المادة (7) ميثاق الجامعة العربية).

ويعكس هذا النظام، من ناحيتي النص والواقع، مشكلة مثلثة: ضلعها الأول: شرط الاجماع الذي يعطي لكل دولة، بغض النظر عن وزن تلك الدولة، حق الإعتراض على أي موضوع. وضلعها الثاني: أن القرارات المتخذة، حتى بالإجماع، يخضع تنفيذها للنظم الأساسية الدستورية والقانونية والتشريعية لكل دولة عضو مهما كانت أهمية الموضوع المنظور فيه، وضلعها الثالث: عدم التزام الأقطار بتنفيذ القرارات التي تتخذ بالإجماع (حماد، 2004: 178).

ومن هنا يمكن القول، ان التنظيم العربي القومي يتحرك حتى الآن في إطار ظاهرة التزمّت السيادي. فقرارات الجامعة تعتمد على قاعدة الإجماع في التصويت، كما أنها مشمولة بالنفاذ وفقاً للنظم الدستورية والتشريعية والقانونية في الدول الأعضاء. وبعد هذا وذاك، فإن التنفيذ بعد الإجماع وبعد التصديق مسألة فيها نظر (حماد، 2004: 178).

إن اعتماد قاعدة الإجماع أساساً للتصويت على القرارات المهمة داخل المنظمة، من شأنه أن يُبقي على إرادات الدول الأعضاء فيها ولا ينال شيئاً من سيادتها واستقلالها. وفي مقابل ذلك فإنه يحول دون تكوّن إرادة جماعية واحدة وفعالة خاصة بالمنظمة، من شأنها أن تمكنها من الاضطلاع بالوظائف والمهام الموكلة إليها، والسير قدماً بأعضائها لتحقيق مصالحهم وأهدافهم المشتركة. وهذا بالضبط ما تعانيه جامعة الدول العربية، حيث أصبحت مجرد هيئة تمثيلية للدول الأعضاء ليس لها سلطة إلا تلك التي تمنحها إياها الدول الأعضاء (الراهب، 2014: 88).

كما أن قاعدة الاجماع مثلت مصدر ضعف لأنها فرضت على النظام العربي، ممثلاً في الجامعة العربية، قدراً كبيراً من الجمود والشكلية. فهي في واقع الأمر قد أعطت حق الاعتراض لكل دولة عربية، ولم تتمكن الجامعة من العمل إلا في المجالات التي يتحقق فيها هذا الإجماع ومنعها من دخول مجالات جديدة، أو ممارسة أنشطة مستحدثة إلا بالقدر الذي يتحقق فيه رضاء كل الدول

العربية، أو على الأقل، الدول العربية الرئيسية التي تستطيع الإقناع والتأثير على بقية الأعضاء. مما دفعها إلى تغليب الدبلوماسية على حساب القانون في فض المنازعات وتسويتها فأصبحت الجامعة العربية بذلك مؤسسة دبلوماسية، تفتقر إلى قوة الضغط الضرورية لحل الأزمات الدامية في المنطقة (عبدالكريم، 2014: 85).

أما فيما يتعلق بالدور الإقتصادي للجامعة العربية، فقد بدأ الحديث عن التعاون الإقتصادي العربي منذ إنشاء جامعة الدول العربية. حيث بدأت مسيرة العمل الإقتصادي العربي المشترك بصدور عدد من المواثيق واتفاقيات التعاون الإقتصادي والأمني والإجتماعي بهدف التعاون والتكامل الإقتصاديين من خلال التجارة البينية والمعونات والإستثمار والقطاعات الإنتاجية والعمالية (القاق، 2015: 56).

ومن الجدير ذكره، أن الجانب الإقتصادي في الميثاق لم يحظ بما حظي به الجانب السياسي. بل إن الميثاق لم يتجاوز فكرة تعزيز التعاون، دون أن يشير إلى أسلوب هذا التعاون أو أنماطه أو صيغه، ويحيل ذلك إلى الإرتباطات الإقتصادية لبعض الدول العربية حينذاك مع بريطانيا وفرنسا، ولوجود بعض التجارب التكاملية بين الدول العربية. فضلاً عن أن الميثاق جاء في خضم مرحلة سياسية كانت تطبعها العلاقات مع القوى المستعمرة، التي كانت تحمل توتراً ومهادنة. كما أن الميثاق جاء أيضاً في مرحلة لم يرسّخ فيها استقلال الدول العربية، وهذا يعني أن يبقى كل شيء ثانوياً أمام محاولات حسم تلك المسائل السياسية الحيوية (حماد، 2004: 47).

وقد انعكس ذلك كله في تواضع الأهداف الاقتصادية وعموميتها وهشاشتها في الوثيقتين الدستوريتين المنشئتين للجامعة. فقد وردت الإشارة إلى التعاون في الميدانين الاقتصادي والثقافي في القرار الثاني لبروتوكول الإسكندرية، أما في الميثاق فقد عالجت المادتان الثانية والرابعة الجوانب

الاقتصادية (زلزلة، 1983: 213)، فنصت المادة الثانية على: "أن الغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها. وكذلك من أغراضها: تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك: التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة " (المادة 2، ميثاق جامعة الدول العربية)، وتنص المادة الرابعة على: "تأليف لجنة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية تتولى وضع قواعد التعاون ومداه وصوغها في شكل مشاريع اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة" (المادة 4، ميثاق جامعة الدول العربية).

وسارت حركة العمل العربي المشترك في الإتجاهين السياسي والإقتصادي في حدها الأدنى، ثم جاءت حرب 1948 مع العدو الصهيوني فكانت الإمتحان الأول الذي كشف عجز الجامعة وإمكاناتها المحدودة والتفاوت بين الطموح والقدرة، وكانت الحرب أول تجربة خاضتها الجامعة لاختيار فاعليتها وجدواها. وقد أثار إخفاقها ردود فعل سلبية، مما دعا الحكومات إلى محاولة إخفاء الفشل بالتجاوب مع بعض الطموحات الشعبية وتطوير أهداف العمل المشترك في ميدان الأمن القومي والاقتصادي. فكان إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي عام 1950، مؤشراً على الربط بين هذين الهدفين باعتبارهما وجهين لعملة واحدة. وقد اختارت الدول العربية عقد معاهدة مستقلة لهذا الغرض بدلاً من تعديل الميثاق لخلق هياكل جديدة وابتداع أساليب متقدمة للعمل المشترك في الميدانين العسكري والاقتصادي (زلزلة، 1983: 214). وقد أعطت المادة الثانية من المعاهدة للدول العربية أو بعضها الحق في المبادرة باتخاذ تدابير بما في ذلك القوة المسلحة لقمع العدوان الذي تتعرض له

إحدى الدول العربية، ويكون التصويت بأغلبية الثلثين، وتكون القرارات ملزمة للجميع وحددت المعاهدة التدابير اللازم اتخاذها لرد العدوان ونصت (المادة 10) من هذه الإتفاقية على ضرورة التزام الدول الأعضاء بألا تبرم أي اتفاق دولي يتناقض مع هذه الإتفاقية، وألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أهداف هذه الإتفاقية (هلال، 1983: 83).

وقد تضمنت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، ولأول مرة، عدداً من المبادئ المهمة التي تتعرض بشكل مباشر للأمن القومي العربي. وكان من أبرزها اعتبار أي اعتداء مسلح يقع على أي دولة عربية اعتداء على كل الدول العربية المتعاقدة، وعليها أن تبادر ، إعمالاً لحق الدفاع الشرعي، إلى تقديم العون للدولة المعتدى عليها، مستخدمة في ذلك كل الوسائل بما في ذلك القوة المسلحة. ولعل أبرز الإيجابيات التي طرحتها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي أنها كانت أول خطوة عملية وجدية فتحت الطريق نحو التعاون العسكري الحقيقي والعمل العربي المشترك من أجل تقديم العون لأي دولة عربية يعتدى عليها، كما تضمنت عدة اليات عسكرية لدفع العمل والتعاون العسكري على مستوى الجامعة العربية (القاق، 2015: 171).

وقد تخلت الدول العربية لأول مرة عن مبدأ الإجماع لتقر فكرة الالتزام الجماعي بأكثرية الثلثين في الميدان العسكري (المادة السادسة، معاهدة الدفاع العربي والتعاون الإقتصادي)، كما أقرت انشاء مجلس الدفاع المشترك واللجان الملحقة به، واللجنة العسكرية الدائمة، فضلاً عن إنشاء المجلس الاقتصادي ليتولى مهمة تقديم الإقتراحات إلى حكومات الدول لتحقيق أهداف المادة السابعة من المعاهدة (زلزلة،1983: 214) التي تنص على: "إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، وتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها، واستثمار مرافقها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها

الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف" (المادة (7) معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي).

ويلاحظ أن المعاهدة قد فصّلت ميادين التعاون ولكنها لم تُشر إلى هدف التكامل أو الترابط بين الإقتصادات العربية أو هدف التحرر الإقتصادي، ولم تحدد وسائل تحقيق الأهداف المتواضعة الواردة في المادة السابعة (الراهب،2014: 192).

ويتضح من أحكام المعاهدة، أن المجلس يملك صلاحية تقديم الإقتراحات دون حق اتخاذ القرارات، كما أنه محكوم بقاعدة التصويت المُطبقة في مجلس الجامعة، فلا تلتزم الدول إلا بما توافق عليه. ومع ذلك فقد أصبح هذا المجلس محور النشاطات الاقتصادية وتحمّل في الواقع مسؤولية معالجتها بدلاً من مجلس الجامعة واللجنة الاقتصادية الدائمة، وكانت علاقته بمجلس الجامعة علاقة تنظيمية بحتة (زلزلة، 1983: 215).

وقد نمت الرغبة لدى الدول الأعضاء بالجامعة بتنامي الروح القومية لدى الشعوب العربية، خلال حقبة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، أو ما كان يُعرف بحقبة القومية العربية. وبنظرة فاحصة، نجد أن الدعوة إلى التعاون أو الاندماج الاقتصادي ارتبطت في الأساس بدعوة سياسية قومية، حيث تستند هذه الدعوة إلى حقيقة أن الحدود السياسية هي خطوط وهمية صنيعة الدول الاستعمارية، وأن الواجب يقتضي إزالتها، وبالتالي فإن الدعوة إلى التكامل الإقتصادي في جوهرها دعوة للوحدة العربية، في حين أن الوحدة الأوروبية تعد مشروعاً فكرياً في أذهان مفكرين وفلاسفة قبل أن تتحول برغبة مشتركة لدى الجميع إلى مشروع سياسي تدعمه المؤسسات السياسية والإقتصادية ويتبلور تدريجيا إلى صورة واضحة من الإتحاد. وقد شهدت الجامعة في هذه الفترة إنشاء منظمات وهيئات ومجالس واتحادات انطلاقاً من مبدأ الوظيفية والتخصص، ونقلاً عن تجربة الأمم المتحدة،

فتم إنشاء المجلس الاقتصادي والإجتماعي بموجب المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي 1950، بين دول الجامعة العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال تنشيط حركة التجارة بين الدول العربية المشتركة، وزيادة الإستثمارات العربية البينية (القاق، 2015: 65 و57).

والجدير بالذكر أن حركة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء قد سارت شوطاً بالإتجاه الصحيح، غير أنها توقفت بالنهاية عند حواجز لم تستطع اختراقها، وهي حواجز الأسوار المانعة التي خلقتها كل من الدول الأعضاء وعززتها بمفاهيم محددة للسياسة والمصلحة بهدف حماية مصالحها الذاتية. فتوقفت عجلة التكامل بفعل الحيرة العربية ما بين المجتمع الشمولي والاقطاعيات القطرية والتي تبدو الآن وكأنها امتلكت الساحة، وتغلّب العامل القطري على المصلحة القومية. ورغم الأحاديث والتصريحات المتفائلة للقيادات الاقتصادية العربية في المنتديات العربية الرسمية حول العمل العربي الإقتصادي المشترك، ورغماً عما حرر من الإتفاقيات الإقتصادية، فإن مسيرة التنمية في البلدان العربية اتخذت الخط القطري، وكانت مخططات التنمية العربية متباعدة عن بعضها البعض، وتكرس واقع التجزئة وليس التكامل الإقتصادي. ولا تكمن المشكلة بعجز الجهود الإنمائية وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل في غياب الرابط بين أهداف التنمية القومية والمسار الوظيفي الذي يؤدي إلى بلوغها (الكعبي،2013: 78).

وفي الواقع فان الميثاق جاء صورة صادقة للواقع الرسمي العربي في نهاية الحرب العالمية الثانية. ولذلك كان قاصراً على إرضاء طموح الجماهير وتطلعاتها إلى الوحدة العربية وإلى حماية الأمن القومي العربي. ولكنه أرضى بريطانيا التي رأت في قيام الجامعة العربية خدمة لمصالحها في المنطقة وضمانة لها. وتوقعت من الجامعة أن تتحمل المسؤولية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية

بالتعاون معها. ورأت في هذه المؤسسة القومية وعاء تفرغ فيه شحنات الوطنية المصرية بخاصة والعربية عامة، والتي بدأت الظواهر تشير إلى وصولها إلى درجة خطيرة. فهي بمثابة صمام أمن لحصر الأماني الوطنية العربية، التي سعت بريطانيا إلى إحباطها لسنوات عديدة. وربما أرادت أن تكون الجامعة أداة لإحباط أي عمل عربي موحد يخدم المصالح العربية أو يهدد المصالح البريطانية (محافظة، 1983: 52).

أما بالنسبة لإنجازات الجامعة العربية خلال سبعة عقود ونيف، هي عمر هذه الجامعة، نجد أن سجل إنجازاتها يعاني من محدودية وتواضع شديدين. وربما يكون من الأنصاف هنا التذكير بأن جامعة الدول العربية في حد ذاتها ليست مسؤولة عن هذا التواضع بالإنجاز، كونها منظمة لا تمتلك إرادة فوق إرادة أعضائها، ومن ثم فإن تواضع سجل إنجازاتها لا يمكن أن يفسر إلا في ضوء تواضع التزام أولئك الأعضاء بالعمل العربي المشترك وغاياته. وما ذلك إلا لعدم وجود الإجماع العربي على إنجاح تجربة الجامعة. لذا فقد عجزت الجامعة العربية عن إيجاد سياسة واحدة، أو موحدة، أو حتى متقاربة، حول موضوعات متفق على أنها تُعرّض الأمن القومي العربي إلى تهديد واضح وصريح، أو أنها تُخلّ بالعلاقات العربية – العربية (القاق، 2015: 28).

وبناء على ما تقدّم، ترى الدراسة أن الجامعة العربية أُوجدت بفكرة بريطانية لإجهاض الفكرة الوحدوية العربية وخدمة لمصالحها في المنطقة، وتحت ضغط الرأي العام العربي الذي كان متعطشاً للوحدة، وبمباركة القيادات العربية للحفاظ على مواقعها كطبقة حاكمة فرضت نفسها على الشعب. فكان أن ولد كياناً سُمي "جامعة الدول العربية"، الا أن هذا الكيان أضحى حلبة لصراع إرادات ثلاث؛ قطرية، وقومية، ودولية، فصيغ الميثاق محاولاً التوفيق بين هذه الإرادات، فكان ميثاقاً لم يلبى الحد الأدنى من الأماني القومية، وكرّس منطق الدولة، والإستقلال، والسيادة إرضاءً للقيادات العربية،

واقتصر دور الجامعة على تنسيق الخطط وتنظيم العلاقات وتوثيق الصلات، وكلها جمل إنشائية غير ملزمة، ولا تنفذ قراراته إلا الدول التي توافق عليه، وليس من اللازم إتباع سياسة خارجية موحدة، وجاءت على أساس التوافق السياسي والرضاء العام ورغبة في إرضاء جميع الأطراف. وترى الدراسة أيضاً أن الجامعة العربية لم تفلح في معالجة الكثير من القضايا التي واجهت الأمة العربية، ولم تستطع إيجاد حل لأكثر القضايا تهديداً للأمن القومي العربي، وهي قضية النزاعات الحدودية بين الدول العربية التي ظلت سبباً في اشتعال الحروب العربية – العربية بين الحين والآخر، وبقيت هذه القضية عالقة منذ قيام الجامعة العربية عام 1945 وحتى يومنا هذا، حتى أدت بالنهاية إلى انهيار أحد أعمدة نظرية الأمن القومي العربي باستقدام قوات أجنبية للدفاع عن الأرض العربية أثناء الاجتياح العراقي للكويت في عام 1990، مما قاد بالنهاية إلى الإحتلال الأمريكي للعراق بتواطئ عربي عام 2003.

وهكذا عجزت الجامعة العربية عن توحيد العرب سياسياً وإقتصادياً، وظلّ العمل العربي المشترك السياسي والإقتصادي في حدّه الأدنى، مما انعكس سلباً على حال الأمة العربية من الناحيتين السياسية والإقتصادية، وتعتبر إنجازات الجامعة مع عمرها الذي تجاوز السبعين عاماً إنجازات لا تذكر إذا ما قورنت بإنجازات المنظمات الأخرى التي جاءت بعدها.

المبحث الثاني
مؤسسة القمة العربية

تعتبر القمم العربية التي تعقد على مستوى الملوك والزعماء والرؤساء العرب، هي المؤسسة السياسية الأولى التي تتخذ القرارات، باعتبارها تضم صانعي القرار في الأنظمة السياسية العربية. وقد بدأ عقد مثل هذه الاجتماعات مع بداية انطلاق الجامعة العربية عام 1945، وكانت تعقد بطلب من بعض الدول العربية عند الحاجة لذا فإنها لم تأخذ في البداية الصفة الدورية سنوياً، وقد عُقد أول اجتماع في عام 1946 في مدينة أنشاص بالإسكندرية بطلب من الملك فاروق (ملك مصر) لاتخاذ موقف عربي موحد من القضية الفلسطينية، ثم صارت هذه الإجتماعات تأخذ صفة الإنعقاد السنوي منذ عام 2000، وحسب الترتيب الأبجدي للدول العربية. وقد جاءت فكرة لقاءات القمم العربية أو ما أُطلق عليه "دبلوماسية القمة" كوسيلة دبلوماسية لمواجهة التحديات والمخاطر الخارجية التي تواجه الدول العربية ولبحث الشؤون التي تهم العالم العربي من محيطه إلى خليجه، أو لحل الخلافات بين الدول العربية نفسها، حيث أن لقاء الزعماء بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة.

إن دبلوماسية القمة بصيغتها المؤسسية ليست بدعة مستحدثة في النطاق العربي وإنما هي ظاهرة دولية عامة أصبحت مألوفة في الوقت الحاضر، ولعلّ ما يسَّر هذا النمط من الدبلوماسية وساهم في إنشائها هو تطور الاتصالات والمواصلات، ما ساعد في اختصار عمليات التفويض والمفاوضة، فأصبح الرؤساء يباشرون عمليات التفاوض بأنفسهم ويتخذون القرارات اللازمة بشأنها في الوقت نفسه، كما أنها نوع من الدبلوماسية التي تعبر عن أهمية القضايا والموضوعات المتفاوض بشأنها والتي تنحصر في الغالب في المسائل الموصوفة بالخطورة (الحديثي، 2001: 155).

والملاحظ، أن رؤساء الدول والحكومات ليسوا دبلوماسيين بالمعنى التقليدي، بل هم رجال سياسة، كما أن الحيز الزمني لاجتماعاتهم ضيق جداً، وأحياناً فإنهم يُصدرون قرارات أو يتخذون مواقف سياسية فورية نتيجة للاجتماع، ولكن الدور الذي يقومون به يتضمن أيضاً جانباً من العمل الدبلوماسي. وقد تكون هذه الاجتماعات أو المؤتمرات ثنائية أو جماعية، كما يمكن أن يلحق بها اجتماعات رؤساء الحكومات وقد تسبقها اجتماعات الوزراء المختصين وخاصة وزراء الخارجية بقصد التهيئة لها، ولعل هذه هي القاعدة في مؤتمرات القمة. والمؤتمرات تعد من أقصر الطرق للوصول إلى التفاهم، فمن خلال اللقاءات المباشرة التي تتم في إطار المؤتمرات يمكن أن تعالج المسائل العالقة بصورة أفضل من الطرق الأخرى، إذ ينظر إلى دبلوماسية القمة على أنها أعلى درجات ممارسة الدبلوماسية (الروابدة، 1996: 14).

وتعتبر مؤتمرات القمة دليل على تصاعد العمل الدبلوماسي ليصبح من شؤون رؤساء الدول، وليصبح دور وزراء الخارجية والسفراء لا يقتصر على المشاركة الرسمية فقط، إنما ممارسة الدور التنفيذي لما يتخذ من قرارات، ومن مزايا هذه المؤتمرات أنها تقوّي الروابط الشخصية والمباشرة بين رؤساء الدول، وأنها قد تحل المشكلات العليا التي قد لا يستطيع الدبلوماسيون القيام بها، وأن عصر السرعة الذي نعيش فيه يقتضي سرعة بت الأمور مباشرة بين الرؤساء. ولكن يعاب على هذه المؤتمرات أنها غالباً لا تأتي بنتيجة، وفي هذه الحالة يكون إخفاقها صدمة للرأي العام ومدعاة للتشاؤم؛ ولذلك فقد تلجأ البيانات الختامية المدبلجة إلى إخفاء حقيقة الإخفاق والتمويه على الرأي العام، كما أنها أحياناً تخلط بين العمل السياسي والعمل الدبلوماسي (شكري، 1981: 3).

هذا وقد تعبّر مؤتمرات القمة عن منحى استبدادي بوصفها صدى لتركيز السلطة في شخص رئيس الدولة بحيث لا يكتفي بتفرده في اتخاذ القرارات فحسب وإنما أصبح يتولى صناعتها أيضاً، بل

وفي إدارة عملية التفاوض بنفسه. وهي في كل الأحوال دبلوماسية تتصف بالسرعة والفاعلية واختصار مراحل التفاوض وتضفي على القرارات المتخذة مزيداً من الإحترام بحيث يكون نصيبها من التطبيق والتنفيذ والإلتزام أوفر حظاً من تلك القرارات المتخذة على مستوى أدنى (الحديثي،2001: 155).

إن ميثاق جامعة الدول العربية لم يتحدث عن القمة العربية كمؤسسة مستقلة كما هي اليوم أو كجهاز رسمي من أجهزة الجامعة العربية، ولكنه أوجد شيء أساسي اسمه مجلس الجامعة دون أن يحدد مستوى تمثيل الدول الأعضاء في هذا المجلس، وبالتالي المعتاد أن ينعقد المجلس على مستوى ممثلي الدول لدى الجامعة العربية وعادة ما يكون الحضور على مستوى ممثلي الدول الأعضاء المعتمدين لدى جامعة الدول العربية في مقرها في القاهرة، لكن هذا لم يمنع من انعقاد مؤتمرات قمة عند الضرورة، إذا طلبت دولة عربية ذلك، بصرف النظر عما إذا كان هناك ذكر لمؤتمرات القمة في الميثاق أم لا، فإذا وافقت أغلبية الدول الأعضاء على الحضور والمشاركة في مؤتمر القمة من الطبيعي أن ينعقد المؤتمر، وهو ما حدث بالفعل في أكثر من مناسبة ولأسباب مختلفة (نافعة، 2008: 1).

وهذا يعني أن ميثاق جامعة الدول العربية الصادر عام 1945، لم يشر إلى مؤتمرات القمة العربية كجزء من الهيكل التنظيمي للجامعة، ولم ينص على ضرورة انعقاد أي من الاجتماعات أو المؤتمرات العاملة تحت مظلتها على مستوى القمة. في الوقت الذي جاءت مواثيق بعض المنظمات الدولية كميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية على سبيل المثال ينصان صراحة على أن يشكل مؤتمر ملوك ورؤساء الدول الأعضاء فيها الهيئة العليا للمنظمة، أما في ميثاق جامعة الدول العربية، فليس هناك مثل هذا النص (الحديثي، 2001: 151).

وقد بدأ عقد مؤتمرات القمة العربية مع بدايات العمل العربي المشترك، حيث عقد أول مؤتمر للقمة العربية في انشاص في الإسكندرية عام 1946، أي بعد إنشاء جامعة الدول العربية بعام واحد، لمناقشة تطورات الوضع على الأرض الفلسطينية. ولم تكن هذه المناسبة الوحيدة لانعقاد مثل هذه المؤتمرات حيث كانت هناك مناسبات أخرى أو أزمات أخرى رأت بعض الدول العربية أن تدعو لمؤتمر قمة لاتخاذ موقف بشأنها، وهو ما حدث مرة ثانية في قمة بيروت عام 1956، لمناصرة مصر ضد العدوان الثلاثي عليها، وتأييد جهاد الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي (الحديثي، 2001: 151).

إذن عُقد مؤتمر ثانٍ للقمة في عام 1956، لكن بعد ذلك تعيّن الانتظار حتى عام 1964 كي تأخذ مؤتمرات القمة زخماً جديداً ومختلفاً. ففي ذلك العام بدأ الرئيس جمال عبد الناصر يدعو لمؤتمرات قمة، بمناسبة قيام إسرائيل بمحاولة الاستيلاء على مياه نهر الأردن وكانت هناك إرادة عربية مشتركة في منع إسرائيل من الاستفادة من هذه المياه وتحويل مجرى نهر الأردن (نافعة، 2008: 1).

وظلت مؤتمرات القمة تُعقد بناءً على الطلب وفي الحالات الطارئة حتى عام 1964 الذي شكل منعطفاً جديداً نحو مؤتمرات القمة لأن فكرة انعقاد قمم دورية بدأت منذ ذلك التاريخ، كما أن هذه القمة نفسها أظهرت واقعية أكبر تجاه إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المؤتمرات وذلك بتبنيها آلية لمتابعة قرارات القمة، تمثلت في إنشاء لجنة لهذا الهدف تجتمع مرة كل أربعة أشهر على مستوى رؤساء الوزارات، أو نواب الرؤساء (مركز الخليج، 2004: 10). وفي كل مرة يُعقد مؤتمر للقمة منذ ذلك التاريخ، كان يتضمن قراراً يؤكد على أهمية انعقاد القمة بشكل دوري ويتخذ قراراً بانعقادها في العام التالي. وكانت هناك رغبة جماعية في أن تجتمع القمة دورياً مرة واحدة على الأقل كل عام،

ومع ذلك ورغم تكرار انعقاد مؤتمرات القمة بشكل أكثر كثافة منذ ذلك الحين إلا أنها لم تنتظم في معظم الأحيان، فبينما كانت تُعقد دورات استثنائية أحياناً مرتين في العام الواحد كما حدث في العام 1964 وفي العام 1990 كانت تمضي سنوات4 أو5 أو6 أو7 دون أن تتمكن أي قمة من الانعقاد (نافعة، 2008: 1).

وظل الأمر كذلك حتى مؤتمر القمة غير العادي الذي عُقد في القاهرة في عام 2000. حيث أقر ملحقاً خاصاً ضمن ميثاق الجامعة حول الإنعقاد الدوري المنتظم لمجلس الجامعة على مستوى القمة بصفته أعلى سلطة فيها، فأصبح المجلس يجتمع بشكل منتظم، في دورة عادية، وفي كل عام، في شهر آذار اعتباراً من العام 2001، واعتبر القادة العرب هذا الملحق جزءً مكملاً لميثاق الجامعة، وأن قرارات المجلس على مستوى القمة تصدر بتوافق الآراء، وهي مُلزمة لجميع الأجهزة الأخرى في الجامعة (المجذوب، 2001 :46).

وحددت المادة الثانية من الملحق مهام المجلس على مستوى القمة بالنظر في القضايا المتعلقة باستراتيجيات الأمن القومي العربي بكافة جوانبه، وتنسيق السياسات العليا للدول العربية تجاه القضايا ذات الأهمية الإقليمية والدولية، وعلى وجه الخصوص النظر في التوصيات والتقارير والمشاريع المشتركة التي يرفعها إليه مجلس جامعة الدول العربية. على مستوى وزراء الخارجية وتعيين الأمين العام، وتعديل ميثاق جامعة الدول العربية فالملحق كرّس مؤتمر القمة العربية مؤسسة على رأس الجامعة وأصبح مجلس الجامعة وفقاً للمادة الأولى من الملحق، ينعقد على ثلاث مستويات: مستوى الملوك والرؤساء والأمراء في الدول العربية أو من يمثلهم على مستوى القمة، ومستوى وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم، ومستوى المندوبين الدائمين (المجذوب، 2001: 46)

وهكذا أصبح مجلس الجامعة ينعقد مرتين سنويا على مستوى وزراء الخارجية، مرة في شهر أيلول، وأخرى في شهر آذار قبل القمة للتحضير لها، ومرة واحدة على مستوى القمة في شهر آذار تحديداً من كل عام. هذا بالنسبة للدورات العادية، لكن يمكن للمجلس أن يعقد دورات استثنائية على أي مستوى، بما في ذلك القمة، إذا كانت هناك ضرورة تستدعي ذلك (نافعة، 2008: 2).

إذن، فمؤتمر القمّة العربية لم يكرّس وجوده القانوني، كمؤسسة داخل هيكلية الجامعة، إلاّ بإضافة ملحق إلى ميثاق الجامعة حول الإنعقاد السنوي المنتظم للمجلس على مستوى القمة وبهذا أصبحت مؤتمرات القمّة تمثّل السمة الأساسية للدبلوماسية المعاصرة، وهي مخوّلة ومؤهّلة للقيام بدور مهمّ في تسوية المنازعات ومعالجة الأزمات ويتفق الكثيرون على اعتبار مؤتمرات القمّة العربية تجربة موفّقة من تجارب العمل العربي المشترك والتي تهدف إلى اتخاذ موقف جماعي لمواجهة مشكلة أو حلّ خلاف (المجذوب، 2001: 48 و49).

وقد لجأ العرب إلى عقد مثل هذه المؤتمرات لعجز الجامعة العربية التي كانت أو يفترض أن تكون الأداة الرئيسة الفاعلة في العمل العربي المشترك. وبالنظر لطبيعة الأنظمة العربية؛ حيث تتركز السلطة في يد شخص واحد وبالتالي فإن جميع القرارات المتخذة على مستوى رئاسة الوزراء أو وزراء الخارجية ليس لها قيمة ما دام رئيس الدولة لا يوافق عليها (مركز الريادة،1997: 13).

تأتي أهمية اجتماعات القمة العربية، كظاهرة إقليمية ووسيلة لتسوية المنازعات سلميا والتصدي للعقبات والأزمات، من عدة اعتبارات تتمثل في:

- عدم كفاية أنماط التعاون الدبلوماسي التقليدية لحل الخلافات العربية، وذلك بسبب الطبيعة الشخصية التي تدمغ تلك الخلافات والتطورات السريعة التي يشهدها العالم في شتى الميادين.

فالمبعوث الدبلوماسي العربي لا يملك صلاحية اتخاذ قرار بشأن قضية مهمة يفاوض من أجلها دون الرجوع إلى السلطة العليا في الدولة (الديهي وعبدالرسول، 2018: 25).

- إن الدول الأعضاء ترفض الإعتراف بسيادة الجامعة عليها، ولهذا حرصت هذه الدول على استقلاليتها وعدم السماح بالتدخل في شؤونها الداخلية، وهذا ما أكده ميثاق الجامعة العربية، ولهذا السبب فإن مؤتمر القمة يلتئم ضمن إطار الجامعة حفاظاً على تلك الإستقلالية (فضة، 1991: 8).
- إن اجتماعات القمة توفر فرصة لتلاقي القادة العرب في إطار الجامعة، فيهيّئ ذلك المناخ الملائم لإيجاد حلّ سلمي للخلاف بوجود جميع الأطراف حول طاولة واحدة. (الديهي وعبدالرسول، 2018: 26).
- نظراً للصلاحيات الواسعة لقادة الدول العربية وقدرتهم على اتخاذ القرار، فقد شكل عقد المؤتمرات تطوراً ايجابياً انعكست آثاره على مؤسسات النظام الإقليمي العربي، مما أدى إلى زيادة فاعلية العمل العربي المشترك، حيث أن القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة تصب في مصلحة النظام الإقليمي العربي، إذ أن مشاركة رئيس الدولة يضعه في موقع تحمل المسؤولية المباشرة، كما أنه لا يستطيع، أحياناً، التراجع عن مواقفه أمام الرأي العام، وبالتالي يؤدي ذلك إلى نوع من الالتزام بقرارات القمم مما يؤدي إلى تطور العمل العربي وزيادة التجانس بين أعضائه (الأذينات، 2008: 7).
- إن ميثاق الجامعة لم يتضمن قواعد وإجراءات محددة، وخاصة بالتسوية السلمية، وهذا ما يجعل من مؤتمرات القمة عاملاً يساعد على سدّ النقص في هذا المجال (الديهي وعبدالرسول، 2018: 26).

- إن مجرد وجود مؤتمرات القمة العربية هو اعتراف بوجود رابطة تجمع الدول العربية من المحيط إلى الخليج برباط وثيق، وعليه فإن مجمل ما يدور في مؤتمرات القمة هو لا شك يتعلق بالشؤون العربية (الأذينات، 2008: 45).

وفيما يتصل بدور مؤسسة القمة العربية في دعم الأمن القومي العربي، يمكن اعتبار قمة القاهرة عام 1964، استجابة للتحديات الأمنية التي مثلتها إسرائيل ومشروعاتها التوسعية في تحويل مياه نهر الأردن، ولقد شهدت مؤتمرات القمة السبعة الأولى فيما بين 1964–1974 إدراكاً واضحاً لمصادر تهديد الأمن القومي العربي ومحاولات لوضع أسس لسياسات دفاعية عربية؛ حيث ساد الإجماع بين الحكومات العربية وشعوبها أن إسرائيل تمثل التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي. ووافقت قمة الإسكندرية عام 1964، على ضرورة تحرير فلسطين، كهدف قومي عربي وإنشاء جيش تحرير فلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتوصلت قمة الدار البيضاء عام1965، إلى ميثاق التضامن العربي، وأقرت قمة الخرطوم عام 1967، سياسة عربية جماعية ضد إسرائيل (لا سلام ولا اعتراف بإسرائيل، ولا تفاوض معها)، وأكدت قمة الجزائر عام 1973، على أهمية استمرار الإجماع العربي، بينما أكدت قمة الرباط عام 1974، على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (مشاط، 2009: 4).

وقد أنشأت قمة القاهرة عام 1964، قيادة عربية مشتركة للجيوش العربية، وتم الاتفاق على أن يتولى مصريّ رئاستها، وأن تكون القاهرة مقرها الرئيسي. وتوصل مؤتمر الإسكندرية عام 1964 أيضاً إلى الموافقة الجماعية على: خطة العمل العربي الجماعي لتحرير فلسطين، وهي الخطة التي دعت إلى دعم وحماية الدول العربية التي يجري فيها نهر الأردن، كما طلبت هذه القمة من القيادة العربية المشتركة ومن جيش تحرير فلسطين العمل المشترك من أجل إنشاء قوات فلسطينية. ودعا

مؤتمر الجزائر عام 1973، إلى ضرورة التضامن ودعم الجبهات المصرية والسورية المقاتلة، عسكرياً وملياً. كما أكد هذا المؤتمر على الالتزام العربي المشترك من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة (مشاط، 2009: 4).

لقد حثت القمم العربية، في هذه المرحلة، ليس فقط على التعاون الاستراتيجي بين الدول العربية، وإنما كذلك على مساهمة الدول العربية الغنية ماليًا في بناء القوات المسلحة المصرية والسورية للمواجهة القادمة مع إسرائيل، بُغية تحرير الأراضي العربية المحتلة. كما شهدت، لأول مرة في التاريخ العربي، تنسيقاً استراتيجياً نادراً بين مصر وسوريا، تمهيداً لحرب 1973، ضد إسرائيل، كما رافق تلك المرحلة، كذلك، مشاركة عربية فعالة أحياناً، ورمزية أحياناً أخرى، من جانب الدول العربية المساندة لدول المواجهة مع إسرائيل (مشاط، 2009: 4).

ويمكن القول، أن مؤتمرات القمة العربية تنطوي على قدر كبير من الإيجابية لقدرتها على التغلب على الصعوبات والعقبات التي تواجهها بحكم مستوى التمثيل فيها. فقد شكلت هذه المؤتمرات منذ بدايتها السلطة العليا في الجامعة العربية، ولعبت دوراً هاماً في النظام العربي، كان له الأثر العميق في مجال العمل العربي المشترك. وتعتبر هذه المؤتمرات هي أفضل الخيارات المتاحة للأمة العربية إذ لم تتمكن الأمة من إفراز بديل لها مهما كان مستوى ذلك البديل الذي لم يفرز أصلاً، ولم يكن هناك عمل يوازي عمل القمة على المستوى العربي الشامل (مركز الريادة، 1997: 12).

وبالنسبة للدول العربية فإن مؤتمرات القمة تظل تتمتع بأهمية خاصة، إذ لطالما أنقذت اجتماعات القمة، التضامن العربي من وهدة الإنهيار وانتشلته من ازماته ومشكلاته، وأوجدت مستوى طيباً من العمل العربي المشترك، أو أبقت من وجهة نظر البعض، هذا العمل قائماً على ما هو عليه وحالت من وجهة نظرهم دون تدنيه إلى مستويات أسوأ. كما استطاعت الجامعة العربية من خلال

استحداث دبلوماسية مؤتمرات القمة تخطي الكثير من القيود القانونية في تسوية المنازعات بين الدول العربية (الحديثي، 2001: 156).

وفي الواقع، لو حاولنا تتبع واستقراء سياسة مؤتمرات القمة العربية، يمكن أن تبرز لنا ملاحظتان:

أولاً: إن مؤتمرات القمة العربية جاءت كردة فعل على وجود تهديدات تتعلق بالنظام العربي، ولذلك نرى نسبة عالية من المؤتمرات كانت طارئة وخصوصاً في الفترة ما قبل عام 2000، حيث أن مجموع المؤتمرات التي تم عقدها منذ عام 1946، ولغاية عام 2000، بلغت خمسة وعشرون مؤتمراً، من بينها أحد عشر مؤتمراً طارئاً، بما فيها المؤتمر الأول، مؤتمر انشاص، وأربعة عشر مؤتمراً عادياً (الأذينات، 2008: 33).

ثانياً: إن مؤتمرات القمة العربية لم تأخذ صفة الاستمرارية المنتظمة قبل عقد مؤتمر الأقصى في القاهرة عام 2000، أي أنها لم تعقد بصفة دورية محددة ومتفق عليها في الزمان والمكان إلا بعد هذا التاريخ. كما أنها شهدت انقطاعاً لفترات طويلة بسبب واقع العلاقات العربية الذي اتسم بالتوتر في أغلب الأحيان، وقد كانت مسألة تحديد موعد القمة العربية مثار مناقشات وخلافات عديدة بين الدول العربية (القرعي، 1998: 196).

وبعد هذا العرض لمؤسسة القمة العربية توصلت الدراسة إلى أن القادة العرب عقدوا منذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945، (48) اجتماع قمة حتى عام 2019، توزعت بين (32) قمة عادية، و(12) قمة طارئة (غير عادي)، و(4) قمم اقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤتمرات لم تكن تعقد بصفة دورية ثابتة، وإنما كانت تعقد بناءً على جهود عربية واتصالات دبلوماسية وظلت كذلك حتى عام 2000، حيث أصبحت القمة العربية غير خاضعة للمزاج العام في عقدها أو عدمه، بل أصبحت قمة سنوية معتادة. كما تأثر انعقاد هذه القمم بأجواء العلاقات السائدة بين الأنظمة العربية،

ولم يكن انعقادها خاضعاً لمعايير ثابتة ومحددة، فكانت تمر أحياناً عشر سنوات دون أن تعقد فيها أي قمة، في حين كانت تعقد قمتان في عام واحد. كما يمكن القول أن انعقاد هذه المؤتمرات كان تهدئة لمشاعر الشعب العربي ولم يكن هدفها إيجاد حلول للمشاكل القائمة، ومن ذلك أن (12) مؤتمراً منها كانت طارئة استوجبتها ظروف قاهرة. وإضافة إلى كل ما تقدم يمكن القول أن هذه المؤتمرات كان لها دوراً لا بأس به في تسوية بعض النزاعات العربية وإجراء المصالحات بين القادة العرب.

الفصل الرابع

مظاهر العجز في السياسات العربية لتأمين متطلبات الأمن القومي العربي

بدأت مسيرة العمل العربي المشترك منذ منتصف القرن الماضي في ظروف صعبة ومعقدة وسط اجندات دولية وتخوف إقليمي وإصرار عربي على السيادة والقطرية، إلا أن هذه المسيرة تعثرت في كثير من المناسبات ما أوصل الجامعة العربية إلى حالة من الضعف والعجز جعلها مسلوبة الإرادة، لا تملك إرادة فوق إرادة أعضائها، وهناك من يسيّرها ويوجه قراراتها، وأصبحت المؤسسة الأولى للعمل العربي المشترك، الجامعة العربية، عاجزة في أدائها الوظيفي، وكذا مؤسسة القمة ما أدى إلى غياب استراتيجية موحدة للتعامل مع القوى الدولية والإقليمية في آن معاً، فغدا العجز هو السمة الابرز في مسيرة الجامعة العربية، رافقها منذ انطلاقها. لذا فإن الباحث سيخصص هذا الفصل من الدراسة للتعرف على مظاهر ذلك العجز الذي رافق تلك المسيرة من العمل العربي المشترك.

المبحث الأول
مظاهر العجز على مستوى الأداء الوظيفي لجامعة الدول العربية

تعتبر الجامعة العربية منذ قيامها عام 1945 الإطار المؤسسي لنظام الأمن الإقليمي العربي، والتي أخذت على عاتقها توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية، وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون الدول العربية ومصالحها. إلا أن الجامعة العربية عجزت عن تحقيق ذلك، بل وعجزت عن تحقيق أهم أهدافها المتمثلة بحماية دولها من الإختراقات الخارجية، وتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها. وعلى هذا سنركز في هذا المبحث على مستوى العجز في السياسات الدفاعية، والاقتصادية العربية التي حالت دون الوصول إلى المستوى التكاملي.

- العجز في السياسات الدفاعية

يمكن القول أن أول مظاهر العجز في الأداء الوظيفي لجامعة الدول العربية تمثل بالسياسات الدفاعية التي تبنتها الدول العربية خلال حروبها مع العدو الصهيوني. فعلى الرغم من أن الميثاق قد احتوى على العديد من المبادئ والنصوص المتعلقة بأمن الدول العربية، إلا ان نقص الخبرات في قضايا الأمن في ذلك الوقت وانعدام المرجعيات تسببت في افتقار نصوص الأمن إلى الفاعلية والقدرات التنفيذية، حيث جاء ميثاق الجامعة العربية خاليا من أية نصوص حول التدابير المسموح باتخاذها لحماية الأمن القومي للأمة العربية وأقطارها، أو تحديد الأجهزة والمهام التي تكلف بها في مواجهة أي تهديد يتعرض إليه أحد الأقطار العربية، أو وقوع عدوان عليها، شأن ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة تجاه هذه المسألة الحيوية. وقد ظهر هذا الفارق واضحاً بين أداء الجامعة العربية وأداء الأمم المتحدة عند وقوع العدوان العراقي على الكويت عام 1991، حتى بما احتوته معاهدة الدفاع

العربي المشترك من نصوص. وفي الوقت الذي فشلت فيه الجامعة نجحت الأمم المتحدة في إصدار القرارات الضرورية والمتنوعة لردع العدوان بشكل متدرج، بدأ بالحصار الاقتصادي وانتهى باستخدام القوة لإزالة آثار العدوان، وذلك تحت مظلة الشرعية الدولية. مما يلفت النظر إلى قصور الميثاق في علاج الخطر الخارجي (القاق،2015: 169).

لقد عقد أول اجتماع للملوك والرؤساء العرب في شهر أيار من عام 1946 في انشاص بالقرب من القاهرة، وكان سبب ذلك الاجتماع هو لبحث القضية الفلسطينية بعد تزايد اعمال العنف بين العرب واليهود (القاق، 2015: 170).

وانتهى اجتماع انشاص، إلا أنه عجز عن إيجاد استراتيجية واضحة ومحددة للتعامل مع الخطر الصهيوني المتزايد والذي كان ينذر بضياع فلسطين بأكملها. كما ان الزعماء العرب لم يكن لديهم ادراك كامل بحقيقة الخطر الصهيوني وآثاره المتوقعة على الأمن القومي العربي، كما ان الجامعة العربية لم تحرك ساكناً، الا بعد ان تفاجأت بقرارات لجنة التحقيق التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 ، والتي أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، آنذاك سارعت الجامعة العربية إلى تشكيل لجنة عسكرية لدراسة الموقف وابداء توصياتها، وجاءت توصيات هذه اللجنة مخيبة للآمال حيث، أوصت هذه اللجنة بإسناد الدور الأساسي للفلسطينيين بالدفاع عن ارضهم، مع إمكانية دعمهم بالأسلحة وببعض المقاتلين من الدول العربية، وكان ذلك بمثابة تخلي الدول العربية عن الدفاع عن فلسطين، ورمي الكرة في مرمى الفلسطينيين انفسهم الذين كانت تنقصهم العدة والعتاد (الشرع، 1998: 280-298).

وفى كانون أول 1947، بعد صدور قرار التقسيم، قرر مؤتمر رؤساء الحكومات العربية، تشكيل جيش من المتطوعين سمي بجيش الإنقاذ. وإرساله إلى فلسطين. ونتيجة لفشل هذا الجيش في تحقيق

مهمته قرر مجلس الجامعة في نيسان 1948، دفع الجيوش العربية إلى فلسطين، لوقف الزحف اليهودي على الاراضي العربية (الشقيري، 2005: 346-350).

دخلت الجيوش النظامية العربية الحرب يوم 1948/5/15 من دون خطة واضحة ومن دون تنسيق في العمل السياسي والعسكري، وتمركزت عند الحدود التي خُصصت للدول العربية حسب قرار التقسيم، وقد نجحت الجيوش العربية خلال الأيام الأولى للحرب من تحقيق بعض النجاحات إلا أن إسرائيل استعادت زمام المبادرة مرة أخرى واستولت على معظم الأراضي الفلسطينية، ما عدا الضفة الغربية وقطاع غزّة، وبعدها سارع مجلس الأمن لإعلان الهدنة (الشرع، 1997: 257-279).

والجدير بالذكر أن من أهم دروس الهزيمة في عام 1948، إدراك القيادات السياسية العربية لمدى أهمية التعاون والتنسيق العسكري بين الدول العربية تجاه الخطر المشترك الخارجي المتمثل في إسرائيل، والذي أصبح يهدد الأمن القومي للأمة العربية. وقد دفعها هذا الإدراك إلى وضع اتفاق لتحقيق التعاون والتنسيق المنشود عرف بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية. والتي وُقّعت في حزيران 1950 (القاق، 2015: 171).

وكان نتيجةً للقصور في الرؤيا والأداء الوظيفي لجامعة الدول العربية أن فشلت أولى تجاربها ضد إسرائيل. حيث أن الجيوش العربية زُجت في معركة مرتجلة، ليس لها خطة واحدة ولا قيادة موحدة، وبأسلحة فاسدة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، ولم يكن لدى العرب استراتيجية عسكرية عربية، إذ أن لكل دولة عربية جيشاً منفصلاً، ولكل منها عقيدة عسكرية خاصة، فما تمت إقامته في إطار جامعة الدول العربية من هياكل للعمل العربي المشترك لم يكن سوى كيانات على الورق، وكان لكل دولة مصالحها الوطنية التي تحرص عليها بالدرجة الأولى، وكانت الأهداف المشتركة عامة، وغير محددة المعالم، وكأنها لم توضع للتطبيق، فقد كان هناك هدف عربي مُعلن هو تحرير فلسطين،

بينما لم تكن أي دولة عربية تُعد قواتها لتحقيق هذا الهدف، فالخطاب السياسي الرسمي شيء والواقع شيء آخر مختلف (عبدالسلام، 2004: 20).

وجاء العدوان الثلاثي على مصر في 10/29/ 1956، ليشكل الاختبار الحقيقي لمعاهدة الدفاع المشترك، حيث ان هذه المعاهدة، والتي لم يجف حبرها بعد، نصت في مادتها السادسة على " تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أيّ دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً، لذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي – الفردي والجماعي – عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة، ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها " (المادة 2، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي).

إلا ان الدول العربية وللأسف الشديد لم تبادر إلى تفعيل هذه المادة كما ان الدول العربية كانت تعاني من استشراء الخلافات البينية بينها وخاصة بين مصر وسوريا من ناحية والعراق من ناحية أخرى، ما أدى بالتالي إلى عجز الدول العربية عن عقد مجلس الدفاع المشترك، واكتفت الدول العربية بالاتصال بعبدالناصر وابداء التضامن اللفظي والمعنوي مع مصر دون ان يتبع ذلك التضامن أيّ اجراء عملي على الأرض (القاق، 2015: 172–173).

وتدهورت العلاقات العربية–العربية بشكل كبير بعد حرب 1956 فاستغلت إسرائيل انشغال الأمة العربية بمشاكلها فقامت بتحويل مياه نهر الأردن عن مجراه الطبيعي، لري منطقة النقب، وإزاء هذا الخطر على الأمن القومي العربي. تحركت الجامعة العربية وعهد مجلس الجامعة، إلى اللجنة العسكرية الدائمة بوضع خطة للتصدي لهذا العدوان. وقدمت اللجنة العسكرية الدائمة تقريرها، وضمنته تقديراً عاماً للموقف، خلصت فيه إلى أن عملية منع إسرائيل من التحويل قد تتطور من عمليات

محدودة قرب الحدود إلى استخدام جميع القوات المسلحة. وفي هذه الحالة يقتضي الأمر أن تكون جيوش الدول العربية من القوة بحيث تواجه هذا الاحتمال، وأن يتم وضع مخطط موحد شامل ودقيق للعمل العسكري المشترك، وأن يسبق ذلك فترة تحضير لا تقل عن سنتين (فرحات، 1992: 171-178).

وقد عالج مؤتمر القمة الذي عقد في الفترة من 13-17 كانون ثاني 1964، موضوع تحويل إسرائيل مياه نهر الأردن، فقرر إنشاء قيادة عامة موحدة لجيوش الدول العربية، وعَّين الفريق علي عامر، قائداً عاماً لها، وأعلن التزام الدول العربية جمعاء بتشكيل القوات، التي تقترحها القيادة العامة، ووضعها تحت تصرف هذه القيادة، وقد حّدد المؤتمر موازنة للإنفاق على التعزيزات العسكرية، كما حّدد نصيب كل دولة في تلك الموازنة. وبتشكيل هذه القيادة، دخل الدور العسكري لجامعة الدول العربية مرحلة جديدة، وأصبح لمجلس الجامعة أداة تنفيذية كانت تفتقر إليها وسد النقص الكبير، الذي كانت تعانيه معاهدة الدفاع المشترك (الشقيري، 2005: 68).

وهكذا، شهد العمل العربي المشترك، عامي 1964 و1965، جواً من التضامن تحقق من خلال مؤتمرات القمة العربية، وعلى أرضية هذا التضامن بدأت القيادة العربية الموحدة الجهاز العسكري الرئيس للجامعة العربية، تمارس مهامها القيادية وتضع اللمسات الأولى في بناء عسكري عربي موحد، فبدأت في تشكيل القوات التي تقرر تشكيلها، ووضعت خطة عمليات مشتركة لمواجهة العدوان. وعلى أرضية هذا التضامن العربي، ولدت منظمة التحرير الفلسطينية، كذلك، لتجسد الشخصية النضالية للشعب العربي الفلسطيني (الشقيري، 2006: 600).

بدأت إسرائيل التحضير للعدوان على سوريا، متذرعة بمحاولتها تحويل مصادر المياه الموجودة في الأراضي السورية، تلك المحاولة، التي أُتفق عليها في نطاق جامعة الدول العربية، وأُقيمت القيادة

العربية الموحدة أصلا لحمايتها، والرد على أي تدخل إسرائيلي لعرقلتها. وأخذت إسرائيل منذ آذار 1965، تنفذ تهديداتها المتلاحقة بتدمير المشروع العربي لتحويل روافد نهر الأردن مدعية أن ذلك قد حدث بنتيجة القصف المتبادل بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية. ولم يصدر عن العرب رد عملي لهذا التحدي الإسرائيلي لهم، ولمؤتمراتهم ولقياداتهم الموحدة، اللهم إلا ما صدر عن مجلس الجامعة العربية من قرار إنشائي بالتضامن مع سورية، واعتبار أي عدوان على أي أرض عربية عدواناً على الدول العربية (الشرع، 1997: 446-449).

كذلك، كان الإخفاق نصيب القيادة العربية الموحدة التي أُلقي على كاهلها واجب حماية مشروع التحويل وإعداد الخطة العسكرية الموحدة لمجابهة إسرائيل. وقد ظلت هذه القيادة تشكو عدم تنفيذ الدول العربية مطالبها العسكرية، وعدم قدرتها على تحريك القوات العربية وفق ما تملي الحاجة وتقضي الضرورة وترسم الخطة (القاق، 2015، 177).

وأمام العدوان الإسرائيلي المتكرر، والتهديدات العسكرية المتتالية، وأمام التخاذل العربي، بدأ البحث عن مخرج لأزمة نهر الأردن. وتبخر المشروع العربي لتحويل مجرى نهر الأردن في اجتماعات رؤساء الحكومات العربية في أيار 1965 بحجة تأجيله إلى أن تستكمل الاستعدادات العسكرية لحمايته، في الوقت الذي كانت القيادة العربية الموحدة تطلب وقف الحديث في الخطط العسكرية، لأن إسرائيل تستدرج العرب إلى معركة ليسوا مستعدين لها (القاق، 2015: 178).

وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 1967، اشتد التوتر على خطوط الهدنة العربية الإسرائيلية نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية بحجة الرد على أعمال الفدائيين العرب وفي هذه الاثناء، كانت الخلافات السياسية تدب بين بعض الدول العربية من جديد، وكان من أهم أحداث المرحلة ذلك التصادم بين الجمهورية العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، بسب حرب اليمن إلى غير ذلك من الخلافات

الهامشية، التي كان لها أثر سيئ على نشاط القيادة العربية الموحدة وخططها الخاصة بحماية مشروع التحويل، الذي توقف كلّيا في النصف الأول من عام 1967، حين رفع الفريق علي عامر، استقالته من منصبه في شهر نيسان من ذلك العام، بعد أن رفع تقريراً عن الوضع السيئ للقيادة وانعدام صلاحيتها (الشرع، 1997: 458).

وأخيراً وقعت الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة صباح يوم 5 حزيران عام 1967، وبانتهاء يوم 10 حزيران، انتهت هذه الجولة من الحروب العربية الإسرائيلية والتي اضافت فيها الأمة العربية هزيمة جديدة إلى هزائمها السابقة وتمكنت اسرائيل من احتلال الضفة الغربية بكاملها وشبه جزيرة سيناء، وكانت أفدح خسارة منيت بها الأمة العربية هي استيلاء إسرائيل على القدس الشريف (الشرع، 1997: 466-469).

والجدير بالذكر أن الموقف الاستراتيجي للقوات العربية المسلحة كان ينبئ بتلك النتائج السيئة. فقد خاضت القوات العربية المسلحة هذه الحرب من دون استراتيجية عسكرية محددة، ومن دون قيادة عربية واحدة، قادرة على مواجهة احتمالات الموقف. فالقيادة العسكرية العربية الموحدة، التي كان من المفروض أنها تشكلت منذ أربع سنوات لتكون القيادة الاستراتيجية العليا للقوات العربية، ولتخطط لمواجهة العدوان الإسرائيلي، والتي تستمد سلطتها من أعلى سلطة سياسية عربية، وهو مؤتمر القمة العربي، وتعمل في إطار جامعة الدول العربية، هذه القيادة فقدت فاعليتها منذ أمد وانتهت بشكل عملي قبل شهرين، فقط، من العدوان الإسرائيلي، باستقالة قائدها لتقوم بدلا منها قيادات مشتركة ثنائية وثلاثية ورباعية، كانت كلها قيادات شكلية أقيمت على عجل من دون أي فاعلية، حتى أن بعضها أُنشئ قبل أيام معدودة من بدء العدوان، كما ان هذه القيادة لم تكن فعالة لأنها لم تتمكن من عمل أي شيء اكثر من وضع الخطط الاحتمالية للحرب القادمة على الورق، وأما التدريب والتسليح

والتنسيق الجدي والعملي والاستعداد الصحيح للحرب فهذه أمور لم يتطرق لها احد من المسؤولين بهذه القيادة أو في القيادات المختلفة في الدول العربية الأعضاء فيها بسبب الخلافات المزمنة والحادة بين هذه الدول (الشقيري، 2005: 276).

وفي سبتمبر 1972، قرر مجلس الجامعة، تأليف لجنة من وزراء الخارجية والدفاع في دول المواجهة والكويت والمملكة العربية السعودية، لتقييم الموقف، ووضع الأسس لخطة عمل عربي مشترك لمواجهة العدوان الإسرائيلي. واجتمع رؤساء الأركان للجيوش العربية، واتخذوا عدة توصيات، أهمها الاستمرار في تقديم الدعم العسكري لدول المواجهة، وهكذا يتضح، أنه خلافاً لمواضيع الدعم العسكري، لدول المواجهة، لم يكن للجامعة العربية، دور في مجال التخطيط للعمليات الحربية، وقيادتها. وذلك، لافتقارها إلى الإدارة الرئيسة لهذا الواجب، وتولت هذه المهمة القيادة المشتركة، التي أنشئت بين مصر وسورية والتي بدأت تخطط للحرب المقبلة بدقة، فظهرت نتائجها في حرب تشرين 1973 (القاق، 2015: 181).

اذن، أثبتت الهزائم المتتالية التي منيت بها الدول العربية في صراعها مع الكيان الصهيوني ان العامل العسكري هو العامل الحاسم في معادلة الصراع العربي – الصهيوني وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالتضامن والتنسيق والعمل العربي المشترك. وجاءت حرب 6 تشرين الأول عام 1973 بهجوم فاجأت فيه سوريا ومصر إسرائيل، فحققت الدولتان بعض النجاحات في البداية، إلا ان إسرائيل استعادت زمام المبادرة، ووصلت إلى مشارف القاهرة ودمشق. وانتهت الحرب بقرار مجلس الأمن رقم " 338" (الشرع، 1997: 534 –575).

يتبيّن مما سبق، أن حداً أدنى من التضامن العربي قد أدى إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو، كما ظهر أن العامل العسكري هو أكثر العوامل حسما في الصراع العربي الإسرائيلي، وهو

يفوق العامل السياسي، والاقتصادي، وأن حسم الصراع لصالح العرب لن يكون إلا بامتلاك العرب للقدرة العسكرية التي تسيطر عليها وتقودها إرادة سياسية عربية واحدة (القاق، 2015: 182).

إلا اننا لا ننكر بأن هناك قدراً من التضامن العربي تجلى في هذه الحرب من خلال مشاركة قوات مدرعة من العراق والأردن إلى جانب القوات السورية، كما قامت الدول العربية المنتجة للنفط بمعاقبة الدول الداعمة لإسرائيل بتخفيض نسبة انتاج النفط. كما أن مؤتمر الخرطوم عام 1967 وحّد الموقف السياسي العربي تجاه إسرائيل بتبني اللاءات الثلاث قُبيل هذه الحرب، ووحّد الجهد الاقتصادي باستثمار عوائد النفط العربي في دعم دول المواجهة، مالياً، ليمكنها من الصمود وتخطي نتائج حرب حزيران 1967 استعداداً لجولة جديدة من الصراع مع إسرائيل (الشرع، 1997: 517 –574).

وفي بداية شهر أيلول عام 1980 اشتعلت الحرب العراقية الإيرانية بشكل عرّض السلم والأمن العربي والدولي للخطر، وذلك لرغبة إيران بتصدير ثورتها إلى خارج حدودها الاقليمية، وللخلاف بين إيران والعراق حول ترسيم الحدود في منطقة شط العرب، ذلك الخلاف الذي بقي دون حل حتى تم توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975، والتي قضت بتقاسم شط العرب بالتناصف بين البلدين. واشتدت حدة الاشتباكات الحدودية لتصبح حرب شاملة بين البلدين استمرت ثمان سنوات حتى توقفت في 8 آب 1988 (العبيدي، 2011: 41–47).

إن الحرب العراقية الإيرانية كانت هي المناسبة الأساسية التي شهدت استمراراً لممارسة التهديدات العربية اللفظية غير المباشرة باللجوء إلى القوة العسكرية لحماية الأمن القومي والتي بدأت، أي تلك الممارسة، بقرارات قمتي انشاص 1946 وبيروت 1956، ولم تزد مساهمة جامعة الدول العربية عن عقد أربعة قمم خلال الحرب العراقية الإيرانية (فاس 1982، الدار البيضاء 1985، عمان 1986، الجزائر 1988) ولم تزد قرارات هذه القمم عن ادانة إيران والدعوة إلى وقف القتال، ولم تستطع

الجامعة حتى تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي. كما ان التهديد اللفظي غير المباشر باللجوء إلى الأداة العسكرية لم يترجم إلى سلوك فعلي، وأن الدعم العسكري والمالي الذي قُدم للعراق عربياً جاء بمبادرات قطرية وليس وفق خطة عربية مشتركة، فضلاً عن ذلك فإن إنهاء العراق للعمليات العسكرية في عام 1988 لصالحه جاء بعمل عراقي منفرد وليس استناداً إلى تدخل عسكري عربي جماعي. وعليه فان آلية التهديد باللجوء إلى عمل عسكري لصد تهديدات أو مخاطر تحيط بالأمن القومي العربي لم يقدّر لها أن تتحول أبداً إلى عمل عسكري فعلي (القاق، 2015: 186-187).

ومن ثم جاءت أزمة اجتياح القوات العراقية للكويت في 2 آب عام 1990، متذرعة بضلوع الكويت في مؤامرة نفطية ضد العراق لضرب اقتصاده، وهي الازمة التي أدت إلى انهيار ما تبقى من جوانب نظرية الأمن القومي العربي. حيث طرح هذا الغزو تحدياً غير مسبوق امام النظام العربي وشكل أكبر تحد للأمن القومي العربي، من خلال التصويت على استقدام قوات أجنبية لحماية الأمن القومي العربي عندما قررت قمة القاهرة التي انعقدت في 10 آب 1990 " بتأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى، إعمالاً لحق الدفاع الشرعي، وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، بين دول الجامعة، والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، ولقرار مجلس الأمن رقم 661، بتاريخ 1990/8/6، على ان يتم وقف هذه الإجراءات، فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت، وعودة السلطة الشرعية للكويت" (قرارات، قمة القاهرة،1990).

ولما كانت الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية تضمنت ادخال قوات أجنبية إلى أراضيها للدفاع عنها ضد الخطر الذي يتهدّدها، مستندة في ذلك إلى نص المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك، والتي تفوض المجلس باتخاذ التدابير اللازمة عند وقوع الاعتداء،

كان يفترض بالجامعة أن تتقيد بنص هذه المادة والتي لم تتحدث عن عمل أجنبي مطلقاً، وإنما قصدت بالعمل عملاً عربياً. وقد سبق وأن تعاملت الجامعة العربية مع نفس المشكلة، ومع نفس طرفي النزاع عندما أثار نظام عبدالكريم قاسم في العراق قضية ضم الكويت عام 1961، إلا أن الجامعة العربية أصدرت قراراً بتشكيل قوة سلام عربية، ولم تكن فكرة استقدام قوات أجنبية مطروحة آنذاك (القاق، 2015: 187).

ويلاحظ أن ما نصّت عليه قرارات قمة القاهرة 1990، بخصوص وقف الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية إليها لم يتم تنفيذه. إذ تحول التدخل العسكري المؤقت لإخراج القوات العراقية من الكويت إلى ترتيبات قانونية عسكرية دائمة بين دول الخليج العربية ودول أجنبية أهمها الولايات المتحدة. وقد لعبت هذه الترتيبات لاحقاً دوراً سلبياً فيما يتعلق بموقف تلك الدول من العدوان على العراق في 2003. فبينما تضمنت قرارات قمة القاهرة 1990، في مواجهة العدوان العراقي على الكويت نصاً صريحاً يتعلق بالإستجابة لطلب السعودية ودول الخليج العربية الأخرى نقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي، اكتفت قمة شرم الشيخ 2003، التي انعقدت قبل العدوان الأمريكي على العراق، بالتأكيد على امتناع الدول العربية عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضي العراق أو أي دولة عربية (القاق،2015: 188).

إلا أن الأمر الأهم كان الدور المتقاعس لجامعة الدول العربية من الغزو الانجلو أمريكي للعراق واحتلال أراضيه عام 2003. ففي الوقت الذي كانت أمريكا تعمل على تحريض العالم على النظام العراقي وتحاول أن تحصل على المبررات القانونية والتصريح اللازم لبدء العمليات من مجلس الأمن،

كانت جامعة الدول العربية مغيبة تماماً وكأن الامر لا يعنيها. ورغم عدم تأييد الجامعة العربية لحملة العدوان الانجلو أمريكي على العراق، إلا أنه لم يصدر عن الجامعة ومجلسها أية قرارات واضحة برفض العدوان أو العمل على منعه. فقمة شرم الشيخ رغم إعلانها لرفض الحرب على العراق، فإنها عملياً لم تنضم للمعسكر الرافض للحرب ولم تعلن دعمها للعراق. وهكذا يلاحظ القصور البين في الأداء الوظيفي لجامعة الدول العربية كمؤشر واضح للعجز العربي بصورة عامة (القاق،2015: 188).

لقد كان موقف جامعة الدول العربية مما سُمي بثورات الربيع العربي موقفاً متلكئاً ومتردداً، وعلى الرغم من اجتماعات الجامعة المتعددة بهذا الخصوص، إلا ان هذه الاجتماعات لم تسفر الا عن قرارات لا تعدو عن كونها قرارات شكلية، أو ربما تشوبها المناورة السياسية لبعض الأنظمة العربية التي لم تصلها رياح " الربيع العربي"؛ من أجل امتداد حمّام الدم أكثر وأكثر، لتكون هذه الدماء درساً لشعوبها التي كانت تفكر بتغيير سلمي للسلطة، وأن الغطاء العربي الذي وفرته جامعة الدول العربية للقرار الدولي بالتدخل في الشؤون العربية الداخلية كما حدث في ليبيا، كان الأجراء الأسرع في قراراتها (فياض، 2012: 32 و34).

وترى الدراسة ان التدخل الدولي والإقليمي في المنطقة العربية أثناء الثورات العربية، لم يكن إلا رد فعل على القصور في الأداء الوظيفي للجامعة العربية في التعاطي مع هذه الثورات التي بدأت منذ عام 2011، وان العجز كذلك، طال الجامعة العربية من خلال تعاطيها مع صفقة القرن، التي اعترفت بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما عجزت الجامعة العربية عن إدانة الدول العربية التي أقامت علاقات مع إسرائيل، بالرغم من أنها ما زالت تحتل الأرض العربية والقدس والجولان، وتزاول سياسات استيطانية وتمارس جميع أنواع الظلم والقهر بحق الشعب الفلسطيني . ولم تتمكن الجامعة العربية

من اتخاذ أيّ إجراءات تأديبية بحق تلك الدول العربية التي اقامت علاقات مع اسرائيل، في حين انها علّقت عضوية مصر وقاطعتها اقتصادياً ودبلوماسياً عندما وقعّت اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام 1978، كما سكتت الجامعة العربية عن نقل السفارة الامريكية للقدس، وعن التمدد الإسرائيلي الذي طال المناطق التي كانت محظورة في السابق كالقدس الشرقية، والتجاوزات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، والقصف الإسرائيلي للأراضي السورية بحجة استهداف المليشيات الإيرانية، أما موقف الدول العربية فانقسم إزاء ذلك بين التنديد والتزام جانب الصمت.

- العجز في سياسات التكامل الاقتصادي

لقد كان إنشاء الجامعة العربية حصيلة تفاعل عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. فلقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية توجهاً نحو إنشاء التكتلات وإقامة التجمعات السياسية والاقتصادية، الإقليمية منها والدولية. وكان للعوامل الاقتصادية وزن مرجح في هذا التوجه العالمي بحكم مساعي تصحيح آثار الحرب والتحول الواضح في موازين القوى الاقتصادية. ولكن العامل المهيمن وراء تأسيس الجامعة لم يكن العامل الاقتصادي، على الرغم من ضخامة المشاكل الاقتصادية التي ورثتها الأقطار العربية متمثلة بالتخلف والتجزئة والتبعية. ولعل مرد ذلك هو إيمان المفكرين العرب الوحدويين بأن التوجه القومي هو أسمى من المنافع المادية، وأن الإرادة السياسية الموحدة كفيلة بضمان هذه المصالح وتعظيمها ومعالجة المشاكل الاقتصادية الهيكلية (زلزلة، 1983: 212).

وضمن هذا المسار حاولت الدول العربية إيجاد موقع لها على خارطة تلك التكتلات والتجمعات الاقتصادية، فكان أن أبرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام 1950، والتي جاءت بعد ميثاق تأسيس الجامعة العربية في آذار 1945 والذي يعتبر أول وثيقة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية. ثم توالت الخطوات لتحقيق مزيد من التعاون بين الدول العربية للوصول إلى التكامل

الاقتصادي المنشود. فجاء إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957، والذي وضع اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت. ثم جاء إنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1997. ولم تقف الجامعة العربية عند هذا الحد، بل أنشئت العديد من المؤسسات وأبرمت ما لا يقل عن 135 اتفاقية تعاون وتكامل خلال فترة السبعين عاماً من عمر الجامعة العربية (الفتلاوي، 2011: 269–274).

وعند النظر إلى الاقتصاد العربي بعد كل هذا الزخم من القرارات المتلاحقة تجده وقف عند الإطار النظري فقط. حيث أن الواقع الراهن ينفي وجود فعلي لمثل هذا الاقتصاد المتشظي إلى أكثر من عشرين وحدة جزئية متباينة، كما أن تواضع النتائج وبطء الخطى وتعثرها في الميدان الاقتصادي الجماعي يكاد يكون السمة المميزة الغالبة لجهود جميع مؤسسات العمل المشترك. فالتكامل الاقتصادي هو أبعد وأعمق من مجرد التنقل التلقائي للسلع وعناصر الإنتاج وإنشاء المشاريع التمويلية المشتركة لأنه في جوهره يعني تلاحم الاقتصادات القطرية والمؤسسات والقوى والهياكل الإنتاجية (زلزلة، 1983: 247).

والجدير بالذكر. أن التعاون الاقتصادي العربي لم يحقق حتى الحد الأدنى المطلوب من العمل المشترك وذلك لسببين أولهما، عدم وجود هيئة مركزية مسئولة عن التخطيط والاشراف على التنفيذ. وثانيهما تعدد المؤسسات والمنظمات العربية، وتضارب اختصاصاتها وقراراتها وازدواجية نشاطاتها، في ظل غياب تنسيق فعال يوفر المال والجهد العربي، وفي غياب أي تطبيق للنظرية الوظيفية وتنسيقها للأعمال فيما بينها بحيث يكون لكل منظمة اختصاصها والتي لا تتعارض مع عمل غيرها من المنظمات ولكنها مكملة لها. لذلك نجد أنه من الطبيعي ان واقع التكامل الاقتصادي العربي لا يزال شديد السوء، ومعدلات التبادل التجاري بين الأقطار العربية وبعضها من أقل ما يمكن، وكذلك

فان حركة استثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية الأخرى دون المستوى المأمول (القاق، 2015: 151).

إن تعثر الجامعة العربية وعجزها في إدارة الملف الاقتصادي يظهر من خلال حجم رؤوس الأموال العربية المودعة في الخارج والتي تقدر بحوالي تريليونين من الدولارات "2000" بليون والتي لا تتجاوز فوائدها للمودعين 1٪. في حين استفاد منها الغرب في بناء وتطوير صناعات وجامعات ومدارس ومستشفيات وبنية تحتية ومشاريع إسكان وخلق وظائف جديدة ساهمت في تقوية اقتصادهم وشوكتهم، وزادت عدتهم وعتادهم وتأثيرهم السياسي والاقتصادي والثقافي على المستوى العالمي، وساهمت في تمكين شعوبهم من العيش بأمان اقتصادي ورغد وترف، بينما حرم منها أبناء الشعب العربي الذين يعانون من الفقر والحرمان والجوع؛ فلو أن هذه الأموال صرفت لتطوير الوطن العربي علميا وصناعيا وزراعيا وتعليميا وثقافيا وبنية تحتية لكان الوطن العربي الآن من أكثر دول العالم تقدما، والشعب العربي بأسره من أكثر شعوب العالم أمنا اقتصاديا واستقرارا ورفاها وبعدا عن الفقر (ناصر، 2020).

لقد بلغ حجم التجارة البينية بين الدول العربية حوالي 112 مليار دولار عام 2019 ما نسبته 4٪ من إجمالي حجم التجارة العربية مع العالم الخارجي والتي بلغت 2686 مليار دولار عام 2019 وذلك حسب (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020). وهذه النسبة الضئيلة من التبادل التجاري البيني العربي ليست بسبب قصور السياسات الاقتصادية القطرية المتعلقة بالتكامل، وإنما أيضاً وبدرجة موازية في الأهمية بسبب ضعف الآليات والجوانب المؤسسية والإدارية التي جرت هذه التجارب من خلالها والاتفاقيات والدراسات المسبقة التي بنيت عليها، وتنظيم المجالس الاقتصادية وضعف السلطة الإلزامية التي تملكها وآليات وسلطات التنسيق التي تباشرها، وأسلوب المتابعة والرقابة على الاتفاقيات

والدعم الفني والعون المادي، وقلة وضعف الكوادر الفنية. هذا بالإضافة إلى غياب الإرادة والآلية السياسيتين اللازمتين لتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات وعمل المنظمات والافتقار إلى كيان مؤسسي قومي معزز بسلطة إلزامية فوق قطرية، وبالإمكانات الفنية والبشرية اللازمة وإلى التوازن بين سلطة اتخاذ القرار بين الجامعة ومنظماتها والدول الأعضاء فيها (الفتلاوي، 2011: 286).

وبناءً على ما سبق، ترى الدراسة ان معظم الاتحادات والتكتلات الناجحة في العالم قامت أساساً على الجانب الاقتصادي، ومن خلال النجاحات الاقتصادية التي حققتها تلك التجمعات وصلت إلى التقارب السياسي، ولنا في تجربة الاتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك. وبالمقابل فان الاتحادات التي اهتمت بالجانب السياسي على حساب الجانب الاقتصادي لم تستطع الصمود وسرعان ما تفككت وانهارت في النهاية. وليس ادّل على ذلك من الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان من أقوى دول العالم من الناحية العسكرية، إلا أن تدهور نظامه الاقتصادي أدى به إلى الانهيار والتفكك. لكن الجامعة العربية لم تستفد من هذه التجارب فظلت تقدم الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي سواء في العلاقات البينية بين الدول العربية التي اتسمت بالتوتر وعدم الاستقرار، أو في العلاقات مع الدول المجاورة كإيران وتركيا وأثيوبيا والتي اتسمت بالصراع الدائم.

كما ترى الدراسة أيضاً، بما أن العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالعلاقات السياسية وتأثرت بها سلباً وايجاباً، فإنها ظلت متذبذبة ومتقلبة وغير مستقرة كما العلاقات السياسية. حيث أفضت الخلافات الايدولوجية والسياسية والحدودية بين الدول العربية إلى انقلابات عسكرية في بعض الدول العربية، وحروب عربية–عربية وحروب أهلية معلنة وأخرى مستترة، ومقاطعات اقتصادية وسياسية وإغلاق للحدود، والتآمر مع الأجنبي على بعضهم البعض، ووصل الحد إلى مناصرة دول أجنبية على دول عربية، ومساعدتها والوقوف معها، فألقى هذا التوتر في

الجانب السياسي بظلاله على الجانب الاقتصادي. ومن هنا فإن التعاون الاقتصادي العربي المشترك لم يحقق النتائج المطلوب تحقيقها، وفشلت السياسات العربية في تحقيق الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي لارتكازها على الجانب السياسي الذي ظل متوتراً منذ انطلاق الجامعة العربية عام 1945 وحتى يومنا هذا.

ومن الجدير بالذكر، أن الأرقام التي سنوردها تثبت ما ذهبت اليه الدراسة من فشل الجامعة العربية في تحقيق الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي، بل وتثبت أن الدول العربية تعتبر في ذيل القائمة بالنسبة لدول العالم من الناحية الاقتصادية. فجامعة الدول العربية تملك (57) في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام و(27) في المائة من الاحتياطات العالمية من الغاز و(2) ترليون من الدولارات كاستثمارات في الخارج. وفي المقابل فيها 20 مليون عاطل عن العمل بنسبة بطالة وصلت إلى 16٪ و100 مليون فقير بنسبة فقر وصلت إلى 30٪، ومديونية وصلت إلى 310 مليارات، وبلغت خدمتها السنوية ما يقارب 25 مليار في عام 2019 وذلك حسب (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020، وتقرير لجنة الأمم المتحدة الاسكوا لعام 2020). وفي المقابل قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية لخمسة من دوله لتخطي أزمات اقتصادية عانت منها هذه الدول وكانت حصة اليونان لوحدها 330 مليار دولار لإنقاذها من الإفلاس، فكان من باب أولى ان تكون تلك الحميّة والحماسة لدى الدول العربية في مساعدة بعضها البعض لحماية أمنها القومي والحفاظ عليه من الانهيار وهي تملك الكثير من المقومات التي تساعدها في فعل ذلك.

وعند النظر لإنجازات الجامعة العربية خلال سبعة عقود ونيف، هي عمر هذه الجامعة، نجد أن سجل إنجازاتها يعاني من محدودية وتواضع شديدين. وربما يكون من الأنصاف هنا التذكير بأن جامعة الدول العربية في حد ذاتها ليست مسؤولة عن هذا التواضع بالإنجاز، كونها منظمة لا تمتلك

إرادة فوق إرادة أعضائها، ومن ثم فإن تواضع سجل إنجازاتها لا يمكن أن يفسر إلا في ضوء تواضع التزام أولئك الأعضاء بالعمل العربي المشترك وغاياته. وما ذلك إلا لعدم وجود الإجماع العربي على إنجاح تجربة الجامعة. لذا فقد عجزت الجامعة العربية عن إيجاد سياسة واحدة، أو موحدة، أو حتى متقاربة، حول موضوعات متفق على أنها تُعرّض الأمن القومي العربي إلى تهديد واضح وصريح، أو أنها تُخل بالعلاقات العربية – العربية (القاق، 2015: 28).

وفي ضوء ما تقدّم، ترى الدراسة أن السبب في عجز الجامعة العربية ما كان إلا لأن هذه المنظمة كانت نتيجة للتعاون بين الدول الغربية والطبقة الحاكمة في الدول العربية آنذاك. فلم تخرج الدول الغربية من الوطن العربي إلا بعد إيجاد وكلاء ينوبون عنها في حفظ مصالحها ومكتسباتها التي حققتها فترة الاستعمار، فكان ذلك التعاون مع الطبقة الحاكمة التي كانت تسعى هي أيضاً للحفاظ على مواقعها ومصالحها كنخبة حاكمة، فتوافق الطرفان على إيجاد منظمة ضعيفة مسلوبة الإرادة تلبي مصالحهم. وفي الوقت نفسه قادرة على امتصاص الحماس القومي للشعب العربي من خلال الوعود والخطب والبيانات الشكلية وتكون عائقاً أمام تحقيق آماله الوحدوية.

وبناءً على ما تقدّم نستطيع القول بان الجامعة العربية أظهرت عجزها التام في تفعيل، ولا نقول سوى تفعيل، ما اتُفق عليه من مواد الميثاق، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. حيث ظهر قصور الجامعة العربية في أدائها الوظيفي عندما عجزت عن إلزام الدول العربية أثناء حروبها مع إسرائيل بتطبيق المادة الثانية من الميثاق والتي تدعو الدول العربية إلى تنسيق خططها السياسة، مما أدى إلى هزيمة الدول العربية في معظم حروبها مع إسرائيل، لانعدام التنسيق والتعاون بينها، فعجزت الجامعة العربية عن إنشاء قيادة مشتركة واحدة توحد الخطط السياسية والعسكرية، فكانت الخطط منفصلة، والسياسات متضاربة، والخلافات مستشرية، مما أدّى إلى هزيمة مشتركة.

ولم تكن الجامعة العربية لتستفيد من دروس تلك الهزائم، فتكرر عجزها مرة أخرى عندما فشلت في حشد الدول العربية خلف العراق في حربه ضد إيران ودفاعه عن البوابة الشرقية للأمة العربية تطبيقاً للمادة السادسة من الميثاق والمادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك واللتان تدعوان إلى دفع الاعتداء، ومعونة المُعتدى عليه. وظلّ العجز يلازم الجامعة العربية في كل ما يواجهها من أحداث، وهذه المرة أدى ضعفها، وتخليها عن واجبها لصالح بعض الدول الأعضاء، تجاه الازمة العراقية الكويتية، إلى تدويل هذه الأزمة واستقدام الجيوش الأجنبية، ولم تتمكن من تفعيل المادة الخامسة من الميثاق التي تدعو إلى عدم استعمال القوة لفض المنازعات. وجرّت هذه الأزمة على الأمة العربية مصيبة أكبر، تمثلت باحتلال العراق، والجامعة لم يكن لديها أيّ حلول، ولم تلزم الدول الأعضاء بتطبيق بنود الميثاق الذي صادقوا عليه، والذي أوجب عليهم مبدأ الدفاع الجماعي، من خلال نصوص معاهدة الدفاع العربي المشترك.

ولم يكن أداء الجامعة العربية لوظيفتها الاقتصادية بأفضل حال، حيث عجزت الجامعة العربية عن تفعيل المواد المتعلقة بالنهوض بالاقتصاد العربي في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وما كان من تعاون اقتصادي بين الدول الأعضاء، لم يكن إلا بمبادرات فردية من بعض الدول العربية.

وترى الدراسة أيضاً أن الجامعة العربية لم تفلح في معالجة الكثير من القضايا التي واجهت الأمة العربية، ولم تستطع إيجاد حل لأكثر القضايا الداخلية تهديداً للأمن القومي العربي، وهي قضية النزاعات الحدودية بين الدول العربية التي ظلّت سبباً في ظهور النزاعات العربية – العربية بين الحين والآخر، وبقيت هذه القضية عالقة منذ قيام الجامعة العربية عام 1945، وحتى يومنا هذا، حتى أدت بالنهاية إلى انهيار أحد أعمدة نظرية الأمن القومي العربي باستقدام قوات أجنبية للدفاع عن الأرض

العربية أثناء الاجتياح العراقي للكويت في عام 1990، مما قاد بالنهاية إلى الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، بتواطئ عربي.

وهكذا عجزت الجامعة العربية عن توحيد العرب سياسياً واقتصادياً، وظلّ العمل العربي المشترك السياسي والإقتصادي في حده الأدنى، مما انعكس سلباً على حال الأمة العربية من الناحيتين السياسية والإقتصادية، وتعتبر إنجازات الجامعة مع عمرها الذي تجاوز السبعين عاماً إنجازات لا تذكر إذا ما قورنت بإنجازات المنظمات الأخرى التي جاءت بعدها.

وليس أدل على عجز الجامعة العربية وضعفها من ردة فعلها على التصريحات التي أطلقها الرئيس الأمريكي ترامب بحق السعودية في أيار من عام 2019، واصفاً إياها بعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها دون مساعدة الجيش الأمريكي، وأن وجود الجيش الأمريكي في المنطقة هو الضامن لبقاء ملك السعودية في الحكم، وهو الذي يمنع إيران من احتلال الشرق الأوسط.

وما يلفت الانتباه، وإزاء هذه السياسات والمواقف، أن الجامعة العربية ومعها جميع الدول العربية لاذت بالصمت، وكانت أضعف من أن ترد على هذه التصريحات. فكيف بها أن تقوم بالدور الذي نهضت من أجله، والمتمثل بحماية الأمن القومي العربي؟

كما أن الأحداث الأخيرة، الدائرة في غزّة أثناء إعداد هذه الدراسة تؤكد أن الجامعة العربية ومعها الدول العربية وصلت إلى مرحلة غير مسبوقة من الضعف والذل والهوان، ففي الوقت الذي تعمل فيه آلة الحرب الإسرائيلية في غزّة، لاذت الدول العربية ومن قبلها الجامعة العربية بالصمت تجاه هذا العدوان السافر من قبل العدو الصهيوني، ولم نسمع من الأنظمة العربية تلك العبارات التي كنا نسمعها فيما مضى، والتي كانت تعبر عن الاستنكار والتنديد، على الأقل، وكأننا نقرأ في عيون تلك الأنظمة السياسة تأييداً ضمنياً للتخلص من فصائل المقاومة التي باتت حجر عثرة أمام التقارب العربي الإسرائيلي.

المبحث الثاني

مظاهر العجز على مستوى الأداء الوظيفي لمؤسسة القمة العربية:

منذ انعقاد المؤتمر الأول في انشاص عام 1964، بحضور الزعماء العرب، ظهرت أولى بوادر عجز هذه المؤسسة في أداءها الوظيفي عندما أبدت القيادات العربية ضعف حماسها لهذا المؤتمر في ظروف عادية لإرساء أسس التعاون والتقارب بين الدول العربية لمواجهة التهديدات الرئيسة للأمن القومي العربي، بل عُقدت كقمة طارئة استوجبتها هجرة اليهود إلى فلسطين. ومع ذلك، ومع أن فلسطين كانت محور الاجتماع، ومع أن الأحداث كانت تُنبئ بضياع فلسطين، إلا أن قرارات هذه القمة لم ترق إلى مستوى الحدث، ولم تتمخض إلا عن عبارات انشائية أكدت على عروبة فلسطين، والدفاع عن كيانها في حال الاعتداء عليه، وأن ما يصيب أهلها يصيب الأمة العربية ذاتها. ومن هذا المؤتمر بدا واضحاً أن هذه المؤسسة لا تملك سوى الكلام الإنشائي، وأن كل ما تتخذه من قرارات لا يعدو أكثر من مداد على ورق، وليس لديها استراتيجية واضحة للتعامل مع القضية الفلسطينية. كما أنها لا تملك خطة لانتزاع فلسطين من براثن وعد بلفور، وهذا يعني بأن الزعماء العرب لم تكن لديهم الرغبة في جعل هذه المؤسسة منطلقاً للعمل العربي المشترك ومعبرة عن نبض الشعب العربي لتنعقد بصفة دورية لمعالجة المشكلات المؤثرة على الأمن القومي العربي قبل تفاقمها واستعصائها على الحل، بل تُركت مسألة عقد القمم للظروف الطارئة ولمواجهة الأزمات، وكأنها وسيلة لامتصاص غضب الشارع العربي وإقناعه بقدرة القادة العرب على الإلتقاء لبحث ما يواجه الأمة من أزمات، لذلك جاءت قراراتها غير قابلة للتنفيذ، غايتها إدارة الأزمات وليس حلّها.

وظلت هذه المؤتمرات تنعقد بناءً على الطلب وفي الحالات الطارئة بالرغم من الظروف الصعبة والاستثنائية التي كان يمر بها العالم العربي آنذاك، والتي تمثلت بإنشاء وطن قومي لليهود في

فلسطين، وتهجير وقتل سكانها العرب، ونهب مياه نهر الأردن، وهزيمة الدول العربية أمام إسرائيل عام 1948، واحتلال معظم أرض فلسطين. وظل الأمر كذلك خاضعاً للمزاج العام لغاية مؤتمر القاهرة عام 1964، حيث تبنّى هذا المؤتمر قراراً بدورية القمة العربية. إلا أن هذا القرار ظل حبراً على ورق مدة 36 عاماً، أيّ حتى عام 2000، حيث عُدّل ميثاق الجامعة العربية فألزم الدول الأعضاء بعقد القمة سنوياً وبشكل دوري، فالتزم الزعماء العرب بعقد قممهم سنوياً وبشكل دوري لفترة، ثم توقفوا عن عقد اجتماعاتهم وقممهم في الظروف التي كانت تستوجب مزيداً من الاجتماعات واللقاءات، وهي نفس الظروف التي دفعت قادة الاتحاد الأوروبي إلى الاجتماع ما يقارب تسع مرات.

تعاني مؤتمرات القمة العربية من جوانب ضعف واضحة تمثلت بمدى القدرة على تنفيذ القرارات الصادرة عنها، حيث يعتبر أكبر وأقدم أرشيف في العالم من القرارات غير المنفذة هو أرشيف الجامعة العربية. فالقرارات الصادرة عن تلك المؤتمرات تتسم عادة بصيغة عامة ومبهمة وغير عملية وتصدر كنوع من تسجيل المواقف، وتأخذ أحياناً شكلاً وجدانياً قائماً على مناشدة الآخر للقيام بالمطلوب كتجاوب مع المواقف العربية. وكذلك عدم وجود الآلية المناسبة التي تعمل على تنفيذ ومتابعة القرارات، أو التي تضع حدوداً لمن يتخلف عن الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه. وكذلك تأثرها بالخلافات العربية، وكيفية النظر إلى المصالح القومية العربية من قبل الأطراف المعنية، بالإضافة إلى ضيق وقت المؤتمرات والانعقاد المفاجئ لها وخاصة المؤتمرات الطارئة، كما أن العديد من الملوك والرؤساء لم يلتزموا بحضور مؤتمرات القمة بأنفسهم، ولم يحترموا معظم القرارات الصادرة عنها، على الرغم من موافقتهم عليها في اجتماعاتهم (الأذينات، 2008: 44).

والملاحظ أن معظم هذه القمم، وإن لم يكن جميعها، جاءت في إطار رد الفعل لمبادرات أو أزمات أثارتها قوى إقليمية أو دولية. وخلت من سياسة الفعل التي تعتمد على الهجوم الدبلوماسي

واتخاذ الإجراءات الإحترازية لمواجهة تهديد في طور التكوين، إما لقتله في مهده، أو على الأقل لصده حين يُترجم في عمل مضاد للمصالح العربية (حسن، 2009: 2).

لم يتوفر عزم كاف لدى القادة العرب يقود إلى معالجة جذرية وشاملة للأزمات التي تواجه هذه القمم، بقدر ما كانت النية ترمي إلى تخفيف حدة الضغوط المتولدة عن تلك الأزمات والتي تضغط على أعصاب النظام الإقليمي العربي. فالعرب تمكّنوا باقتدار من أن يتبعوا المنطق الذي يقول:

" سكّن تسلم" فيقومون داخل القاعات الفخمة التي تقام بين أروقتها مؤتمرات القمة بتمرير الأمور على نحو سريع، وفي كلمات عاجلة متتابعة، يُقدّم أغلبها في ثوب بياني بلاغي لافت، وعلى أساس القواسم المشتركة، والأمور الثابتة المتفق عليها، وأحياناً تحدث بعض المناوشات، والتي يجعل منها الصحفيون الحدث الأبرز لتلك القمم للإبتعاد عن الرتابة المعتادة. ولم تلب معظم هذه القمم طموحات الجماهير العربية، ولم تحقق آمالها، ولم تتجنب مخاوفها من تحول لقاءات القادة العرب إلى منتدى لممارسة الجدل، واستعراض المهارات اللفظية الإنشائية، وعجز عن تطوير الواقع المعيش بما يكافئ طبيعة اللحظات التاريخية الصعبة التي تنعقد القمم في أتونها (حسن، 2009: 3).

وخلال ستة وسبعين عاماً هو عمر جامعة الدول العربية شكّلت القضية الفلسطينية، بجوانبها المتعددة، الأساس لمعظم مؤتمرات القمة العربية، سواء في دوراتها العادية أم الاستثنائية بوصفها القضية العربية المركزية الأولى، وقد صدر عن هذه القمم منذ انطلاقها عام 1946 ولغاية 1963، فقط، ما يقارب 583 قراراً يخص القضية الفلسطينية، ولم يطبق منها قراراً واحداً، وقد توالت القمم، وكلها تتبنّى قرارات داعمة ومؤيدة للقضية الفلسطينية، إلا أن تلك القرارات لم ينفذ منها سوى الجزء اليسير والمُتعلّق بالدعم المادي لإصلاح آثار العدوان (عبدالكريم، 2018: 79-85).

كما أن نجاح القمة لا يقاس بعلو نبرة القرارات والبلاغة في هذه القرارات، بل يقاس العمل العربي المشترك، وبالذات، في مؤتمرات القمة بقدرة الدول على تنفيذ المقررات، أو رغبة الدول وإرادتها وتصميمها على الالتزام بما قررته، ومقررات القمم منذ 1946، ولغاية الآن لم تنفذ رغم أن معظمها ووفق عليه بالإجماع. فسواء أكانت هذه القرارات تخص المسألة العراقية أو اللبنانية أو الفلسطينية أو غيرها من المشكلات البالغة التعقيد فالأمر سواء، جميعها لم ينفذ تقريباً أو نفذ الجزء اليسير منها، أما معظمها فقد ظل حبراً على ورق. فمعظم هذه القرارات كانت تبدو جميلة جداً ومعقولة على الورق، ومع ذلك كانت كل دولة تتصرف وفق رؤيتها ووفق مصالحها الخاصة ولم تتصرف مطلقاً لمتطلبات العمل العربي المشترك (نافعة، 2008: 4).

ومع توالي الزمن، تحولت القمم العربية إلى لقاءات رمزية، لا تتخطى حدود "محاولة سد الذرائع"، وتلبي بعض احتياج الطرف العربي المتأزم، الذي يطلب عقد القمة تصريحا، أو يدفع في هذا الاتجاه تلميحا، إلى المساندة المعنوية والتعاطف، إلى جانب المشاركة في الغرم عن بعد، مثل تقديم الدعم المادي لما خربه العدوان الإسرائيلي في لبنان وفلسطين (حسن، 2009: 3).

وكثيرة هي الشواهد على عجز القمم العربية في استثمار الفرص وتطويع الظروف لخدمة مصالح الأمة العربية، فقمة الخرطوم عام 1967، التي انعقدت في العاصمة السودانية الخرطوم ما بين 29 آب و1 أيلول، بُعيد هزيمة الدول العربية في حزيران عام 1967، واحتلال القوات الإسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزّة والجولان وسيناء، وحضرتها كافة الدول العربية باستثناء سوريا التي دعت إلى حرب تحرير شعبية ضد إسرائيل. وقد عُرفت هذه القمة باسم قمة اللاءات الثلاثة لإصرارها على التمسك بالثوابت من خلال لاءات ثلاثة: لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع العدو الصهيوني قبل أن يعود الحق لأصحابه. واعتبارها إزالة العدوان على الأراضي العربية مسؤولية جميع الدول العربية،

ما يحتم تعبئة الطاقات العربية، وأن الهزيمة يجب أن تكون حافزاً قوياً لوحدة الصف ودعم العمل العربي المشترك. وتأكيدها على تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية، ودعم دول المواجهة مادياً لحين إزالة آثار العدوان. حتى وصفت هذه القمة بأنها كانت الأقوى في تاريخ القمم العربية (القاق، 2015: 180).

وعلى ضوء ما سبق ترى الدراسة أنه وبالرغم من كل هذه القرارات وهذه اللاءات الثلاثة إلا أن الملاحظ أن هذه القمة لم تفعل أكثر من تسجيل موقف لإرضاء الشعب العربي المصدوم من الهزيمة، والتخلص من تبعات هذه الهزيمة بالخطب وبالوعود غير القابلة للتنفيذ، فلم تصفى القواعد الأجنبية كما التزمت القمة بذلك، ولم تكن الهزيمة حافزاً للعمل العربي المشترك، فقد ظل العمل العربي كما هو، بل أنه انزلق إلى مزيد من الانحدار، واعترفت الدول العربية الواحدة تلو الأخرى بإسرائيل قبل عودة الحق لأصحابه، ولم تعد إزالة آثار العدوان مسؤولية الجميع كما أكدت القمة، بل أُختزل" الجميع " في قطاع غزّة، وتوقفت الدول العربية عن دعم دول المواجهة، بل وعن دعم الشعب الفلسطيني نفسه الذي يرزح حتى نير الاحتلال، حتى وصلنا إلى مرحلة الوقوف إلى جانب إسرائيل والتعاطف معها ضد شعبنا الفلسطيني من خلال إطلاق التصريحات من هنا وهناك .

ومن خلال المزيد من القراءة والتمحيص لمقررات القمة نجد أن القادة العرب لم يكونوا جادين في تطبيق شعار اللاءات الثلاثة الذي رفعته هذه القمة، وإنما رُفع هذا الشعار لتهدئة مشاعر الشعب العربي والتخفيف من آثار الهزيمة، أما في حقيقة الأمر فإن الزعماء العرب كانوا يميلون نحو التهدئة والسلام وليس لديهم أيّ رغبة بالنزوع نحو القتال لاستعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل، لذلك جاء رفضهم لمقترح أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بالتعهد بعدم انفراد أي دولة عربية بالتسوية مع إسرائيل، حتى أن هذا الميل نحو السلام كان حاضراً قبل حرب حزيران

1967، " فقد دعا الرئيس التونسي الحبيب أبو رقيبة أثناء زيارته لأريحا عام 1965، الفلسطينيين إلى قبول حل الدولتين الذي اقترحته الأمم المتحدة " (الشرع، 1997 : 453) . ومعنى القبول بحل الدولتين، هو نقض للّاءات الثلاثة. فكيف يقبل العرب بحل الدولتين دون تفاوض ودون اعتراف ودون صلح؟ ومن غير المعقول أن يكون هذا المقترح انفرد به الرئيس التونسي دون علم بقية الزعماء العرب، فلا بدّ من وجود من يشاطره هذا الرأي من الزعماء العرب. كما أن مؤتمر الخرطوم " فوّض الملك حسين، ملك الأردن، بالتفاوض مع الأمريكان لاسترجاع الأراضي العربية المحتلة عن طريق الحلّ السياسي " (العاص، 1996: 34). والحلّ السياسي يعني التفاوض مع العدو الصهيوني. إذن فجميع هذه المعطيات (رفض تعهد الدول العربية بالانفراد بالتسوية، القبول بحل الدولتين، واستعادة الأراضي المحتلة عن طريق الحل السياسي) تُثبت أن شعار اللاءات الثلاثة لم يكن أكثر من شعار أُستخدم لأغراض الدعاية والكسب الشعبي.

ولو افترضنا أن القادة العرب قد أجمعوا فعلاً على هذه اللاءات الثلاثة، وأنه لم يكن لديهم سياسات خفية تناقض هذه اللاءات، إذن فلماذا نُقضت هذه اللاءات بعد أقل من عقد من الزمان عندما أقدمت مصر على توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وفاوضت واعترفت وصالحت العدو الصهيوني؟ كما أن بقية الدول العربية وجدت في اتفاقية كامب ديفيد سبيلاً مهد لها الطريق نحو السلام مع إسرائيل، فوقّعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية أسلو عام 1993 معترفة بـ (78٪) من أراضي فلسطين لإسرائيل، ثم تبعتها الأردن بتوقيع اتفاقية وادي عربة عام 1994، وبهذه الاتفاقيات انفتحت إسرائيل على الدول العربية اقتصادياً وأنهت عزلتها السياسة، وأقامت علاقات تجارية مع عُمان وقطر، كما بادرت المملكة العربية السعودية بتقديم أكثر من مبادرة للسلام مع إسرائيل منذ عام

1981، رفضتها الأخيرة جميعها، بالرغم مما فيها من تنازلات لصالح إسرائيل، ولم ينتهي عام 2020، حتى أعلنت كل من الامارات والبحرين والمغرب والسودان عن تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

وترى الدراسة أيضاً أن هذه اللاءات لم تكن سوى مدادٍ على ورق، جاءت كردة فعل على هزيمة حزيران، ولم يكن هدفها خنق إسرائيل ودفعها للإعتراف بالحقوق العربية كما أُشيع. فالزعماء العرب يبحثون عن مصالحهم القطرية ولا يثقون ببعضهم البعض، ويخشون انفراد بعضهم بحلول مع إسرائيل على حساب مصالحهم القطرية، ويتوجسون من تلك المحادثات التي تدور بالخفاء مع إسرائيل والدول الراعية لعملية السلام، ويخشون مما يدور بالخفاء، ولا يثقون بما يقال في العلن، كما أنهم يرتبطون بعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، وهم يتحاشون قدر الإمكان الإضرار بهذه العلاقات. لذلك تحاول الدول العربية إرضاء الطرف الأمريكي بإبداء الرغبة بالسلام مع إسرائيل، لكنها تتحاشى إظهار هذه الرغبة أمام شعوبها، وبالمقابل تحاول امتصاص غضب الشارع العربي عن طريق تقديم الدعم المادي والتضامن اللفظي مع الفلسطينيين، وهذا بالضبط ما فعلته قمة اللاءات الثلاثة، حيث خرجت بقرارات بمنتهى القوة تدعو للتمسك بالثوابت والتأكيد على وحدة الصف ودعم العمل العربي المشترك، وبعد أقل من عقد وعندما أصبح الظرف مواتياً سارعت مصر إلى الجلوس على طاولة المفاوضات مع العدو الصهيوني دون أي ضمانات لاستعادة كامل الحقوق العربية.

كما أظهرت هذه القمة عجزها عن استثمار النفط العربي كقوة وكسلاح اقتصادي يمكن من خلاله الضغط على الدول الداعمة لإسرائيل كالولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية، للتوقف عن دعم إسرائيل، في الوقت الذي كان فيه النفط يشكل شريان الحياة بالنسبة لهذه الدول، كما أن العرب خسروا في هذه الحرب كل شيء، الضفة الغربية والقدس وغزّة وسيناء والجولان، وليس هناك أنسب من هذا

الوقت وتلك الظروف لاستخدام هذا السلاح للضغط على الغرب من أجل استرداد الحقوق العربية، في الوقت الذي شكل فيه النفط فيما بعد حضوراً واضحاً وذلك في حرب عام 1973، حيث تمكنت الدول العربية من الضغط على دول السوق الاوربية المشتركة آنذاك بتخفيض الإنتاج بنسبة 5٪ مما دفع هذه الدول إلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما استجابت الولايات المتحدة لهذا الضغط عن طريق التدخل الفعلي في تهدئة الموقف والدخول كطرف فاعل في حل الصراع العربي الإسرائيلي، فتمكنت من جمع مصر واسرائيل على طاولة المفاوضات عام 1978 في كامب ديفيد . ومع ذلك فان الدراسة ترى ان العرب تأخروا كثيراً في استخدام سلاح النفط، ومع أنه أُستخدم بوقت متأخر، إلا أنه لم يحقق الغاية التي أُستخدم من أجلها بسبب الخلافات العربية على طريقة استخدامه.

وفي قمة الرباط 1974، أكدت القمة على ضرورة استعادة كامل الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران 1967، وبعد بضع سنوات كانت مصر، كما أشارت الدراسة سابقاً، قد وقعّت اتفاقية كامب ديفيد 1978، مع إسرائيل وخرجت من الصراع العربي الإسرائيلي.

أما قمة القاهرة التي انعقدت في 10 آب 1990 في أعقاب الإجتياح العراقي للكويت فقد قررت تأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى إعمالاً لحق الدفاع الشرعي وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم 661 في 1990/8/9 على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت، كما قررت القمة، الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية

الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي (القاق، 2015: 187).

ولما كانت الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى قد تضمنت "دعوة" أو "قبول" وجود قوات أجنبية على أراضيها للمشاركة في درء المخاطر المحدقة بأمنها فإنه يصعب، في واقع الأمر، قبول وضع قرار قمة القاهرة 1990 في سياق المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك التي يُفهم من نصها وروحها بوضوح أن المقصود بها عمل عربي وليس عملا يتضمن تدخلا أجنبيا عسكريا. كما أن هذا التدخل العسكري الأجنبي ذاته والذي انتهى إلى أن تكون له اليد العليا في قيادة عملية إخراج القوات العراقية من الكويت أفقد مشاركة قوات عربية في تلك العملية صدقيتها كعمل من أعمال الحفاظ على الأمن القومي العربي (القاق، 2015: 187).

وكما يلاحظ أن ما نصت عليه قرارات قمة القاهرة 1990، بخصوص وقف الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية إليها لم يتم تنفيذه، إذ تحول التدخل العسكري المؤقت لإخراج القوات من الكويت إلى ترتيبات قانونية عسكرية دائمة بين دول الخليج العربية ودول أجنبية أهمها الولايات المتحدة. وقد لعبت هذه الترتيبات لاحقاً دوراً سلبياً فيما يتعلق بموقف تلك الدول من العدوان على العراق 2003. فبينما تضمنت قرارات قمة القاهرة 1990 في مواجهة العدوان العراقي على الكويت نصاً صريحاً يتعلق بالإستجابة لطلب السعودية ودول الخليج العربية الأخرى نقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي، اكتفت قمة شرم الشيخ 2003م التي انعقدت قبل العدوان الأمريكي على العراق، بالتأكيد على امتناع الدول

العربية عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضي العراق أو أي دولة عربية (مزاهرة، 2011: 85).

وبناءً على ما سبق ترى الدراسة ان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المسألة الكويتية كان رد فعل على القصور في الأداء الوظيفي للجامعة العربية ولمؤسسة القمة معاً، حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في مسعاها بأن تكون هي القوة التي تحسم المسألة الكويتية، وليس الجامعة العربية وليس مؤتمرات القمة، فقرارات مؤتمرات القمة، وكما هو معروف، تصدر بالإجماع، ولكن في هذه القمة لم يكن هناك إجماع، مما أوجد ثغرة دخل منها مجلس الأمن والولايات المتحدة، وبعد هذا التواجد الأمريكي في المنطقة، تمكنت الولايات المتحدة من تثبيت ركائز نفوذ عسكري لها في منطقة الخليج، وبناء علاقات اقتصادية قوية مع دول المنطقة ساعدت على احتلال العراق فيما بعد . ويعتبر احتلال العراق في 2003، هو أقوى تحدي أظهرته الولايات المتحدة الأمريكية لخرق وحدة الصف العربي وذلك بانتهاك سيادة دولة عربية واحتلالها. وبالرغم من عظم الحدث، وأثره البليغ على الأمة العربية، إلا أنه لم تُرسل أيّ رسالة عربية بهذا الاتجاه، ولم يجد هذا الاحتلال استجابة، لا من قبل القيادات، ولا من قبل القمم العربية بما يوازي متطلبات الأمن القومي العربي بانتهاك سيادة دولة عربية.

وفي قمة الدوحة 2008، طالبت الجامعة العربية بالوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي على غزّة، وفي قمة سرت 2010 اتخذت القمة قراراً بدعم صمود القدس، وتأمين حماية للسلطة الفلسطينية، إذا ما تعرضت لعقوبات من الجانب الإسرائيلي، ولم يُنفذ ايّ من هذه القرارات. وفي قمة الكويت 2014، طالبت الجامعة العربية بإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وأكدت رفضها المطلق للإعتراف بإسرائيل دولة يهودية (عبدالكريم، 2018: 79 – 85). وبعد مضي بضع

سنوات من هذه القمة أعترف ترامب من خلال صفقة القرن عام 2018، بالقدس عاصمة لإسرائيل، فانعقدت قمة الظهران في المملكة العربية السعودية في نفس العام، وأكدت على عدم شرعية هذا الإعتراف الأمريكي.

ومع أن صفقة القرن واجهت في البداية سياسة رفض عربية، إلا أنها كانت على استحياء، ثم تحولت ،بعد ذلك، العديد من الدول العربية إلى أعضاء فاعلين في هذه الصفقة، بالرغم من رفضهم لها في البداية من خلال مشاريع اقتصادية ظهر منها على السطح مشروع " مدينة (نيوم) والتي تعني (المستقبل الجديد)، في شمال المملكة العربية السعودية وتمتد بين ثلاث دول، السعودية والأردن ومصر" (بي بي سي، عربي، 2021) ، وهذا كله جاء تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على استقرار المنطقة من خلال حلّ الصراع العربي الإسرائيلي، وبالرغم مما تسرّب عن هذه الصفقة من بنود فيها إجحاف بحق الأمة العربية كالإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتقطيع أوصال الدولة الفلسطينية المنشودة، إلا انه لم يُعقد أيّ مؤتمر قمة عربية لبحث هذه الصفقة واتخاذ موقف عربي موحد تجاهها، سواء كان برفضها أو بقبولها، وإنما كان هناك مواقف دبلوماسية لبعض الدول العربية تعبر عن موقف قطري لهذه الدولة أو تلك، مثل موقف الأردن، قبل أن يكون موقف قومي مشترك.

وعلى ضوء ذلك، ترى الدراسة أن السياسة التي انتهجتها مؤسسة القمة أصبحت سياسة مساندة ضمنياً لما تقوم به الولايات المتحدة الامريكية لعدم قدرة هذه المؤسسة على المواجهة، ومع أن القمم العربية التي وصل عددها إلى 48 قمة عربية منذ عام 1945، وحتى عام 2019، اتخذت مئات القرارات، لكن غالبية هذه القرارات لم تنفذ وظلت حبراً على ورق، في حين أن هذه المؤسسة تحجم عن اتخاذ أي قرار لا يتناغم مع التوجهات الأمريكية، ومن المعلوم أن التوجهات الأمريكية لا تمرر أيّ قرار يدعو للعمل العربي المشترك، لذلك فإن جميع قرارات القمم العربية كانت تصب في صالح الولايات المتحدة أكثر من صالح الأمة العربية.

المبحث الثالث

العجز عن إيجاد استراتيجية عربية موحدة في التعامل مع القوى الدولية المؤثرة والقوى الإقليمية

تعتبر المنطقة العربية هي أكثر مناطق العالم تأثراً بما يجري على مستوى النظام الدولي، بل هي أكثرها اختراقاً من قبل قوى دولية وإقليمية ساعية من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها، وباحثة عن تعزيز أدوارها سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، لذلك ليس غريباً أن تكون القوى الفاعلة والمؤثرة في قضايا العرب الرئيسية هي بالأساس قوى غير عربية. كما أن التدخلات الخارجية في الشؤون العربية أصبحت متعددة من حيث أطرافها وأساليبها (مركز دراسات الوحدة العربية، 2010: 25).

ويُلاحظ أن القوى والمتغيرات الدولية ليست حاضرة بكثافة على صعيد التطورات والقضايا العربية فحسب، بل هي حاضرة أيضاً على صعيد قضايا تقع في دوائر الجوار الجغرافي للمنطقة العربية، ولها تأثيراتها القائمة والمحتملة في العرب. ومن ذلك على سبيل المثال: الأزمة الأفغانية، وأزمة الملف النووي الإيراني. وكلها قضايا وأزمات خطيرة لما تحمله من انعكاسات سلبية، قائمة ومحتملة، على المنطقة العربية (مركز دراسات الوحدة العربية، 2010: 26).

ومع أن المنطقة العربية تشكل مصالح الكثير من القوى الدولية والإقليمية، إلا أن الدول العربية لم تتمكن من توظيف هذه المصالح لخدمة قضاياها المصيرية والتي يعتبر أهمها على الاطلاق صراعها مع العدو الصهيوني، ومن هنا جاء هذا المبحث لدراسة العلاقات العربية مع القوى الدولية المؤثرة ومع القوى الإقليمية لنقف على أسباب العجز العربي في إيجاد استراتيجية موحدة للتعامل مع تلك القوى.

سلكت الدول العربية ممثلة بالجامعة العربية مجموعة من السياسات أظهرت من خلالها عجزها في إيجاد استراتيجية موحدة للتعامل مع القوى الدولية المؤثرة والقوى الإقليمية، تحفظ من خلالها أمنها القومي، وتصون مصالحها، بكسب تلك الدول إلى جانبها أو على الأقل تحييد سياساتها أو ثنيها عن مساندة أعدائها.

بدت مظاهر العجز العربي في التعامل مع القوى الدولية والإقليمية جليّة وواضحة عندما تم تغليب النزعة القطرية على حساب الروح القومية، فالحديث عن القومية كلام لا يتعدى الفعل، لأن هناك تناقض في المصالح بين ما هو قومي وما هو وطني، والدول الأجنبية تتدخل في الشؤون العربية لعدم قدرة الدولة القطرية كف يد التلاعب الخارجية في شؤونها الداخلية (المصري، 2011: 6). والدولة القطرية العربية دولة لا تستطيع العيش بإمكانياتها الذاتية، وبالتالي فهي تعيش بمساعدة الدول التي أوجدتها لأنها تمثل كياناً سياسياً لتحقيق أهداف الدول الكبرى بالمنطقة، ومن هنا جاء العداء للقومية العربية لأنها بالنسبة للدول الإقليمية مثل إيران وتركيا تؤدي إلى انحسار نفوذهما، وبالنسبة للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا تؤثر على مصالحها في المنطقة (عضيبات، 2016: 20).

ومن هنا ترى الدراسة أن تغليب النزعة القطرية على حساب التوجهات القومية أدت إلى بروز العديد من مظاهر العجز العربي والتي منها:

- ضعف إمكانيات الدول العربية كدول مجزأة، ما أدى إلى عجز الدول العربية عن إدارة شؤونها دون مساعدة الدول الغربية التي كانت سبباً في تكريس هذه القطرية، مما فتح المجال أمام الدول الغربية للتدخل في الشؤون العربية من باب الحرص على مساعدتها في إدارة شؤونها.

- استشراء النزاعات الحدودية بين الدول العربية مما أشغلها بتلك النزاعات عن التنمية والتطوير والتقدم العلمي والتكنولوجي، فلا تكاد تخلو دولة عربية من نزاعات على الحدود بينها وبين جيرانها العرب، فللسعودية وحدها نزاعات حدودية مع الأردن والعراق والكويت وقطر والبحرين وعُمان والامارات واليمن ومصر بعضها تم حله والبعض الآخر ما زال ينتظر الحل، في حين أدت بعض هذه النزاعات إلى استقدام القوات الأجنبية إلى المنطقة العربية كما حدث أثناء الإجتياح العراقي للكويت عام 1990، حيث دخلت القوات الامريكية إلى الخليج العربي وما زالت في المنطقة لغاية الآن، كما لجأت بعض الدول العربية للمحاكم الدولية للفصل في نزاعاتها الحدودية، كالنزاع الليبي التونسي على منطقة الجرف القاري عام 1977، وكذلك النزاع المصري السوداني على منطقة حلايب والذي ما زال ينتظر الحل منذ عام 1956.
- انقسام الدول العربية بين المعسكرين الشرقي والغربي، " الأمر الذي أدى إلى صراع أيديولوجي بين أنظمة الحكم، ما أدى إلى عدم استقرار العلاقات البينية بين الدول العربية، والتي اتسمت بالتنافس والصّراع والشك، وبات العامل الخارجي (غير العربي) هو صاحب التأثير الأول في المشاريع والقرارات العربية الصادرة عن الأنظمة العربية، سواء في مؤسسات العمل العربي المشترك، أو في المجالات الأخرى " (المصري، 2011: 135- 139) حتى أصبحت الدول العربية تتوجس من بعضها البعض وتنظر لجيرانها العرب على أنهم مصدر التهديد الأول لوجودها.
- لم تلق السياسات الامريكية في المنطقة العربية، والمتمثلة بدورها المراوغ في حل القضية الفلسطينية والذي لم يتبلور عن موقف ثابت ومنصف للشعب الفلسطيني، بإعطائه حقوقه المشروعة، وعدم التزامها سياسة واضحة للضغط على إسرائيل بالرغم من كل التجاوزات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وموقفها المتراخي تجاه الملف النووي الإيراني، فهذه السياسات الامريكية لم تلق

استجابة عربية للتعامل معها بشكل ندّي، في الوقت الذي ترى فيه الدراسة أن السياسات العربية أصبحت سياسات مساندة ضمنياً لما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية.

- لم تفلح الدول العربية في الاستفادة من روسيا كقوة عظمى لتأييد القضايا العربية والوقوف في وجه الفيتو الأمريكي الذي سُخّر لخدمة إسرائيل، مقابل حاجتها إلى استثماراتهم، ومشترياتهم من الأسلحة والبضائع الروسية، كما استفادت منها إيران في مفاوضاتها النووية مع الغرب، كذلك أخفق العرب في استثمار الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الاتحاد السوفيتي السابق في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، بدعمه ماديا مقابل نصرته للقضايا العربية، والاستفادة من ترسانة الأسلحة التقليدية والنووية التي يملكها، كما أن العرب إلى جانب اخفاقهم ذلك كانوا أعجز من أن " يملكوا قرارهم، من وجهة النظر الروسية " (بورشفسكايا، 2019: 3).
- لم تنجح الدول العربية في مواجهة المشاريع الإيرانية في المنطقة العربية، وتركت العراق وحيداً يدافع عن البوابة الشرقية للامة العربية خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، " ولم يحصل العراق إلا على القليل من الدعم المادي من الدول العربية والكثير من التهديد العربي اللفظي غير المباشر باللجوء إلى الآلة العسكرية لحماية الأمن القومي العربي " (القاق، 2015: 186). وفي الوقت الذي عجزت فيه الدول العربية عن تفعيل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وقفت سوريا وليبيا إلى جانب إيران، كما وقفت قمة عمان عام 1980، أول قمة عربية عُقدت بعد نشوب الحرب، موقفاً بالغ الحياد إزاء هذه الحرب، الأمر الذي شجع إيران على اختراق الصف العربي مستغلة الإحتلال الأمريكي للعراق للتمدد في العديد من الدول العربية كسوريا والعراق ولبنان واليمن، حتى بات من الصعوبة بمكان إيجاد الحلول للعديد من القضايا العربية دون المرور عبر طهران.

- خسرت الدول العربية معظم، إن لم يكن جُلَّ حروبها مع العدو الصهيوني لأنها خاضت تلك الحروب دون استراتيجية واضحة ومحددة ودون أدنى تنسيق بين القيادات السياسية أو العسكرية العربية، وعندما جنحت الدول العربية للسلم مع العدو الصهيوني فشلت فشلاً ذريعاً في إدارة هذا الملف حيث استطاعت إسرائيل جرّ العرب لما تريد من خلال تجزئة هذه المفاوضات وانجازها على مراحل، " فبدأت باتفاقيات كامب ديفيد مع مصر عام 1978، ثم أسلو مع السلطة الفلسطينية عام 1993، ثم اتفاقية وادي عربة مع الأردن عام 1994 " (العبدالله، 2010 : 100)، وتطبيع معظم الدول العربية لعلاقاتها مع إسرائيل في 2021، ولم تنجح الدول العربية بالتفاوض مع إسرائيل كمجموعة عربية واحدة لها مصالح وأهداف مشتركة تسعى إلى تحقيقها، بل أن الدول العربية خاضت هذه المفاوضات بجو من الشك والريبة والتوجس من بعضها البعض . وبعد كل هذا خرجت الولايات المتحدة بحل للقضية الفلسطينية من خلال ما أُطلق عليه صفقة القرن والتي كان أهمّ ما رشح من بنودها (اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل كمدينة واحدة غير مقسمة، ومنطقة أبو ديس والتي تقع خارج القدس تعتبر عاصمة للدولة الفلسطينية، ويمكنهم تسميتها بالقدس، والدولة الفلسطينية منزوعة السلاح تتكون من الضفة الغربية وغزّة وتربط بينهما طريق تمر بالأراضي الإسرائيلية) (CNN العربية، 29/ 2020/1)، وبناءً على ما ورد في صفقة القرن، بدأت إسرائيل بترحيل سكان حي الشيخ جرّاح (أحد أحياء القدس الشرقية) لدمج شطري القدس، فاشتعلت حرب جديدة على قطاع غزّة بعد أربعة حروب سبقتها منذ عام 2008، وما زالت هذه الحرب مشتعلة حتى لحظة إعداد هذه الدراسة. ووقفت الأنظمة العربية موقف المتفرج من هذه الحرب لأن إسرائيل استطاعت ان تحول صراعها مع العرب، الذي تعطلت بسببه التنمية والديمقراطية والتقدم العلمي والتكنولوجي، إلى نزاع مع قطاع غزّة.

- وقفت الدول العربية عاجزة عن الاحتفاظ بعلاقات مع مختلف الأطراف السياسية في المنطقة العربية، خاصة المعادية للغرب والتي تعتبر من فصائل المقاومة (حماس، والجهاد الإسلامي، وحزب الله، والقوى الإسلامية) لتبقى أوراق ضغط بيدها تستخدمها متى ارادت، وحتى لا تظل دول هامشية ليس لها أيّ دور عند البحث عن حلول لأزمات المنطقة، في حين نجحت إيران في ذلك، واستخدمت تلك الأطراف كورقة ضغط لتحسين شروط تفاوضها بشأن برنامجها النووي مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي لعبت فيه قطر ذلك الدور " واقامت علاقات مع مختلف الأطراف المتناقضة في المنطقة ولعبت أدوراً متميزة تجاه ما سُمي بالربيع العربي، منذ عام 2011، وتحركت بأدوات متعددة موظفة المال والعلاقات الدبلوماسية والإعلام للتأثير في مجريات الأحداث في هذه الدول والإمساك بخيوطها، وحافظت على شبكة من العلاقات مع جميع الأطراف في فلسطين ولعبت دور الوسيط في التوفيق بينهم، كما استطاعت امتلاك علاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران في نفس الوقت، ولعبت دور الوسيط بين تلك الدول في أكثر من مناسبة، واستطاعت ان تجمع حركة طالبان والولايات المتحدة على مائدة التفاوض في الدوحة، وبذلك ظلت قطر في قلب الاحداث في المنطقة، مما دعّم مركزها الإقليمي والدولي " (الرنتيسي، 2014: 13-41)، في الوقت الذي كان يفترض بجامعة الدول العربية أن تلعب هذا الدور.

وترى الدراسة أن الدول العربية لم تنجح في التخلي عن القطرية والانتقال إلى الدولة القومية بالرغم من مضي أكثر من سبعين عاماً على إنشاء جامعة الدول العربية، وبالرغم من حالة الضعف والأزمات التي سببتها تلك القطرية، وبالرغم من مشاهدة الدول العربية لنتائج التكامل الأوروبي، الذي لم تجتمع له متطلبات التكامل، كما اجتمعت للدول العربية. وما وذلك إلا لعدم رغبة الأنظمة العربية

في التخلي عن سيادتها القطرية لصالح الدولة القومية الموحدة، حفاظاً على مصالحها وضماناً لبقائها في السلطة، كما ان الدول العربية ليس لديها استراتيجية لأي مشروع عربي وحدوي.

وعلى الرغم من انخفاض أهمية النفط العربي في الوقت الحاضر، إلا أن العرب أضاعوا فرصة استثماره كوسيلة ضغط للتأثير على مواقف الدول الغربية الداعمة لإسرائيل، عندما كانت هذه السلعة تشكل شريان الحياة بالنسبة للغرب الصناعي، وخاصة إبان الحروب العربية الإسرائيلية، مع أن العرب حاولوا توظيف النفط لصالحهم في حرب 1973، إلا أن ذلك الاستخدام كان محدود النتائج لأنه لم يكن شاملاً ولم يطبق على جميع الدول الاوروبية، بل وعلى العكس من ذلك، فإن النفط العربي، في كثير من الأحيان، كان نقمة على الدول العربية بسبب الاطماع الغربية في هذه السلعة الامر الذي دفعها للإبقاء على حالة التمزق العربي وتغذيتها للسيطرة على هذه المادة، كما أنه كان " سبباً في الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، عندما تدنت أسعاره نتيجة زيادة إنتاج الكويت لهذه المادة، كما أنه أصبح في فترة من الفترات أداة لحرب اقتصادية بين القوى الدولية والإقليمية وكان العرب أكبر المتضررين، عندما زادت السعودية انتاجها النفطي بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية في عامي 2014 و2020، لإلحاق الضّرر بالاقتصاد الروسي والإيراني " (عطوان، 2020).

كما أضاف العجز العربي في التعامل مع الأقليات المنتشرة في أرجاء الوطن العربي عجزاً آخر استغلته القوى الإقليمية والدولية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، حيث أخفقت الدول العربية في التعامل مع هذه الأقليات التي بلغ " عددها حوالي 32 أقلية بنسبة قدرت بحوالي 28‘8% من مجموع سكان الوطن العربي من حيث دمجها وصهرها في المجتمع العربي، كما لم تنجح الأنظمة السياسية الحاكمة في تلبية تطلعات تلك الأقليات أو احتوائها وإعطائها حقوقها السياسية والمدنية، وتلبية مطالبها والمتمثلة في ترقية لغتها الأم وحمايتها ودسترتها إلى جانب إقامة المؤسسات والروابط الثقافية والدينية والمحافظة عليها، والعدالة في توزيع الموارد الاقتصادية بين أفراد المجتمع، في الوقت

الذي قامت فيه بعض الأنظمة العربية باتباع سياسة الإقصاء والتهميش تجاه تلك الأقليات، ثم أدى الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الأقليات بصفة خاصة بفتح الباب على مصراعيه للتدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول العربية (العياشي، 2018: 49-77).

ومن هذه الأقليات؛ الاكراد في شمال العراق الذين تحالفوا مع إيران التي كانت بوابة العبور لهم للتحالف مع العدو الصهيوني منذ عام 1965، فقدمت لهم إسرائيل السلاح والمال والتدريب والمساعدات الإنسانية والعينية لمساعدتهم في الانفصال ولتجزئة العراق، كما تحالفوا مع القوات الامريكية اثناء غزوها للعراق في 2003، واخيراً حصل الاكراد على الحكم الذاتي، وانتهى الامر بوضع خاص للإقليم، أقل قليلاً من الاستقلال، وأكبر قليلاً من الحكم الذاتي، فهو إقليم له علم ورئيس منتخب وحكومة وبرلمان وجيش ومكاتب تمثيل دبلوماسية في السفارات العراقية(دامو والدبور، 2007: 9-10).

أما جنوب السودان فقد التقت الأهداف الامريكية والصهيونية والاوغندية والاثيوبية في الرغبة بتفتيت السودان، فتم الدخول من باب الأقليات التي استغلت شعورها بالتهميش والحرمان فأشعلت حرباً في جنوب السودان امتدت لعشرات السنين، وتحالفت هذه الأقليات مع قوى إقليمية وأخرى دولية أدت في نهاية المطاف إلى فصل جنوب السودان عن شماله وظهرت جمهورية جنوب السودان عام 2011 (دامو والدبور، 2007: 10).

وفي ضوء ما سبق ترى الدراسة أن الدول العربية عجزت عن صهر هذه الأقليات ودمجها في المجتمعات العربية وتفويت الفرصة على القوى الإقليمية والدولية المتربصة بالوطن العربي، وأن الدول العربية أخفقت في إيجاد استراتيجية واضحة للتعامل مع تلك الأقليات، حتى لا تكون مدخلاً للتدخل الدولي والإقليمي في الشؤون العربية، وأن هذا الإخفاق أدى بالنهاية إلى تجزئة دولاً عربية وانتظار المزيد من التجزئة للأخرى.

الفصل الخامس
الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن مفهوم الأمن القومي العربي ما يزال مفهوماً متحركاً، لم يتم الاتفاق على تعريفه أو السبل الكفيلة بتحقيقه، ولم تتفق الدول العربية لغاية الآن على المصادر التي تشكل تهديداً للأمن القومي العربي، وما زال هذا الموضوع أسير التجّريد النظري وغير قابل للإنتقال إلى ميدان الواقع التجريبي.

ويشار إلى أن الدول العربية تمتلك الكثير من المقومات التي تجعلها قادرة على الحفاظ على أمنها القومي، والخروج من حالة العوز التي يعيشها الشعب العربي، وكانت لديها القدرة على استغلال هذه الإمكانيات لمقاومة الضغوط الدولية بما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولاستقلال قرارها السياسي والاقتصادي وعدم التبعية للغرب، إلا أنها أحجمت عن استغلال هذه المقومات وتوظيفها لصالح الشعب العربي وأمنها القومي بسبب تبعيتها للعالم الغربي وضعف الإرادة السياسية لدى قادتها في الاستفادة من هذه المقومات.

واذا كانت الدول العربية قد أسست جامعة الدول العربية منذ ما يزيد عن ستة وسبعين عاماً لتكون البنية المؤسسية البديلة للطموح العربي في إقامة الدولة العربية الموحدة وفق رؤية منهجية، وفي إطار قومي، إلا أن هذه الجامعة عجزت عن تحقيق الآمال المرجوة من انشائها، وخابت الآمال المعقودة عليها في الوصول إلى الوحدة العربية، وفشلت السياسات العربية في تحقيق رفاه الشعب العربي بفشلها في تحقيق الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي، كما فشلت قبل ذلك في سياساتها

الدفاعية خلال حروبها مع مصدر التهديد الأول للأمن القومي العربي، العدو الإسرائيلي، وذلك بخوضها تلك الحروب من دون استراتيجية عسكرية محددة ومن دون قيادة عربية واحدة.

وقد أدى عجز الدول العربية في تشكيل وحدة سياسية خارجية واحدة تتحدث باسمها جميعاً، والخلافات الأيدولوجية السياسية بينها، وعدم القدرة على توظيف النفط كوسيلة ضغط دولية، إلى العجز في الأداء الوظيفي لجامعة الدول العربية مما أدى إلى غياب استراتيجية موحدة للتعامل مع القوى الدولية والإقليمية كوحدة سياسية واحدة. وبذلك عجزت نظرية الأمن القومي العربي عن توظيف مضامينها النظرية.

الاستنتاجات

خلص الباحث، ومن خلال الدراسة التي تقدم بها والفرضيات التي انطلق منها، إلى جملة استنتاجات، لعلّ أهمها ما يأتي:

- أن نظرية الأمن القومي العربي، لم تزد عن كونها حبراً على ورق، لم تأخذ طريقها للتطبيق العملي.
- أحجمت الدول العربية عن تفعيل مواد الميثاق، وخاصة المتعلقة بالدفاع الجماعي.
- للحفاظ على الأمن القومي العربي لا بد من تحقيق العدل، والاستقلال السياسي، والتنمية الاقتصادية والعسكرية والتعليمية.
- تباينت السياسات الأمنية للدول العربية بسبب عدم اتفاقها على مصادر التهديد للأمن القومي العربي.
- تمتلك الدول العربية العديد من المقومات التي إذا ما أحسنت استغلالها ستكون قادرة على حماية وصيانة أمنها القومي.

- لم تكن فكرة إنشاء الجامعة العربية، للنهوض بالأمن القومي العربي، وإنما كانت لإجهاض الفكرة الوحدوية العربية، وخدمة لمصالح بريطانيا والطبقة الحاكمة في الوطن العربي.
- عدم قدرة الدول العربية على تنفيذ القرارات التي تُتخذ في مجلس الجامعة العربية ومؤسسة القمة بسبب ضعف مجلس الجامعة، وتأثر مؤسسة القمة بأجواء العلاقات العربية التي تعاني من التوتر الدائم.
- القصور في الأداء الوظيفي للجامعة العربية، ظهر من خلال عجزها البيّن في سياساتها الدفاعية والاقتصادية.
- العجز في الأداء الوظيفي لجامعة الدول العربية ومؤسسة القمة العربية أدى إلى غياب استراتيجية موحدة للتعامل مع القوى الدولية والإقليمية كوحدة سياسية واحدة.
- اثبتت التجارب ان العامل العسكري هو أكثر العوامل حسماً في الصراع العربي الإسرائيلي.
- وصول الدول العربية إلى مرحلة غير مسبوقة من الضعف والذلّ والهوان، جعلتها عاجزة عن إدانة العدوان على غزّة في أيار 2021.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- يجب على الدول العربية تفعيل نظرية الأمن القومي العربي وألا تظل نظرية مكتوبة على الورق.
- يجب على الدول العربية وضع استراتيجية عربية موحدة، للتعامل مع القوى الدولية والإقليمية على اعتبار الدول العربية وحدة سياسية واحدة.
- إنشاء مجلس للأمن القومي يتبع للجامعة العربية، قادر على تفعيل نظام الأمن الجماعي، ويتولى تنسيق السياسات الدفاعية للدول العربية.

- تفعيل مواد ميثاق الجامعة العربية وعدم السماح باختراقه من أيّ كان من الدول الأعضاء.
- تعديل مبدأ نظام الاجماع بالتصويت والاستعاضة عنه بمبدأ التثليث.
- إعادة النظر في معاهدات الصلح واتفاقيات التطبيع المجاني مع العدو الصهيوني.
- يجب على الدول العربية استغلال ما لديها من إمكانات اقتصادية وجغرافية وديمغرافية لتحقيق الحماية الأمنية والحصانة الدفاعية والكفاية الإقتصادية.
- تفعيل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية:

المعاجم

ابن منظور (1986)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

قاموس المعاني الجامع (1989)، دار العودة، بيروت.

الكتب

أبو شيخة، عيسى موسى (2016). **استراتيجية الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، عمان: دائرة المكتبة الوطنية.

إسماعيل، مصطفى عثمان (2009). **الأمن القومي العربي**، القاهرة: الطبعة الأولى، مدبولي للنشر.

أيوب، مدحت (2003). **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد احداث 11 أيلول 2001**، القاهرة: مكتبة مدبولي، بدون طبعة.

بيلي، سدني (1992). **الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**، ترجمة الياس فرحات، بيروت: دار الحرف العربي، الطبعة الأولى.

جرار، صلاح، **دور الثقافة**، وزارة الثقافة، عمان، 2012/5/11م.

الحاج، حمود محمد (1998). **القانون الدولي للبحار**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الحديثي، خليل إسماعيل (2001). **النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية**، بغداد: بيت الحكمة.

حماد، مجدي (2004). **جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل**، الكويت: مطابع السياسة.

الراهب، أنس (2014). **جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن**، دمشق: مكتبة الأسد.

ربيع، حامد (1984). **نظرية الأمن القومي العربي**، دار الموقف العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.

الرفاعي وقبيس، رنا أبو ظهر الرفاعي ومحمد قبيس (2004). **أمريكا والشرق الأوسط الجديد: أسباب وأبعاد**، بيروت: دار الحرف العربي، الطبعة الأولى.

الرنتيسي، محمود سمير (2014). **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع الاربي والقضية الفلسطينية (2011 – 2013)**، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى.

الشرع، صادق (1997). **حروبنا مع إسرائيل 1947–1973 معارك خاسرة وانتصارات ضائعة**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

الشقيري، أحمد (2005). **من القمة إلى الهزيمة**، بيروت: دار العودة، 1971، الطبعة الأولى.

الشقيري، أحمد (2006). **الأعمال الكاملة، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت: الطبعة الأولى.

شكري، محمد عزيز (1981). **مشروع بروتوكول حول القمم العربية، شؤون عربية**، صادر عن وحدة الأمانة العامة في الجامعة العربية، العدد 5، تموز 1981.

الصايغ، عبدالعزيز حسين (1991). **الأمن القومي العربي رؤية مستقبلية**، القاهرة: أوراق للنشر والتوزيع.

الظاهر، نعيم (2002). **جغرافية الوطن العربي**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

العاص، طارق جميل (1999). **دبلوماسية السلام الأردنية 1967–1995م**، د. م.

العبدالله، حميدي (2010). **مؤسسة القمة العربية وأزمة النظام العربي الرسمي والصراع العربي – الإسرائيلي**، دمشق: دار ابن كثير.

عرفة، عبدالسلام صالح (1993). **المنظمات الدولية والإقليمية: منشورات الجامعة المفتوحة**، مصراته: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

عليان، محمود عليان (2016). **الغاز الطبيعي العربي: من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المندب، التحديات والمخاطر الاستعمارية** برلين: –ألمانيا المركز الديمقراطي العربي للنشر.

عوض، جيهان عبدالسلام (2019). **أمريكا والربيع العربي خفايا السياسة الامريكية في المنطقة،** العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

الفتلاوي، سهيل حسين (2011). **جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، الجزء الثاني،** عمان: الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

الفتلاوي، سهيل حسين (2013). **التنظيم الدولي،** عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة.

محافظة، علي. (1983). **النشأة التاريخية للجامعة العربية،** بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.

المصري، محي الدين سليمان (2004). **العمل العربي المشترك آمال وعقبات ونتائج تاريخ سياسي ومؤسساتي فترة تونس 1979 – 1990،** عمان: مطابع الدستور التجارية.

النبهان، يحيى محمد (2009). **مقومات الأمن العربي القومي،** عمان: ايلة للنشر، ط1.

هيكل، محمد حسنين (1992). **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى.

رسائل الماجستير

الاذينات، عمار جازي. (2008). **مؤتمرات القمة العربية والموقف الأردني من القضايا العربية (1990 – 2004)** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة مؤته، الكرك، الأردن.

الأسطل، كمال محمد (2011). **الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي،** تم استرجاعه بتاريخ 2020/6/21.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020.

تقرير جلوبال فاير باور الأمريكي، المتخصص في الدراسات المتعلقة بالقوات المسلحة، 21/ 2/ 2021.

تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا نيسان 2020.

تقرير وكالة انباء سبوتنيك الروسية 2020/6/15.

حسن، عمار علي (2009). **دبلوماسية القمم العربية المنشأ والمسار والمآل**، مركز الجزيرة للدراسات.

حسين، زكريا (2001). **مذكرات في الأمن القومي**، جامعة الإسكندرية، مصر.

دامو والدبور، اسامة الدامو وسعدي الدبور (2007). **الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي**، دراسة بحثية، جامعة الأزهر بغزّة.

الدوريات والدراسات:

الديهي وعبدالرسول، محمد الديهي وهاني عبدالرسول (2018). **دراسة بحثية، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا السياسية والاقتصادية.**

الروابدة، إسماعيل أحمد (1996). **دبلوماسية القمة في إطار الجامعة العربية ودورها في حل المنازعات العربية 1964-1996** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

زلزلة، عبدالحسن (1983). **الدور الاقتصادي للجامعة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

شهاب، مفيد محمود (1979). **جامعة الدول العربية ميثاقها وإنجازاتها**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.

عبد الحليم، عبدالله عبدالحليم أسعد (2012). **الولايات المتحدة الامريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010 – 2011)**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

عبد العال، أحمد أمين (2018). **الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق**، المركز الديمقراطي العربي.

عبد الكريم، عماد عمر. (2018). **دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011-2017)**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.

عبدالحفيظ، علاء (2020). **الأمن القومي المفهوم والابعاد**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات.

عبده، دينا محسن (2016). **الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية دراسة مقارنة " سوريا واليمن"**، المركز الديمقراطي العربي.

العبيدي، عبد الرحمن عبد الكريم. (2011). **العلاقات الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 – 2011**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.

عضيبات، احمد حسن. (2016). القومية العربية وآثارها على الدولة القطرية العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

عماره، نورة (2012). **النمو السكاني والتنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بلجي مختارة عنابة، الجزائر.

العياشي، فاتح (2018). الأقليات وحقوق الأنسان في الوطن العربي – أكراد العراق نموذجاً –، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المغرب.

فياض، فيصل (2012). **موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

القاق، عُلا زكي (2015). **دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية خلال الفترة 1945–2014**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.

القرعي، احمد يوسف (1998). **القمة العربية ومسؤوليتها القومية**، مجلة السياسة الدولية، عدد 133.

المجذوب، محمد (2001). **مؤسسة القمة العربية، تحديات وآفاق**، عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، الطبعة الأولى.

مركز الخليج للدراسات (2004). **مؤسسة القمة العربية ومنظومة الأمن القومي العربي (قمة تونس أيار 2004 نموذجاً) المجلس الاستشاري العربي.**

مركز الريادة (1997). **سلسلة تنمية المجتمع المدني، مؤتمر القمة العربية والتحديات الراهنة**، عمان.

مشاط، عبدالمنعم (2009). **انعكاس أزمة النظام السياسي العربي على الأمن القومي**، مركز الجزيرة للدراسات.

المصري، احمد (2011). **دور إسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي**، غزّة: دراسة بحثية، جامعة الأزهر.

نافعة، حسن (2008). صحيفة الرأي، **نافعة يحاضر في مركز الرأي للدراسات حول قضايا الأمة والنظام العربي 2008/4/14**.

هلال، علي الدين (1983). **جامعة الدول العربية الواقع والطموح، ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

الوثائق:

موسوعة العلوم الاجتماعية (1994). مكتبة الفلاح، الكويت.

ميثاق الأمم المتحدة.

ميثاق جامعة الدول العربية.

الصحف:

احمد إبراهيم، ماذا لو اتحد العرب، جريدة فيتو 2017/9/20م.

صماري، دلال، الرهان الثقافي بين الوَحدة والتنوّع، صحيفة الوطن، عمان، 2018/1/14م.

عطوان، عبدالباري (2020/4/4)، لماذا الحرب النفطية بين السعودية وروسيا أكثر خطورة من حرب كورونا؟ وكيف لا نستبعد تحالفاً أمريكيّا روسياً ضد الرياض. صحيفة أي اليوم.

المواقع الإلكترونية:

CNN العربية (2020/1/29). صفقة القرن ب9 نقاط أساسية، متوفر على الشبكة العنكبوتية arabic.cnn.com

بي، بي، سي (2021). الملامح العامة لمشروع نيوم 2021/1/11م.

الحلايقة، غادة، الثقافة العربية، موقع موضوع، mawdoo3. Com.

صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2020م: www.shorouknews.com

عبدالسلام، محمد (2004). الحروب العربية الإسرائيلية، متوفر على الشبكة العنكبوتية www.aljazeera.net.

قاسم، عبدالستار (2009). سياسة روسيا في المنطقة العربية والإسلامية، مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net

الكعبي، حسين وحيد (2013). اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، محاضرة في كلية التربية الأساسية، متوفر على الشبكة العنكبوتية www.uobabylon.edu.iq

مزاهرة، منال (2011). دور جامعة الدول العربية في أزمة الخليج الأولى وتداعياتها عام 1990 متوفر على الشبكة العنكبوتية (http://dr-mmazahera./?cat=27

ناصر، كاظم (2020). أموال العرب السائبة في دول الغرب وتداعيات كورونا، صحيفة دنيا الرأي، متوفر على الشبكة العنكبوتية pulpit.alwatanvoice.com

ب- المراجع الأجنبية:

Anaa Borshchevskaya (2019) Russi in the Middle East: Is There an Endgame.

Becca Wasser (2019) The Russian Strategic Limits in The Middle East.

Hans Kasser (2019) Nationalism. www. Britannica. com.